Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SD/1999/11
18 November 1999
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

2000
LIBRARY ... DOCUMENT SECTION

التنمية البشريّة المستدامة ودور المنظّمات غير الدكوميّة: حالة البلدان العربيّة

إعداد

نبيـلة حمـزة

سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (١٢)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٩

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

99-1132

المحتويات

	الصفحة
مقدمـــة	١
أولاً- التنمية البشرية المستدامة	٥
ألف- المفاهيم والأبعاد	٥
باء- التنمية البشرية المستدامة في البلاد العربية	١٩
ثانياً- المنظمات غير الحكومية	٣٠
ألف- تعريف المنظمات غير الحكومية	٣٠
باء- المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية	٣٣
ثالثاً- دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة	٤٧
ألف- دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة على الصعيد العالمي	٤٧
باء- وضع البلدان العربية	٥٠
رابعاً- التوصيـــات	٧٣
ألف- من أجل معرفة أكبر بالمنظمات غير الحكومية العربية	٧٣
باء- من أجل دور أكبر للمنظمات غير الحكومية في عملية التنمية العربية لمستدامة	٧٥
المصادر	٧٨

مقدمة

تعتبر التنمية البشرية المستدامة مفهوما جديداً، جاء تتويجاً لمسيرة فكرية ابتدأت منذ ١٩٧٦، حين كلفت لجنة تتكون من صفوة من الاقتصاديين العالميين بوضع تقرير حول إصلاح النظام العالمي، في محاولة لمعالجة إحدى أهم القضايا بالنسبة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وهي: كيفيّة تجاوز الظلم الفاضح والمستمر الحاصل الذي يميز العلاقات الدولية، القائمة حاليا بين الدول الصناعية وبين دول العالم الثالث ، بغاية تأسيس نظام عالمي جديد، يوفر للجميع وبدون استثناء، حقهم الشرعي في حياة كريمة ومريحة.

كان تطور التفكير والتجربة على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين، وخاصة ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أساسا لعمل لجنة من الخبراء المتعددي الاختصاصات التي كلفت من قبل البرنامج المذكور في أواخر سنة ١٩٩٤[1]، بتعريف مفهوم التنمية البشرية المستدامة، والإجراءات التي من شانها تطبيقه على صعيد الواقع المعاش لمختلف شعوب المعمورة.

تعتمد دراستنا هذه التي تتناول دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي صاغته اللجنة الآنفة الذكر والمكونة من قياديين في ميدان التنمية، وقد صاغ هذا الفريق هذا المفهوم بعد أن حلل وثائق وتجارب برنامج الأمم المتحدة للتنمية وزار عدداً من مكاتبه الوطنية والتقى العديد من العاملين في مجال التنمية والذين اقترحوا طرقاً تسمح لبرنامج الأمم المتحدة بتحويل مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى أعمال ملموسة.

إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة، هو أكثر من مجرد جمع بين مفهومين اثنين: التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

فالأمر يتعلق بشيء آخر، كما سنبين فيما بعد، وتأتي خصوصيته من مفهوم "**رأس المال الإجتماعي**" الذي يمثل حجر الزاوية فيه. **ويعرّف رأس المال هذا بأنه توليف من الأشكال الطوعية للتنظيم الإجتماعي، التي لا يمكن بدونها المحافظة على رأس المال المادي ورأس المال البشري، ولا استعمالهما استعمالا مجدياً.**

ويمكن لمحاولة معرفة الدور الذي تقوم به المنظّمات غير الحكومية العربية في عملية التنمية البشرية المستدامة أن تعود للاعتراف بمستوى التنمية البشرية في البلدان العربية:

---

(١) طارق بانوري وآخرون، ١٩٩٥. التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق: دليل للعاملين في التنمية. ورقة للمناقشة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

١- حصر ما تمت معرفته ونشره عن هذه المنظـــمات العربية غير الحكومية؛
٢- تحليل قسط مساهماتها الفعلية في مجال التنمية.

أبرز تحليل الوثائق المتوفرة لدينا ظهور **مشكلتين اثنتين. الأولـــى ذات طـابع مفـهومي والثانية ذات طابع عملي ومباشر**. وقد آلت هذه الدراسة على نفسها إيجاد رد عليهما. وهذا ما يفسر تقديمها حسب خطين توجيهيين يتضمنان أربعة أجزاء: تقويم مفهوم التنميـــة البشـرية المسـتدامة، ومعالجة المنظّمات غير الحكومية، وتحليل دورها، وأخيرا تقديم بعض التوصيات.

المشكلة المفهومية آتية من تنوع التعاريف الخاصة بالمفاهيم الأساســية التاليــة: التنميــة البشرية المستدامة، المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. وهي تكوّن قاعدة لمختلف الدراسات التي توفرت لدينا. فالبحث عن حل هذه المشكلة كان شاغلنا الأول في هذه الدراســة التــي اهتمــت باقتراح مفاهيم واضحة وعملية للمفاهيم الثلاثة الأساسية المذكورة. ثمّ خلصت إلى وضع التوصيــات التي ترسم الخطوط العريضة للدراسات التي من شأنها أن تعرفنا بالمنظمات غير الحكوميـــة فــي مختلف البلدان العربية، وخاصة مدى مساهمتها في خلق وتطور رأس المال الإجتماعي الذي يمثــل حجر الزاوية في التنمية البشرية المستدامة.

تتمثل المشكلة العملية المباشرة في الإجابة على السؤال المطروح حــول دور المنظمــات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية؟ – دون أن نترقب نتائج الدراســات العلمية في الموضوع والمستندة على المفاهيم الواضحة والمحددة للتنمية البشرية المستدامة والمجتمــع المدني والمنظمات غير الحكومية التي اقترحتها دراستنا هذه. إن الإجابة على هذه المشــكلة مثلــت الشاغل الثاني، والخيط الموجه للدراسة. فقد انتقينا دراستي محمد حسين بــاقر[٢] وجــورج قــرم[٣] لمقاربة مستوى التنمية البشرية المستدامة للبلدان العربية والمشاكل التي تثيرها هذه القضيـــة، كمــا استعنا بدراسة شهيدة الباز[٤] لمقاربة وضعية المنظمات غير الحكومية في البلدان العربيـــة ومــدى مساهمتها في التنمية البشرية في تلك البلدان. وأخيراً تقترح الدراسة توصيات عملية تتوجه إلى كــلّ من المنظمات غير الحكومية والحكومات والجهات المانحة و**هكذا تأتي الأجزاء الأربعــة للدراســة على الشكل التالي:**

---

(٢) محمد حسين باقر، ١٩٩٧. قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية. اللجنة الإقتصاديـــة والاجتماعية لغربي آسيا.

(٣) جورج قرم، ١٩٩٧. التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي. اللجنة الاقتصاديـــة والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

(٤) شهيدة الباز، ١٩٩٧. المنظمات الأهلية العربية: على مشارف القرن الحادي والعشرين محــددات الواقــع وآفاق المستقبل. لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية.

الجزء الأول يتناول التنمية البشرية المستدامة والفصل الأول مخصص لتقديم مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي وضعه طارق بانوري وزملاؤه. أما الفصل الثاني فيخصص لمحاولة وضع حصيلة للتنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية، انطلاقا من الدراسات المتوفرة. وقد أظهرت دراسة باقر، وخاصة دليله للجانب البشري في التنمية البشرية المستدامة، اختلاف الوضعيات التنموية لمختلف البلدان العربية من جهة، وضعف قابلية غالبها على تنفيذ التنمية البشرية المستدامة من جهة أخرى. وفي مرحلة ثانية تستعير دراستنا من دراسة جورج قرم اقتراحه الخاص بشروط تحديد إمكانات تحقيق التنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية.

ويتناول **الجزء الثاني** في فصله الأول إشكالية تعريف المنظمات غير الحكومية، وتقترح تعريف كلارك في دراسته عن المشاركة الشعبية والقطاع التطوعي، التي بحثت طرق ووسائل تشكيل رأس المال الإجتماعي. ما الفصل الثاني فقد خصصناه للمنظمات غير الحكومية في البلدان العربية مع تأكيد قلة الدراسات التي تناولت أوضاع هذه المنظمات والنقائص الأساسية فيما هو متوفر على المستويات المفهومية والمنهجية والإحصائية. على أننا أشرنا كذلك إلى تميز بعضها، مثل دراسة شهيدة الباز التي شدت انتباهنا لكبر المساحة التي غطتها (عشرة بلدان عربية) ولاعتمادها على استمارة وحيدة وجهت إلى مسؤولي ١٥٠٠ منظمة غير حكومية عربية. فباعتمادنا على استنتاجات شهيدة الباز أمكن لنا من خلال بعض الأمثلة أن نحيط بمسألة اختلاف وضعيات المنظمات غير الحكومية العربية من جهة ومن معاينة بعض الحواجز في طريق نمو المنظمات غير الحكومية العربية.

وتناول الفصل الأول من **الجزء الثالث**، الدور المتصاعد للمنظمات غير الحكومية في التنمية عبر العالم. فظاهرة العولمة التي مست مختلف قطاعات الحياة الإنسانية والأزمة العالمية لمؤسسة الدولة فتحتا الطريق أمام حركة عالمية من هذه المنظمات في جميع أصقاع العالم، بما في ذلك المنطقة العربية. ويتناول الفصل الثاني دور المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية، فيتعرض في مرحلة أولى إلى الخلط المفهومي الذي يميز مفهوم المجتمع المدني عند معظم الباحثين من جهة وتعدد المفاهيم الخاصة بالمنظمات غير الحكومية عبر الوطن العربي من جهة أخرى. وهو يقترح تعريفا للمجتمع المدني يمكننا من تجاوز هذا الخلط. وفي مرحلة ثانية، وفي انتظار نتائج دراسات مقارنة قائمة على مفاهيم التنمية البشرية المستدامة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، المقترحة في دراستنا هذه، نقدم تلخيصا لاستنتاجات شهيدة الباز لإظهار اختلاف وضعيات البلدان العربية من جهة ولإعطاء صورة مؤقتة للدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في هذه المنطقة من العالم. وأخيرا، وفي مرحلة ثالثة، نقدم أهم شبكات المنظمات غير الحكومية العربية والتي تمثل بشائر تطور إيجابي للمنظمات غير الحكومية العربية في المستقبل.

ونخلص في **الجزء الرابع** إلى وضع الاستنتاجات و**التوصيات** التي من شأنها تدعيم دور المنظمات غير الحكومية العربية في عملية التنمية البشرية المستدامة ونجد هنا الشاغلين الأساسيين لهذه الدراسة، وهما صادران عن الخطين الموجهين اللذين حدداها:

(أ) كيف يتم إنتاج قدر كاف من المعرفة الصحيحة، يسمح بمعالجة ناجعة لدور المنظمات غير الحكومية العربية في عملية التنمية البشرية المستدامة ؟

(ب) ما العمل على ضوء المعرفة الحالية المتواضعة لتحسين أداء المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية ؟

يتعلق **النوع الأول** من التوصيات بتحسين المعارف الخاصة بالمنظمات غير الحكومية العربية، من دعم وتشجيع الدراسات والبحوث في هذا المجال، وهو شرط ضروري ومسبق لكل تدخل يهدف لزيادة فاعلية القطاع الثالث في عملية التنمية البشرية المستدامة.

أما التوصيات الأخرى فتتعلق بتحسين الأوضاع الحالية على المدى القصير، على ضوء ما يتوفر من المعرفة وهي موجهة إلى كل من المنظمات غير الحكومية والحكومات والمانحين.

أولا- التنمية البشرية المستدامة

لمعالجة دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة، يجدر بنا أولا التعريف بهذا المفهوم وتقويم الوضع العربي بهذا الخصوص. وقد تبنينا في هذه الدراسة تعريف التنمية البشرية المستدامة كما صاغته مجموعة الاختصاصيين التي كلفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة ١٩٩٤ باقتراح تعريف لهذا المفهوم والإجراءات الكفيلة بتجسيده في الواقع المعاش داخل المجتمعات الإنسانية.

ولتقويم وضع البلدان العربية، اعتمدنا على مقاربة باقر، الذي بقياسه الجانبين الاجتماعي والبشري للتنمية، وبحساب مؤشر إجمالي للتنمية البشرية، استطاع ان ينتج تقييما للتنمية اقرب إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي اعتمدناه، منه إلى المفهوم القائم على مؤشر التنمية البشرية الذي تعتمده التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ألف- المفاهيم والأبعاد

١- العوامل المحددة لظهور مفهوم التنمية البشرية المستدامة

خلال السبعينات والثمانينات من هذا القرن، عاش العالم أربع ظواهر أدت إلى ظهور مشكلات لا سابق لها، نتجت عنها مراجعة كل النظريات القائمة المؤسسة لعملية التنمية.

(أ) أدت أزمة النفط في السبعينات إلى لفت النظر إلى خطورة الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة، وتلوث البيئة، وإلى زيادة الوعي بما ينجم عن ذلك من كوارث طبيعية ومن أخطار بيئية. لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة أصلا في بلدان الشمال، كرد فعل أساسا على الأخطار العالمية المستقبلية المترتبة عن استنزاف المواد الأولية وتلوث البيئة؛

(ب) الفشل الفاضح لسياسات التنمية التي اتبعتها أغلبية بلدان العالم الثالث، والتي أدت إلى زيادة هائلة في الدين الخارجي، وتراجع الإنتاجية وخاصة في الميدان الصناعي، وتنامي الهوة الفاصلة بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي أدت بعض الأحيان إلى ظهور سوء التغذية والمجاعات. وقد تم تسجيل ذلك في الثمانينات رغم الأموال الطائلة التي جرى استثمارها في بلدان الجنوب؛

وهذا يظهر- بما لا يدع أي مجال للشك - إفلاس نظريات التنمية القائمة على تطوير رأس المال المادي والالتحاق بركب الحضارة الغربية.

(ج) أظهر سقوط الإمبراطورية السوفياتية ونهاية الشيوعية الكلية في بلدان أوروبا الشرقية، أنه من المستحيل إقامة تنمية من دون الإشراك الطوعي للجماهير في أعمال تأخذ بعين الاعتبار حاجاتها الحقيقية وترتكز على طاقاتها وتحسين وضعها؛

(د) كان لعولمة الاقتصاد والتنامي المطرد لليبرالية أسوأ الأثر في تعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات الدولية، وفي إضعاف سلطة الدولة على حساب مصالح الفئات الفقيرة، وفي تشجيع ظهور نزاعات عرقية وعنصرية، وأخيرا في تعطيل آليات مراقبة الشركات الخاصة التي يهدف نشاطها فقط إلى جمع أقصى ما يمكن من الأرباح حتى على حساب حياة الجماعات البشرية.

هذه الظاهرة لفتت الانتباه إلى آثار العولمة السلبية المنتظرة أو التي لم يكن في الإمكان تصورها.

وقد أبرزت هذه الظاهرة أيضا مدى ارتباط الجماعات البشرية ببعضها من جهة، وإمكانية نقل الثروات والخبرات، وإمكانية التعاون والتضامن بين الجماعات المحلية والوطنية والإقليمية من جهة أخرى.

إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي تتبناه هذه الدراسة هو عصارة تعاون فكري بين أشخاص أربعة، ينتمون إلى أربع مناطق جغرافية وثقافية مختلفة، تذهب من آسيا إلى إفريقيا لتصل إلى أمريكا الشمالية والجنوبية. وهو كذلك عصارة تجارب بلدان كثيرة، ومؤسسات محلية ووطنية ودولية، وعصارة جهد الكثير من الباحثين والعاملين في مجال التنمية، وعصارة جهد جمعيات ومنظمات كثيرة كما أن المفهوم الجديد هو أحد نتائج العولمة.

٢- مراحل تطور مفهوم التنمية البشرية

إن التفكير والعمل في مجال التنمية يرجع إلى النصف الأول من هذا القرن، لما تجمعت بعض الحكومات في محاولة لتجاوز الكوارث الناجمة عن انهيار العملة في الثلاثينيات، فتبنت إجراءات وبرامج ترمي إلى التنمية الاقتصادية ورفاهية السكان. وإثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الغات وكافة الوكالات الدولية. والغاية المعلنة لذلك هي ازدياد الرفاهية المادية للبشرية.

وقد شهدت الخمسينات من هذا القرن حصول العديد من بلدان العالم على استقلالها. واكتسب زعماؤها شرعيتهم من النضال ضد المستعمر وقطعهم الوعود بالرفاهية بعد الاستقلال، لذلك انخرطوا بعده في سياسات تنموية قائمة على نشر التعليم والاعتناء بالصحة والبنى التحتية.

عوض المضي بالبشرية نحو التقدم والرقي الموعود، أدت سياسات التنمية في اغلب بلدان الجنوب، وسياسة التنمية الاقتصادية المنفلتة من عقالها في بلدان الشمال إلى أزمة ثلاثية: أزمة الدولة، أزمة السوق وأزمة المعرفة.

وتتمثل الأولى في فقدان مؤسسة الدولة لجزء كبير من سلطتها وهيبتها لدى مواطنيها. هذه الأزمة أدت إلى الاعتقاد بان السوق الحرة – وبعد عقود من الاقتصاد المخطط- كفيلة بحل مشاكل التنمية. ولكن السوق الحرة دخت بدورها في أزمة. فلكونها تدفع إلى الاستغلال السريع لموارد الطبيعة، تحض على مخالفة قواعد المراقبة الاجتماعية، وتضع مبدأ "حقيقة الأسعار" فوق جميع المبادئ الأخرى، فان السوق الحرة أدخلت الشك في قدرتها بمفردها على ضمان التنمية، دون مراقبة المؤسسات الجماعية وخاصة الدولة.

أخيرا، فإن انحسار المعرفة داخل البرج العاجي للعلوم الحديثة، دون تفاعل مع الاختلاف الثقافي والقطيعة مع استعمالاتها العملية، أديا بالمعرفة إلى أزمة مثيرة للتساؤل. فمن جهة عجزت هذه المعرفة عن معالجة المشاكل الخصوصية لجماعات كثيرة، ومن جهة أخرى جرى استخدامها لفائدة البعض على حساب البعض الآخر.

هذه الأزمة الثلاثية أدت إلى البحث عن مفهوم جديد للتنمية يتضمن عناصر الإنسانية والاستدامة معا. مفهوم يتعلم من دروس الماضي باعتماده الاختلاف والبناء عليه، وباعتبار التراث حاويا لإمكانات معرفية وطاقات قابلة للاستغلال، وبالتركيز على الدور الذي يقوم به رأس المال الاجتماعي في عملية التنمية.

وسنبدأ بتقديم محتوى مفهوم التنمية البشرية المستدامة وما يتبعه كما صاغه طارق بانوري وزملاؤه الثلاثة، بتقديم التعريف، الذي وضعوه بشكله الأكثر شمولية واختصارا.

ما هي التنمية البشرية المستدامة؟ "التنمية البشرية المستدامة هي توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس مال اجتماعي لتلبية حاجيات الأجيال الحالية بأعدل طريقة ممكنة دون الإضرار بحاجيات الأجيال اللاحقة. هذا المفهوم يستند على ان التنمية تبدأ بالناس؛ وان التنمية لا تحدث إلا عندما يكون الناس مسؤولين عن توفير شروطها؛ وان التنمية هي نتاج أشكال من العمل الجماعي تقوم على الإرادة الطوعية، لا القسر. وفضلا عن ذلك فإن هذا المفهوم يعتمد على واقع ان الاهتمامات القطاعية مترابطة، ويجب النظر إليها في سياق الأعمال الاستراتيجية البعيدة المدى؛ وان التنمية لا تكون قابلة للاستدامة إلا إذا تم اعتماد منظور يلحظ العلاقة بين الأجيال المتلاحقة"(٥).

---

(٥) طارق بانوري وآخرون، ١٩٩٥. التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق: دليل للعاملين في التنمية، ورقة للمناقشة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو) ص١١.

٣- ما يختلف عن التنمية البشرية

يرجع مفهوم التنمية البشرية إلى الخمسينات من هذا القرن، ويقصد به استثمار الطاقات البشرية الذي ساد الاعتقاد حينئذ أنه تكملة ضرورية لاستثمار رأس المال المادي. وكان خبراء التنمية يقتصرون على تنمية الموارد البشرية. ولكن تحليلا لأدبيات التنمية الموضوعة قبل سنة ١٩٩٠ يظهر أن مفهوم التنمية البشرية شهد تطورا تجاوز مجالي التربية والتأهيل، ليشمل أبعادا أخرى مثل تدعيم دور المرأة وتحسين إدارة القطاع العمومي والتخطيط المحكم للموارد البشرية مع تلبية الحاجيات الإنسانية الأساسية. ويتلخص تطور مفهوم التنمية البشرية خلال العقود الأربعة السابقة للتسعينات في ما يلي:

كانت التنمية البشرية تركز على قضايا الرفاه الإجتماعي في الخمسينات، وعلى تجاوز مخلفات التنمية في الستينات، ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجيات الأساسية في السبعينات، وأخيرا ضعفت الحماسة لمفهوم التنمية البشرية في الثمانينات تحت تأثير برامج التعديل الهيكلي المفروضة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي(٦).

وكان يجب انتظار الثورة المفاهيمية التي أدخلها برنامج الأمم المتحدة للتنمية لينمو الوعي الدولي بأن جوهر التنمية البشرية يكمن في وضع هذه التنمية في خدمة الناس، لا الناس في خدمة التنمية. من هذا المنظور تصبح التنمية إعطاء الناس القدرة على تحديد اختياراتهم الخاصة في ما يتعلق بمصادر رزقهم، بأمنهم الخاص ووضعهم السياسي كما أن ذلك يعني أيضا الاعتراف بالقيم والمعارف المحلية واعتبارها المقياس الأكثر جدارة لتحديد الاختيارات الصائبة. هذه العوامل إذا ما أضيفت إلى أخرى في التصور الجديد للتنمية، تكون قادرة على ضمان ديمومة التنمية البشرية، وتمثل بالتالي الفرق بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم التنمية البشرية المستدامة.

٤- ما يختلف عن التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كرد على الخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن أسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أسرع وقت ممكن دون اعتبار الآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي السريع على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة. ولم تقتصر "قمة الأرض" الملتئمة في ريو سنة ١٩٩٢ على استعادة ونشر مفهوم التنمية المستدامة، ولكنها ربطت بينهما وبين مفهوم التنمية البشرية، وخاصة من خلال الرزنامة ٢١، القائمة أساسا على الاستغلال المستديم للموارد الطبيعية من جهة، وعلى التنمية البشرية من جهة أخرى. لذلك تعتبر الرزنامة ٢١ خطوة إلى الأمام في طريق تعريف التنمية البشرية المستدامة، التي لم تكن شيئا سهل التحقيق لكونها تتطلب دمج مفهومي التنمية المستدامة والتنمية البشرية في مفهوم ثالث هو مفهوم

---

(٦) KOSSAIFI George, 1998. Human development: a critical review of concept and content. Draft Copy, July 1998. pp. 4-5.

التنمية البشرية المستدامة، الذي يتميز بمحتوى عقلاني وعملي. وقد كانت المهمة صعبة لأن العلاقة كانت مفقودة تماما بين خطط حماية البيئة وعقلنة استغلال الموارد الطبيعية، وبين خطط التنمية البشرية(٧).

إن مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة ناتجان بشكل أساسي عن نفس المقاربة التنموية، والتي يمكن أن نسميها تقليدية، وتتميز بكونها خطية، لأنها تعتبر أن هناك نمطا وحيدا للتنمية ويجب اتباعه من طرف جميع البلدان، ولا تكون التنمية فيها ممكنة إلا بنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا. وتعتبر هذه المقاربة التقاليد المحلية و الوطنية حواجز في طريق التنمية، وأن الاستثمار في رأس المال المادي هو مفتاحها، وأن البنى الاقتصادية الناتجة عن هذا الاستثمار هي القادرة وحدها على إنتاج التنمية. ويحتل الجانب الإنساني فيها حيزا هامشيا والرؤية تكون فيها دائما قصيرة المدى.

أما مفهوم التنمية البشرية المستدامة فينحدر من مقاربة يمكن وصفها بالبديلة ومن أهم خصائصها أنها تعترف بالتنوع، وتقبل بإمكانية وجود عدة أنماط متوازية تؤدي كلها إلى التنمية، وبإمكانية اختيار كل بلد للنهج التنموي الذي يراه صالحا له رغم تبني الجميع لنفس الأهداف التنموية البعيدة المدى وهي مقاربة تعطي الأولوية للاستنباط والاستحداث المتجذر في التجارب السابقة. هكذا تصبح التقاليد والأعراف المحلية مصدرا للثراء والإثراء وليس حاجزا في طريق التنمية. وهي تضع الإنسان في مركز التنمية، فترتكز مجهوداتها على التنمية البشرية والتربية وتعزيز المؤسسات التي تؤدي إلى تدعيم قدرة العمل عند الفرد من خلال العمل الجماعي. هذه المقاربة التنموية البديلة تعتمد أساسا على رأس المال الإجتماعي بدل الاعتماد على رأس المال المادي(٨).

وبعبارة أخرى، يتمثل السبب الرئيسي الذي أدى إلى أزمة المقاربة التقليدية للتنمية في تسخير رأس المال الطبيعي والبشري والمؤسساتي لرأس المال المادي، لأن أصحاب هذه المقاربة يعتبرون التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بخلق رأس المال المادي وحده، وهذا ما يجعلها تفتقد إلى مقاييس الإستدامة. وفي المقابل يمكن لمفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي تبنيناه في هذه الدراسة، ان يصحح أخطاء المقاربة التقليدية بربطه بمفهوم رأس المال الإجتماعي.

٥- <u>الرساميل المختلفة، رأس المال المادي ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي</u>

"...رأس المال الاجتماعي ملازم لهيكل العلاقات ما بين عوامل التنمية والعلاقات الناجمة عنها. وعلى عكس رأس المال المادي، ورأس المال البشري الذي يتجه إلى معرفة الفرد ومهاراته، فان رأس المال الاجتماعي يوجد في العلاقات بين الأشخاص، ويمكن تعريفه بكل بساطة على انه

---

(٧) طارق بانوري وآخرين. المرجع السابق ص ٧.

(٨) المرجع نفسه ص ٤

الأشكال الطوعية للتنظيم الاجتماعي. ولإعطاء مثل توضيحي لرأس المال الاجتماعي، يمكننا النظر إلى هدف تمكين الناس من الانتقال بصورة أسرع. وهذا يجعل من الضروري الاستثمار في "رأس المال المادي" (كالطرق، والجسور، وأكشاك الجباية، والسيارات)، و"رأس المال البشري" (مثل مهارات قيادة السيارات، والمهارات الآلية). و "رأس المال الاجتماعي" (مثل قوانين السير، واحترام هذه القوانين، ومؤسسات الرقابة، والسلوك العقلاني على الطرقات، ومبادئ صيانة السيارات). فالتوسع في اعتبار العاملين الأولين قد ينتج تحسنا قصير المدى، ولكنه يؤدي أيضا إلى زيادة الحوادث، والتلوث، وتدمير المناطق الخضراء، ومآزق ازدحام السير غير الضرورية، والعنف المتصل بحوادث المرور. وعلى المدى البعيد، فان العواقب الضارة ترجح على الفوائد المباشرة. وهكذا فبدون رأس مال اجتماعي، يصعب تعزيز رأس المال المادي والبشري أو استخدامهما بصورة صحيحة.

المفهوم مفيد في كونه يحدد وظيفة للهيكل الاجتماعي وذلك يساعد شركاء التنمية في تفسير وتحليل نتائج أعمالهم. ومفهوم رأس المال الاجتماعي يعتمد على المبدأ القائل بأن على المرء ان يتجاوز المصلحة الشخصية ويتصرف بموجب مصلحة المجتمع أو الجماعة التي ينتمي إليها. وهذا المبدأ، مدعوما بالتأييد الاجتماعي، والمكانة والشرف وغيرها، يولد رأس مال اجتماعيا يغذي الجهود البشرية ويقويها. كما ان الالتزام بقضايا ترتبط ارتباطا نموذجيا بهذا النوع من رأس المال يعزز استعداد الناس للمواضبة على بذل جهودهم ويقلل ما يسميه الاقتصاديون تكاليف الإدارة... رأس المال الاجتماعي يفند فرضية ان جميع الأفراد يتصرفون بطريقة نفعية لزيادة مصلحتهم الشخصية إلى الحد الأقصى. غير انه – على أية حال – لا يمنع الإفتراض بان الأفراد يحسبون حسابا للكمية التي ينبغي ان يستثمروها في رأس المال الإجتماعي من وقتهم وطاقتهم. وعلى سبيل المثال، فان تحقيقا عمليا لرأس المال الإجتماعي يؤدي إلى اكتشاف درجة الثقة التي يظهرها الأشخاص في مؤسسات قد تصنف وفق سلسلة تتراوح من "القريبة" إلى البعيدة". ومن الطرق الأخرى للقيام بذلك استطلاع القضايا الاجتماعية التي يظهر المستجيبون استعدادا للتضحية في سبيلها. ومن جهة أخرى كذلك العمل على اكتشاف الناس الذين يبدون استعدادا لاقتسام المعلومات السرية.

رأس المال الاجتماعي هو مفتاح التنمية البشرية القابلة للاستدامة. فهو لا يقتصر على اعتبار الإنسان محرك التنمية، بل يركز أيضا على العلاقات بين البشر. لأنها تشكل الأساس الذي تبنى عليه الأخلاق الاجتماعية. ويسعى رأس المال الإنساني إلى تحسين قدرة الفرد على اتخاذ القرارات ويسعى رأس المال الاجتماعي إلى تحسين قدرة الأفراد والشعب كله على اتخاذ القوارات، طالما انه من المؤكد ان القدرات الفردية المعترف بها كقيمة داخل المجتمعات المنسجمة تغني كل المجتمع. فرأس المال الاجتماعي، بتعديه تعزيز قدرة كل فرد، يسمح بإدراك أن توسيع اختيارات الناس وقدراتهم لا يكون له قيمة إلا في سياق العمل الجماعي. كما انه يختلف عن بناء المؤسسات الذي يتضمن تنسيق الطباع الفردية مع المصالح الجماعية. فالمجتمعات تتخذ قراراتها عن طريق عدد من الآليات المؤسسية، بما فيها الإرغام، وتفويض السلطة، والتمثيل والتصويت والاشتراك المباشر.

لقد ظل المانحون من لصناديق الدولية زمنا طويلا مستعدين لدعم بناء المؤسسات وتحديد إستراتيجيتها حتى عندما كانت تشمل استخدام وسائل الإرغام لتحقيق الفائدة العامة. أما الاهتمامات الأحدث بتقوية أنظمة الحكم فقد ركزت بالدرجة الأولى على توسيع سلطات المحترفين وعلى التمثيل السياسي. ولكن بالتركيز على العمل الطوعي فان مفهوم رأس المال الاجتماعي قطع خطوة ابعد في توسيع المصلحة الجماعية من خلال المشاركة وأدى بالتالي إلى إعادة النظر في المؤسسات.

ان رأس المال الاجتماعي يلعب دورا من الدرجة الأولى في التنمية البشرية المستدامة. فرأس المال الاجتماعي لا يتكون بمرسوم. ذلك ان الالزامات الأخلاقية التي تشكل لب رأس المال الاجتماعي لا تتطور إلا في سياق التفاعل الإنساني. وينبغي ان تنبع من القاعدة وتتصاعد إلى أعلى. والشيء الصغير ليس جميلا فحسب، بل هو أيضا ممكن من الناحية العملية. وعلى عكس نظريات التنمية التقليدية التي تعتبر الحجم الكبير ميزة هامة، فإننا نفضل الانطلاق من الأحجام الأكثر صغرا التي هي أساس الرأسمال الإجتماعي نحو مؤسسات أكثر أتساعا. ولكن رأسمالا كهذا لا يمكن ان يستقر إلا إذا ارتكز على اتفاقات تبرمها الجماعات الصغيرة والمنظمات التي يتكون منها المجتمع المدني. وكما تظهر التجربة في بلدان كثيرة، فإن الانفصام بين المجتمع المدني والدولة يمكن أن يؤدي إلى إزالة شرعية الدولة حتى قدرتها على أداء دور إيجابي في التنمية.

ان مفهوم رأس المال لاجتماعي أوسع من فكرة التبادل التي تحتل موقعا مركزيا في جزء كبير من التفكير الإنمائي الحالي في بلدان الشمال. فالتبادل يتضمن تعويضا أو بدلا فوريا ويتطلب اتفاقات تعاقدية ووجود نظام قانوني معقد. أما العلاقة التبادلية فلا تتطلب مثل هذا التعويض الفوري إذا انها ترتكز على أساس أخلاقي يمكن الأفراد من تأجيل إشباع رغباتهم إلى نقطة زمنية معينة في المستقبل. وهي تستهدي بعهد أو ميثاق، وليس بعقد.... فرأس المال الاجتماعي يشجع الأفق الأبعد أمدا في التفاعل الاجتماعي. وعلى سبيل المثال فانه يقدم للمرء فرصة ليأخذ بعين الاعتبار الأجيال القادمة.... إذا فهو يمهد الطريق لدمج اعتبارات الاستدامة في التنمية البشرية بطرق تجعل التنمية البشرية المستدامة أكبر من مجرد حصيلة التنمية المستدامة مضافا إليها التنمية البشرية.

أيضا فان رأس المال لاجتماعي يسهل تنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة أو مشاريعها بفضل كونه اكثر تناغما مع الظروف السائدة في الجنوب. ان نظريات التنمية الحالية القائمة على ما هو موجود في الشمال تستمر في الدفاع عن استنساخ أو تقليد الممارسات المرسخة في اطر مؤسسية في البلدان الصناعية. ومثل هذ النظريات تفترض مسبقا وجود بيئة في الجنوب يمكن حاليا غرس هذه الممارسات فيها. أما حقيقة كون اقتصاديات بلدان الجنوب مغروسة بشكل نموذجي في ثقافات مختلفة جدا فهي نادرا ما تدخل في المعادلة. والنتيجة ان الإجراءات المقترحة تفشل ويلقى اللوم على بلدان الجنوب. ان التركيز على رأس المال الاجتماعي يعكس الاعتراف بان النماذج المعيارية مختلفة إلى درجة إنها تتطلب حلولا تجديدية وليست تقليدية. فهو يقدم "عدسة " للعثور على حلول للمشاكل

تبنى على المعرفة المحلية والمؤسسات المحلية؛ وباختصار فهي تملك المميزات التي تربطها بالتنمية البشرية المستدامة"[٩].

٦- ما هو خارج عن مفهوم التنمية البشرية المستدامة

(أ) المآزق الثلاثة

يجب على العاملين على تطبيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة اجتناب المآزق الثلاثة التي حددها مؤلفو دليل العاملين في التنمية.

المأزق الأول: هو ما يمكن أن نسميه "الفكرة الشعبوية للتنمية"، ذلك أن التنمية، بسعيها لتلبية طموحات الكل ورغباتهم في إحداث إصلاحات إجتماعية وإقتصادية وسياسية، فإن العاملين في مجال التنمية يمكن ان ينقادوا إلى الرغبة بدمج كل ما يطلبه الناس. ولكن مجرد تراكم المشاريع حتى ولو كان كل منها مشروع تنمية لا يؤدي بالضرورة إلى حصول التنمية المرتقبة.

المأزق الثاني: يمكن أن ينزلق إليه العاملون في التنمية وهو: اعتبار تحقيق التنمية البشرية المستدامة مرتبطا بتصور علاقات إجتماعية جديدة من طرف خبراء التنمية، كبديل عن تلك التي لم تنجح في حين أن التنمية البشرية المستدامة تهتم أولا بموقف المستفيدين من مشاريعها، من خلال التأكد من مشاركتهم في تحقيقها.

المأزق الثالث: يتمثل في إدعاء احتكار المفهوم، في حين أن جوهره يحمل إلزاما بتقاسمه بين الجميع. لقد أخذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية على عاتقه مسؤولية تطوير المفهوم، وبالتالي مسؤوليته إزاء بقية المؤسسات داخل وخارج نظام الأمم المتحدة المعنية بالتنمية البشرية المستدامة. يجب إعطاء هذه المؤسسات فرصة للمساهمة في إنجاز أعمال خاصة بها تتخذ أحد أشكال المفهوم المذكور. وخاصة المشاركون المحتملون في برنامج الأمم المتحدة للتنمية المطالبون بتوفيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة مع واقع بلادهم[١٠].

وفضلا عن هذه المآزق التي يجب اجتنابها، نذكر بعض ترسبات التصور القديم للتنمية التي يجب دفنها نهائيا لفسح المجال واسعا أمام التصور الجديد القائم على مفهوم الرأسمال الاجتماعي.

---

(٩) المرجع نفسه ص ٨-١١.

(١٠) المرجع نفسه ص ٤-٥.

(ب) الهاجس التقليدي

لم يعد يجوز اعتبار التنمية "لحاقا" بركب بلدان الشمال. لأن ذلك يدفع إلى تجاهل ما هو قائم لصالح الجديد المتناسق مع ما هو قائم في بلدان الشمال. وبالتالي تفقد معالجة مشاكل تشغيل السكان وصيانة التجهيزات والإدارة أولويتها لصالح الاستثمارات الجديدة، لتحصر نشاط التنمية البشرية في إقامة مزيد من المدارس والمستشفيات. إن بناء البنى التحتية المادية يأتي أولا قبل الاهتمام بتطوير الخبرات والقدرات الفردية.

والمسألة الثانية الواجب دفنها هي الاعتقاد بأن الدولة هي وحدها القادرة على تحقيق التنمية. لأن ذلك أدى إلى توجيه العاملين في التنمية فقط نحو الحلول الرسمية من جهة، وإهمال إمكانية إسهام المجتمع المدني فيها وخضوعه الإلزامي للتوجيهات الرسمية من جهة أخرى. وهذا ما حد بدرجة كبيرة من قدرة بلدان العالم الثالث على اتخاذ القرارات المناسبة لها بنفسها، وبالتجانس مع قيمها وأهدافها.

أخيرا أضاعت بلدان العالم الثالث نصف قرن في الاعتقاد بأن تنميتها مرهونة بتكوين وتنامي رأس المال المادي، ويجب ألا تضيع وقتا مماثلا في الاعتقاد بأن تنميتها البشرية المستدامة مرهونة بالرأسمال الطبيعي. لأن الشيء الوحيد القادر على وضع حد لتدهور بيئتها يكمن في قدرة مواطنيها على حماية بيئتهم بأنفسهم من تصرفاتهم الخاصة وتصرفات الآخرين. وهذا يعني أن الدور الأول في التنمية يرجع إلى الناس، الذين اعترف لهم أخيرا بأهمية توسيع اختياراتهم وتطور قدراتهم(١١).

٧- في معنى التنمية البشرية المستدامة

يمكن تلخيص العوامل الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في أربعة: أولها، يتمثل في الاستثمار في تنمية الموارد الأساسية البشرية حسب سياسة واضحة تعتمد الحوار؛ وثانيها، يتمثل في إشراك الكل في عملية التنمية والعدل في توزيع ناتجها؛ وثالثها، في خلق إطار مؤسساتي وقانوني يسمح بتطبيق السياسات الإقتصادية؛ وآخرها، هو تدخل الدولة لضمان تحقيق العدالة في توزيع الثروات ومشاركة جميع الفئات الإجتماعية في آليات التنمية(١٢).

"ويبدو جليا إن الأصوات تتعالى في معظم المجتمعات حول ضرورة إيجاد آليات اقتصادية لا تؤدي إلى ما يشهده العالم شمالا وجنوبا وشرقا من زيادة في الفقر والبطالة والتهميش تصيب فئات

---

(١١) المرجع نفسه ص ٦.

(١٢) جورج قرم، ٩٩٧ . التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ص، ٩.

واسعة من السكان، بل إلى أن يعيش العالم ككل حالة بحبوحة ورقي وتقدم علمي وتكنولوجي. ومن هنا أهمية قضية الإنصاف والمشاركة في المجال الإقتصادي. إن أنصار نظرية الانصاف والمشاركة في المجال الإقتصادي يبدون قلقهم العميق من تفاقم الاضطرابات والنزاعات داخل المجتمعات، والخلافات بين المجتمعات، وزيادة عدد اللاجئين عالميا والعاطلين عن العمل أو المحرومين من الغذاء أو الأدوية أو المياه غير الملوثة، وهم يرون اتجاها تصاعديا في عدد هذه الظواهر السلبية التي تعود أسبابها الجوهرية إلى تناقص الانصاف وقلة المشاركة الاقتصادية داخل كل دولة أو بين الدول"(١٣).

"ونتيجة لكل هذه الأبحاث والاتجاهات الفكرية الجديدة، أصبح مفهوم " التفويض " من المفاهيم الرئيسية للتنمية المستدامة. وتعني كلمة التفويض أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وان هذه القرارات والآليات يجب ألا تصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم. وهذه المشاركة تتيح لهم خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة، والحصول على وسائل إنتاج، ولو متواضعة. وليس من الإنصاف بطبيعة الحال إن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها لكي تراعي مصالحهم الحيوية. ومن هنا ضرورة المشاركة في الحياة السياسية وضرورة تقوية المنظمات المهنية والمدنية ومشاركة الناس فيها كي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثير على اتخاذ القرارات.

ان تقوية المنظمات المدنية، هي أيضا، ضرورية لتحسين نوعية الحياة السياسية لأنها يمكن أن تضغط على أهل الحكم لكي يصغوا إلى آراء الناس بجميع فئاتهم، كما أنها عنصر هام لما يسمى " الحاكمية " أو قدرة السلطة على إقامة حوار بين الحاكمين والمحكومين ووجود أدوات المراقبة وآليات سليمة لاتخاذ القرارات التي تفترض إمكانية مراجعتها، عندما تظهر لمثل هذه القرارات نتائج سيئة تؤثر على كل المجتمع أو بعض فئاته. ويتفرع عن هذا المبدأ مبدأ آخر أصبح أيضا منتشرا في أدبيات التنمية المستدامة، وهو قابلية أهل الحكم لتحمل المسؤولية عن أعمالهم، أي المساءلة. وتعني قابلية الحكام لتحمل مسؤولية أعمالهم وأن أصحاب القرار يعملون في جو من الشفافية ويقدمون المعلومات الكافية لتقويم أثر القرارات المتخذة ونتائج تنفيذها على المجتمع بكل فئاته، ويقبلون بالتنحي عن المسؤولية في حال ارتكابهم أخطاء في ممارسة الحكم، وخضوعهم لاعتبارات عائدة إلى مصالح خاصة أو ثانوية في ممارسة وظائفهم السياسية والإدارية"(١٤).

وخلاصة القول ان المبادئ الأساسية للتنمية البشرية المستدامة تتمثل في ما يلي:

---

(١٣) المرجع نفسه ص ١٣.

(١٤) المرجع نفسه ص ١٤-١٥.

(أ) العدل، وهو يعني أن لكل إنسان الحق في جزء عادل من ثروات وإمكانات مجتمعه يعادل قيمة إسهامه في إنتاجه؛

(ب) التفويض، ويعني إعطاء كل إنسان إمكانية المشاركة الفعلية في عملية اتخاذ القرار، وإمكانية التأثير في الإجراءات المزمع اتخاذها؛

(ج) الحاكمية والمحاسبة: وهي إخضاع الحكام لمبادئ الشفافية والحوار والمراقبة والمسؤولية؛

(د) التضامن بين الأجيال، وبين الفئات الإجتماعية وبين المجتمعات:

(١) الحفاظ على البيئة والمواد الخام لصالح الأجيال المقبلة؛

(٢) عدم إثقال كاهل الأجيال القادمة بالديون؛

(٣) ضمان حصص عادلة من التنمية لمختلف الفئات الإجتماعية ولمختلف الدول[١٥].

٨- من أجل ترجمة التنمية البشرية المستدامة إلى أفعال ملموسة: الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية المستدامة

من أجل الترجمة المناسبة للتنمية البشرية المستدامة إلى أفعال، من الضروري بيان أبعادها الأساسية الثلاثة، وهي: (أ) التجريب الاجتماعي؛ و(ب) التجديد الاجتماعي؛ و(ج) التدرب الاجتماعي.

(أ) التجريب الاجتماعي

ثمة حاجة إلى معاملة المشاريع أو البرامج على انها تجارب تهدف إلى اختبار الجدوى العملية لخيارات التنمية أو مراقبة تكشف خيارات جديدة لم يكن التنبؤ بها ممكنا من قبل. وقيمة هذه المشاريع أو التجارب لا تكمن في مجرد تحقيقها لأهداف نوعية في الإنتاج، ولا في كونها وسائط لنقل أموال للتنمية.

فهذه المشاريع إذا صممت كتجارب اجتماعية تملك قابلية الإسهام في التدريب الاجتماعي. واستنادا إلى هذا يصبح ضروريا القيام بإعادة النظر في مجموعة من عوامل تصميم هذه المشاريع. وأولها المصدر الذي خرجت منه مبادرة المشروع. فإذا كانت الجماعات المحلية تعتبر ان مشاركتها تقتصر على مجرد مساعدة الهيئات المانحة أو الإدارة المركزية على القيام بالعمل فليس من المحتمل ان تكون تلك المبادرة قابلة للاستدامة. ومن جهة أخرى فإذا كانت تلك الجماعات المحلية تعتبر انها

---

(١٥) المرجع نفسه ص ١٦.

تمتلك المهارة، فان فرص نجاح المشروع تصبح اكبر بكثير. أما الخاصية الثانية فهي الانفتاح: ذلك ان المعلومات عن المشاريع غالبا ما تعتبر من " أسرار الدولة"، وبذلك يحرم المشتركون من أية فرصة للتدريب. لذا ينبغي ان يتيح المشروع فرصا لمعرفة ردود فعل الناس من خلال وجود نظام مفعول رجعي. أما الخاصية الثالثة فهي الإلهام. فغالبا ما تعامل غايات المشاريع على انها مجرد أهداف يجب تحقيقها. على حساب الإلهام والحفز على العمل. ومقياس التقويم ليس بالضرورة الفاعلية أو الكفاءة. بل هو مدى القدرة على توليد رؤى جديدة ورفع كفاءة المشاركين فيها. والخاصية الرابعة هي الأفق الزمني. فالمشاريع تصمم دائما بآفاق قصيرة المدى لان مموليها يرغبون بالحصول على نتائج ملموسة هنا وحالا. وهم لا يمنحون اهتماما كافيا لكون التجارب الاجتماعية مشاريع لا يمكن توقع نجاحها في فترات زمنية قصيرة. ونتيجة لذلك يتم التخلي عن مشاريع كثيرة قبل الأوان.. اما خاصية التصميم الأخير فهي بناء المؤسسات. فمن وجهة النظر التقنية لا تبنى هذه المؤسسات إلا لتمكين منظمات خارجية من تحقيق أهدافها الخاصة بها. غير ان التجربة تظهر ان مثل هذه الممارسات نادرا ما تنجح. فالمؤسسات المستدامة تتطور فقط إذا تشكلت ممارسات وعادات جديدة، مثل الاجتماعات الدورية المنتظمة التي يشارك فيها الجميع.

(ب) التجديد الاجتماعي

ان حالات التجريب الاجتماعي ليست كلها مفيدة أو تستهدف المصلحة العامة. فالتجديدات الإجتماعية هي تلك التجارب التي تفرز التنمية البشرية المستدامة من خلال إدراك الحاجة إلى التنوع، والمساءلة، والعدالة. فالتفاعل بين هذه العوامل يمكن المجموعة أو المجتمع من الاستفادة من الطاقات والإمكانات المحلية، وإبرازها من خلال طرق مبتكرة في المواجهة مع التحديات القائمة.

إن النموذج الكلاسيكي للتنمية الذي كان يفضل رؤية متناسقة ومحددة المعايير للعالم قد منع الثقافات المحلية والموارد المحلية من التقدم. وعن طريق عكس هذا النهج والاهتمام بدلا منه بقيمة التنوع، تتعزز كثيرا فرص الناس في حل مشاكلهم الخاصة. ويتعين على الهيئات الإنمائية ان تتكيف وفق هذه المعطيات وتعترف بقيمة الموارد والثقافات المحلية. ولهذا الغرض فان من المهم إفساح مجال مؤسسي للعمل الإنمائي المحلي. وليس التمثيل السياسي ولا أنظمة السلطة البيروقراطية- حتى إذا اعتبرنا انها مخلصة في خدمة المصلحة العامة – هي رافعة التجديدات الاجتماعية. بل ان لها في العادة تأثير انتزاع الفرصة من الناس – أصحاب المصلحة الحقيقية على العكس فهي يمكن ان تمنع دعاة التنمية من الانهماك في التجديد الاجتماعي بأنفسهم. ان على الحكومات والهيئات المانحة ان تمتنع عن التدخل المباشر، وان تأخذ بدلا من ذلك دورا ثانويا لإفساح المجال لمشجعي المبادرات المحلية.

وينبغي ان يتجسد التجديد الاجتماعي في مبدأ المساءلة. فمشكلة أنشطة التنمية حتى الآن، وخصوصا تلك التي تدخل فيها تمويلات ممنوحة، هي عدم إقامة أنظمة مراقبة مالية، لان التركيز انصب في السابق على الاكتفاء بالمسؤولية أمام المنظمة المانحة. وبناء عليه فإن الخضوع للمساءلة أمام هيئة خارجية قد أعاق في اغلب الحالات عملية خلق أنظمة مساءلة مالية في البلدان المتلقية

للمعونة. وتغيير الأمر الواقع هذا يشكل أحد العوامل الأساسية في وضع مفهوم التنمية البشرية المستدامة موضع التطبيق.

وأخيرا فان العدالة جانب هام من التجديد الاجتماعي كذلك. فعندما يسمح لمعايير الكفاءة القصيرة الأمد ان تسيطر على التفكير الإنمائي، فان التأثيرات الاجتماعية لمشاريع أو برامج معينة يتم تجاهلها بصورة متكررة. والتطبيق الناجح للتنمية البشرية المستدامة يفترض إعطاء اهتمام اكبر لمبدأ العدالة من جانبي العرض والطلب على حد سواء. وينبغي على المانحين ان يتوقفوا عن جعل ميولهم ومزاجيتهم تتدخل في الطريقة التي تدار بها أموالهم. وعلى سبيل المثال فان الاستقطاب المؤسف بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية تجعل من الخطير القيام بأية مبادرة لإضفاء التجانس، بحيث تعطى الأفضلية للحكومة أحيانا وللمنظمات غير الحكومية أحيانا أخرى. وينبغي على المانحين ان يساعدوا البلدان المتلقية على خلق وضع تستطيع فيه الحكومات والمنظمات غير الحكومية ان تتنافس على قدم المساواة. كما ينبغي عليهم أن يسعوا إلى خلق عدالة اكبر في توزيع الموارد بتقوية تلك المنظمات، الحكومية أو غير الحكومية الأقدر على تحديد وإبراز المطالب المحلية من اجل استكمال إسهامها الخاص في التنمية.

(ج) <u>التدرب الاجتماعي</u>

عندما ينشغل المانحون والحكومات في الأنشطة الإنمائية، فان الاهتمام الأساسي يميل إلى تفضيل السيطرة على التعلم. وبرنامج " الماء للجميع" الذي طبق في تانزانيا في السبعينات والثمانينات واحد من حالات كثيرة لمثل هذا النهج. ففي تصميم وتنفيذ أهداف هذا البرنامج الجديرة بالثناء قام المانحون، بالتعاون مع وزارة لتنمية المائية التانزانية، بعملية بيروقراطية تتبع أنماطا معينة من الروتين وطرق التنبؤ. وقد ولدت هذه الاستراتيجية المسيطرة كميات ضخمة من المعطيات والخطط الطويلة والمتوسطة الأجل للحكومة ولمانحيها. والمركزة على التجديدات التقنية. وكانت النتيجة ان هذه الأنشطة قد جرت دون أخذ المستفيدين المباشرين بعين الاعتبار. وفي غالب الحالات تم إغلاق نظم المياه الجديدة بعد عامين من افتتاحها فقط لان أحدا لم يهتم بكيفية تشغيل هذه الأنظمة وإدارتها على أساس قابل للاستمرار.

ورغم وجود أمثلة عديدة من حالات مشابهة لفشل المشاريع، يستمر المانحون بتصميم مشاريعهم وبرامجهم بالأساليب نفسها. ولن يتم تعزيز التدرب الاجتماعي بصورة فعالة إلا إذا سمح للمنظمات والمجتمعات بالشراكة في تحمل المسؤولية المباشرة عن التصميم والتنفيذ. ولا يصبح التدرب الاجتماعي عمليا إلا إذا سمح للفئات المستهدفة بوضع الشروط المتوقع ان يسير في ظلها النشاط. فالتحدي ليس في القدرة على مواءمة الناس مع المشاريع، بل في مواءمة الخبراء مع الأوضاع المحلية. ويتعين على المانحين ان يقبلوا ان يكون دورهم ثانويا فقط وان التعلم يجب ان

يكون فرصة ممنوحة للمجتمعات المحلية قبل كل شيء. ومثل هذا النهج شرط لا بد منه كذلك لإعطاء معنى لفكرة "التفويض" التي كثيرا ما يساء استخدامها(١٦).

إن الجديد في مفهوم التنمية البشرية المستدامة- كما فسره مؤلفوه الأربعة - لا يتمثل في الأهداف المحددة للتنمية التي تشترك مع بقية الطروحات التنموية. لكن الجديد هو دمج جميع هذه الأهداف داخل مفهوم واحد هو التنمية البشرية المستدامة. وقد أدى هذا الدمج إلى إعطاء التنمية البشرية المستدامة متانة ومثالية كبيرة. فهي تتمثل بالحفاظ على رؤوس الأموال المادية والطبيعية والبشرية وتنميتها، وتضيف إليها رأس المال الإجتماعي، التي يلعب دور الرابط بين رؤوس الأموال الثلاثة الأولى.

إن تجارب التنمية المستدامة حتى الآن، سمحت بتكوين فكرة واضحة عن تحقق وتراكم رأس المال المادي. وهي فكرة كافية عن تراكم الرأسمال البشري وحتى فكرة تراكم وإنقاذ الرأسمال الطبيعي. والذي كان ينقص جميع هذه الجوانب التنموية هو حد كاف من المعرفة الخاصة بتراكم وتنمية رأس المال الإجتماعي. وهذا يتعلق بأخذ القرارات الجماعية، بالعمل الجماعي، بالمشاركة السياسية، والسلطة وبالقدرة المؤسساتية(١٧).

ويستخلص مما سبق أن مسألة التنمية المستدامة ظهرت إثر حصول الوعي بالأخطار المحدقة بالبيئة وبرأس المال الطبيعي للبشرية من جراء نماذج التنمية المتبعة، وبحصول القناعة المتزايدة بضرورة الاهتمام بالإنسان ليكون بمقدوره المشاركة في إنتاج مستقبل أحسن للأجيال القادمة. وهذا يتحقق بفتح المجال لخياراته ولفرص تحسين مهاراته واكتساب وسائل الإنتاج بشكل عادل. وليس من الممكن تحقيق ذلك دون تحسين أساليب الحكم ومشاركة الناس في القرار وتطبيق مبادئ المسؤولية والشفافية في إدارة الشؤون الإنسانية.

إن حماية البيئة ورأس المال الطبيعي من الاستغلال الفوضوي والتلوث تتطلب التعاون والتآزر بين جميع الفئات الإجتماعية داخل البلد الواحد، وبين الدول على الصعيد العالمي. ولا يتحقق ذلك إلا في ظل وجود شبكة من القواعد السياسية والإقتصادية الواضحة، التي تضمن مشاركة الجميع في القرارات المتعلقة بمصيرهم.

"وفي نهاية التحليل، تعتمد التنمية المستدامة على ثلاث ركائز مكملة:

(أ) الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية؛

---

(١٦) طارق بانوري وآخرون، مرجع السابق ص ١١-١٤.

(١٧) المرجع نفسه ص ١٤-١٥.

(ب) الاعتناء برأس المال البشري بكل فئاته ومكوناته بحيث تتوفر للجميع المهارات والقدرات والصحة للمشاركة في دورة الإنتاج؛

(ج) تطوير رأس المال الإجتماعي، أي الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الإدارة والمساءلة والإنصاف والمشاركة في اتخاذ القرارات"[١٨].

باء- التنمية البشرية المستدامة في البلاد العربية

ليس بمقدور مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ان يخبرنا عن رأس المال الاجتماعي لأي بلد من البلدان، ولا عن التجريب أو التجديد الاجتماعيين، ولا حتى عن التدرب الاجتماعي في حال وجوده. وهي عوامل هامة في تقويم مستوى التنمية البشرية المستدامة في أي بلد.

صحيح ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي تبنيناه هنا جديد تماما، ولكننا لم نعثر خلال مجهود البحث الذي بذلناه، على أية دراسة لتقويم التنمية انطلاقا من مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

على ان دراسة محمد حسين باقر[١٩] سمحت بإبراز الاختلاف في الأوضاع التنموية العربية، عن طريق دراسة الجانب الإنساني للتنمية واستعداد كل منها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. كذلك تسمح دراسة جورج قرم بتوضيح الشروط المؤسساتية الضرورية لكل تنمية بشرية مستدامة، في البلاد العربية.

١- حالة التنمية البشرية المستدامة في البلاد العربية

في دراسته القيمة، يلاحظ باقر بساطة دليل التنمية البشرية (HDI) الذي يعتمده برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وقد مكن حساب هذا الدليل في ١٤٥ دولة من إجراء مقارنة بين البلدان والمناطق من جهة، ومن ملاحظة نقائصه من جهة أخرى. ويعترف المؤلف بأن برنامج الأمم المتحدة للتنمية حاول تدارك هذه النقائص من خلال معالجة موضوع تكميلي في كل تقاريره السنوية حول التنمية البشرية، وذلك منذ بدء هذه التقارير سنة ١٩٩٠. هكذا تم التعرض إلى مواضيع البيئة، والتمدين، وحقوق الإنسان، والدلم، والشغل، والمشاركة الشعبية، والضمان الإجتماعي، والمرأة والتنمية الإقتصادية، والفقر والاستهلاك. ولكن نقد باقر ذهب أبعد من طريقة حساب برنامج الأمم المتحدة للمتغيرات التي يأخذها دليل التنمية في الاعتبار. فهو ينقد أيضا طريقة حساب الدليل الذي

---

(١٨) جورج قرم لمرجع السابق ص ٢٠.

(١٩) محمد حسين باقر، ١٩٩١. قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

يعطي للعوامل قيمة مستقرة قائمة على تقييم ذاتي يستند إلى تقديرات واعتبارات شخصية من قبل الذين ساهموا في وضع مؤشر التنمية البشرية.

إن اقتراح باقر ذهب أبعد من برنامج الأمم المتحدة، إذ يأخذ في اعتباره عددا أكبر من المتغيرات ويطبق طريقة المكونات الرئيسية (principal component method) وهي أكثر موضوعية من التقييم البراغماتي لمؤشر التنمية البشرية.

تتناول دراسة محمد حسين باقر"... التنمية البشرية باعتبارها تشتمل على عدد من الجوانب التي يتضمن كل واحد منها عددا من المجالات. ولأغراض قياس التنمية البشرية يمثل كل مجال عن طريق عدد من المؤشرات. والجوانب التي تعمل الدراسة على قياسها ثلاثة هي: الجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي والجانب الإنساني"(٢٠).

"يتصل الجانب الإقتصادي للتنمية البشرية بالدور الذي يحتله استهلاك السلع والخدمات في التنمية البشرية. واختير ثلاثة عشر مؤشرا لتمثيله... وأول هذه المؤشرات هو مؤشر عام للناتج المحلي الخام. والمؤشران التاليان يقيسان حجم الاستهلاك في مجالي الأغذية والطاقة. والمؤشرات الخمسة التالية تتناول مؤشرات لقياس الموارد الممكن توجيهها لتوفير سلع وخدمات الاستهلاك لأغراض التنمية البشرية. وتمثل المؤشرات الخمسة الأخيرة مؤشرات " سلبية " تتعلق بالعناصر المرتبطة سلبا بالاستهلاك أو تعمل على تقليصه"(٢١).

"يعنى الجانب الاجتماعي للتنمية البشرية بمجالات التعليم والصحة والاتصالات والمدن والمجالات الإجتماعية الأخرى ذات الصلة بالتنمية البشرية. والمؤشرات المختارة لهذا الجانب إما تعكس الأوضاع الفعلية للسكان أو تعكس كميات ونوعيات الخدمات لتلك المجالات. ومن خلال تطبيق طريقة المكونات الرئيسية انتقيت عشرة مؤشرات، بحيث تمثل المجالات الإجتماعية بشكل متوازن قدر الإمكان"(٢٢).

"يختص الجانب الإنساني للتنمية البشرية بحقوق الأفراد الشخصية والإجتماعية والسياسية وحقوق الإنسان الأخرى التي لا تدخل ضمن الجانبين الإقتصادي والإجتماعي. يعنى هذا الجانب بشكل رئيسي بالسلوكيات والقواعد وبأبعاد غير مادية أخرى تخص الأفراد وفئات السكان والمؤسسات. وهكذا واجهت محاولات تحديد مؤشرات كمية تعكس وضع هذا الجانب صعوبات وحتى تعقيدات تفوق إلى حد بعيد ما تمت مواجهته بالنسبة لتحديد الجانبين الإقتصادي والإجتماعي واللذين يعنيان بشكل رئيسي بالنواحي المادية المتعلقة بالاستهلاك والخدمات الإجتماعية.

---

(٢٠) المرجع نفسه ص ١.

(٢١) المرجع نفسه ص ٢.

(٢٢) المرجع نفسه ص ٣.

وتم شمول خمسة مجالات لتغطية هذا الجانب وهي: مجال المرأة، ومجال عدالة التوزيع، ومجال الفقر، ومجال الاستقرار والسلم، ومجال نشر المعلومات. واستحدث في الدراسة مؤشران أخيران. أولهما مؤشر للاستقرار والسلم وحددت قيمته بأسلوب النقاط حيث تعطى الدولة ثلاث نقاط إذا لم تكن تواجه حالة حرب أو صراعات مسلحة. وتعطى نقطتين إذا كانت تواجه نزاعات مسلحة محدودة أو تهديدا بالحرب أو امتداد الحرب إليها أو تواجه حصارا جزئيا. وتعطى الدولة نقطة واحدة إذا كانت تواجه حربا محدودة. وتعتبر قيمة المؤشر صفرا إذا كانت الدولة في حالة حرب شاملة مدمرة. أما المؤشر الأخير فإنه يعبر عن درجة الشفافية وتساوي قيمته لدولة معينة كمية المعلومات المنشورة عنها ضمن تقارير التنمية البشرية.

هنالك العديد من المجالات المهمة الأخرى التي تبين ان التعبير عنها بشكل مؤشرات مستحيل. ومن أهمها مجال الحقوق السياسية للأفراد ومجال التماسك العائلي والإجتماعي والمجالات التي تتعلق بسلامة البيئة وبوضع الأقليات والفئات المهشمة (غير المرأة) وبالضمان ضد البطالة والكوارث وبكيفية استخدام الوقت وبحرية الاختيار للأفراد وحق التمتع بحياتهم الخاصة بما في ذلك ما يتعلق بتكوين الأسرة ومحل الإقامة والسفر والملكية والحصول على الجنسية والعمل.

ويتضح مما سبق أن المؤشرات التسعة المختارة لتمثيل الجانب الإنساني لا تعكس وضع ذلك الجانب إلا بشكل جزئي. وعليه ولما كان بعض تلك المؤشرات تشوبه نواحي قصور عديدة فإنه ينبغي النظر إلى مؤشر الجانب الإنساني بشيء من التحفظ باعتباره يمثل محاولة أولية تحتاج إلى المزيد من الجهد والتطوير مستقبلا"(٢٣).

وأخيرا "...وضع مؤشر لمجمل التنمية البشرية، بتطبيق أسلوب (المكون الرئيسي) يعالج كل أوجه التنمية البشرية. والمؤشرات التي تم انتقائها لهذا الغرض على مستوى دول العالم جميعا وهي ثلاثة عشر مؤشرا أربعة منها إقتصادية وستة إجتماعية وثلاثة إنسانية. وتمثل المؤشرات المنتقاة معظم المجالات الرئيسية للجوانب الثلاثة. ومن بينها مجالات استهلاك الأغذية والطاقة والاتصالات بالنسبة للمظهر الاجتماعي إضافة إلى عامل نمو السكان بالنسبة للجانب الإقتصادي ومجالات الصحة والتعليم والاتصالات بالنسبة للجانب الإجتماعي، ومجالات المرأة والاستقرار بالنسبة للجانب الإنساني.

أما على مستوى الدول العربية فإن عدد المؤشرات المنتقاة هو ١٤ مؤشرا. وتغطي هذه المؤشرات مجالات استهلاك الأغذية والطاقة واستهلاك غير الأغذية للأسر والاستهلاك بشكل عام ضمن الجانب الإقتصادي ومجالات الصحة والتعليم والاتصالات والمنشآت البشرية والتمدن ضمن

---

(٢٣) المرجع نفسه ص ٤.

الجانب الإجتماعي ومجالات عدالة توزيع الثروات، والفقر والاستقرار و السلم ونشـــر المعلومـات ضمن الجانب الإنساني"[٢٤].

ونستنتج مما سبق شيئين: تعبر مؤشرات باقر – أكثر من دليل "التنميـة البشـرية" الـذي تستعمله برامج الأمم المتحدة للتنمية – عن حقيقة مستوى التنمية في الدول. ذلك أنها مـن ناحيـة، تشتمل على عدد أكبر من المؤشرات التي تغطي مختلف الميادين، ومن ناحية أخرى تعتمد طريقـة أكثر موضوعية في الحساب، أي المكون الرئيسي وهي بذلك قادرة على احتواء أكبر لحقيقة اختلاف الأوضاع التنموية العربية.

وعلى حد علمنا لم يقم أحد في السابق بقياس التنمية البشرية المستدامة بالمفهوم الذي تبنينـاه في هذه الدراسة. ويتطلب هذا القياس ممن ينوون القيام به في المستقبل قدرا كبيرا من وضوح الرؤية وروح التجدد. لكن يبدو أن قياس الجانب البشري للتنمية الذي قام به باقر يؤشر بدرجة نسبية إلـى مستوى التنمية البشرية المستدامة لبلد معين. فمن خلال العوامل التي يدخلها دليل باقر في اعتبـاره نجد: مشاركة المرأة والاستقرار والشفافية. ولذلك فقياس باقر للجانب البشري في التنمية يمكن مـن مقاربة وضع البلاد العربية على صعيد التنمية البشرية المستدامة من خلال مقارنة ترتيبها بيـن ١٧٤ بلدا في العالم.

وحسب المؤشر الشامل لباقر، تمثل التسعة عشر بلدا عربيا المدروسة اختلافا كبيرا. هـذا الاختلاف فاضح بين مجموعة من ثلاثة بلدان (البحرين، الإمارات العربية المتحدة وقطر) تنتمي إلى الخمسين بلدا الأوائل في العالم، وبين مجموعة أخرى من ستة بلدان عربيـة (المغـرب، العـراق، موريتانيا، السودان، اليمن ودجيبوتي) تنتمي إلى الخمسين بلدا الأواخر.

والمجموعة المتوسطة المكونة من البلدان العربية العشر الباقية، تنقسم بدورها بين قطبيـن يمثلهما لبنان وتونس من ناحية ومصر والجزائر من ناحية أخرى.

ويظهر تميز دليل باقر على مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوضوح من خلال تأخر ترتيب بلدان كالكويت والعربية السعودية وليبيا التي انحدر ترتيبها سـنة ١٩٩٦ علـى التوالي من المراتب ٥١، ٦٣، ٥٩ حسب مؤشر دليل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إلى المراتب ٩٠، ٩٥، ٩٦ حسب دليل باقر. وفي المقابل ارتقى لبنان مثلا بسبب الازدهار النسبي لمجتمعه المدني من المرتبة ٩٧ حسب دليل التنمية البشرية إلى المرتبة ٦٨ حسب الدليل العام للتنمية البشرية.

والجدول ١ ثري بالمعلومات التي تستحق تحليلا أعمق لن نقوم به في هذه الدراسة، التـي نقتصر فيها على تقرير الاختلاف في وضعية الدول العربية وما له من ارتداد حتمي على المنظمات غير الحكومية.

---

(٢٤) المرجع نفسه ص ٦.

الجدول ١- ترتيب البلدان العربية حسب مؤشرات التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية ٩٨			دليل التنمية البشرية ٩٦ UNDP			دليل التنمية البشرية ٩٦ حسب الدليل الشامل لباقر		
الترتيب بالنسبة لدول العالم (١٧٤)	الترتيب بالنسبة للدول العربية (١٩ بلدا)		الترتيب بالنسبة لدول العالم (١٧٤ دولة)	الترتيب بالنسبة للدول العربية (١٩ بلدا)		الترتيب بالنسبة لدول العالم (١٧٤ دولة)	الترتيب بالنسبة للدول العربية (١٩ بلدا)	
٤٣	١	البحرين	٣٩	١	البحرين	٢٤	١	البحرين
٤٨	٢	الإمارات العربية المتحدة	٤٢	٢	الإمارات العربية المتحدة	٣٠	٢	الإمارات العربية المتحدة
٥٧	٤	قطر	٥٠	٣	قطر	٥١	٣	قطر
٦٦	٦	لبنان	٩٧	١٢	لبنان	٦٨	٤	لبنان
٨٣	١١	تونس	٧٨	٩	تونس	٨١	٥	تونس
٧١	٨	عمان	٨٢	١٠	عمان	٨٨	٦	عمان
٥٤	٣	الكويت	٥١	٤	الكويت	٩٠	٧	الكويت
٧٠	٧	العربية السعودية	٦٣	٦	العربية السعودية	٩٥	٨	العربية السعودية
٦٤	٥	ليبيا	٥٩	٥	ليبيا	٩٦	٩	ليبيا
٨٧	١٢	الأردن	٧٠	٨	الأردن	٩٨	١٠	الأردن
٨١	٩	سوريا	٩٢	١١	سوريا	١٠٣	١١	سوريا
١١٢	١٣	مصر	١٠٦	١٣	مصر	١٠٨	١٢	مصر
٨٢	١٠	الجزائر	٦٩	٧	الجزائر	١١١	١٣	الجزائر
١٢٥	١٤	المغرب	١٢٣	١٥	المغرب	١٢٤	١٤	المغرب
١٢٧	١٥	العراق	١٠٩	١٤	العراق	١٢٥	١٥	العراق
١٤٩	١٦	موريتانيا	١٤٩	١٨	موريتانيا	١٤٢	١٦	موريتانيا
١٥٧	١٨	السودان	١٤٦	١٧	السودان	١٤٨	١٧	السودان
١٥١	١٧	اليمن	١٤٢	١٦	اليمن	١٦٤	١٨	اليمن
١٦٢	١٩	جيبوتي	١٦٤	١٩	جيبوتي	١٦٥	١٩	جيبوتي

المصدر: الأمم المتحدة- الإسكوا، محمد حسين باقر، ١٩٩٦، ص ص ١١٣-١١٧.

كذلك يمكن دليل باقر من قياس أكثر دقة لوضع التنمية البشرية المستدامة في مختلف البلدان العربية.

الجدول ٢- ترتيب البلدان العربية حسب مؤشرات جوانب التنمية البشرية

	الجانب الاجتماعي			الجانب الاقتصادي			الجانب الإنساني			المؤشر العام للتنمية البشرية	
الترتيب العالمي	بالنسبة للدول العربية (١٩ بلدا)		الترتيب بالنسبة لدول العالم (١٧٤دولة)	بالنسبة للدول العربية (١٩)		الترتيب بالنسبة لدول العالم (١٧٤ دولة)	بالنسبة للدول العربية (١٩)		الترتيب بالنسبة لدول العالم (١٧٤ دولة)	بالنسبة للدول العربية (١٩)	
٨١	تونس	٥	١٠١	تونس	٩	٧٨	تونس	٥	٢٧	تونس	١
١٠٨	مصر	١٢	١١٦	مصر	١٤	١١٤	مصر	١١	٥١	مصر	٢
١٢٤	المغرب	١٤	١٢٧	المغرب	١٥	١٠١	المغرب	٨	٨٩	المغرب	٣
١٤٢	موريتانيا	١٦	١٥٠	موريتانيا	١٧	١١٠	موريتانيا	١٠	٩١	موريتانيا	٤
٨٨	عمان	٦	١٠٤	عمان	١١	١٢٤	عمان	١٣	٩٨	عمان	٥
٩٦	ليبيا	٩	٥٩	ليبيا	٥	١١٦	ليبيا	١٢	١٠٨	ليبيا	٦
١١١	الجزائر	١٣	١١٥	الجزائر	١٣	١٠٧	الجزائر	٩	١٠٩	الجزائر	٧
٢٤	البحرين	١	٣٠	البحرين	٢	١٣	البحرين	٢	١١٥	البحرين	٨
٩٨	الأردن	١٠	٧٨	الأردن	٨	١٣٠	الأردن	١٥	١١٨	الأردن	٩
٣٠	الإمارات العربية المتحدة	٢	٢٩	الإمارات العربية المتحدة	١	٨	الإمارات العربية المتحدة	١	١٢٢	الإمارات العربية المتحدة	١٠
٦٨	لبنان	٤	٦٤	لبنان	٧	٦٣	لبنان	٤	١٥٠	لبنان	١١
٩٥	العربية السعودية	٨	٦٠	العربية السعودية	٦	٨٥	العربية السعودية	٦	١٥١	العربية السعودية	١٢
٥٠	قطر	٣	٤٤	قطر	٤	٣٤	قطر	٣	١٥٧	قطر	١٣
١٤٨	السودان	١٧	١٦٩	السودان	١٩	١٤٧	السودان	١٦	١٦١	السودان	١٤
١٦٥	جيبوتي	١٩	١٤٤	جيبوتي	١٦	١٧٣	جيبوتي	١٩	١٦٥	جيبوتي	١٥
٩٠	الكويت	٧	٤٠	الكويت	٣	٩٤	الكويت	٧	١٦٧	الكويت	١٦
١٦٤	اليمن	١٨	١٥٦	اليمن	١٨	١٦٨	اليمن	١٨	١٦٩	اليمن	١٧
١٠٣	سوريا	١١	١٠٢	سوريا	١٠	١٢٥	سوريا	١٤	١٧١	سوريا	١٨
١٢٥	العراق	١٥	١١١	العراق	١٢	١٦٢	العراق	١٧	١٧٢	العراق	١٩

المصدر: الأمم المتحدة-الإسكوا، محمد حسين باقر، ١٩٩٦، ص ص ١١٣-١٧١.

مع دليل الجانب البشري للتنمية البشرية الذي صاغه وحسبه باقر بالنسبة لسنة ١٩٩٦، أصبح لدينا قياس أفضل لوضع التنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية. فتسعة منها تنتمي إلى الـ ٢٥ بلدا الأخيرة في العالم، ومنها ثلاث دول نفطية رافقت البلدان الثلاث الأكثر فقرا في البلدان العربية. وفي المقابل نجد بلدين (تونس ومصر) يكون ترتيبهما بين الخمسين الأوائل في العالم بالرغم من ترتيبها السيئ في الجوانب الأخرى من التنمية البشرية. ويرجع ذلك ربما إلى أنهما يلعبان منذ القرن التاسع عشر أدوارا رائدة في النهضة العربية، ويظهر ذلك من خلال المرتبة ٢٧ العالمية لتونس من جهة وبين المسافة لكبيرة الفاصلة بين رتبة مصر ٥١ عالميا ورتبة البلد الذي يليها مباشرة: المغرب الذي يحتل المرتبة ٨٩ عالميا من جهة أخرى.

ويلاحظ أيضا أن ترتيب المغرب وموريتانيا في الجانب البشري أفضل من ترتيبهما في بقية الجوانب الأخرى، ويعني ذلك أنهما أكثر استعدادا أو قابلية لتوفير شروط التنمية البشرية المستدامة. وفي المقابل فإن البلدان النفطية التي تحتل مراتب متقدمة جدا حسب الجانب الإقتصادي والإجتماعي، تجد نفسها في مراتب متدنية عند اعتبار الجانب البشري للتنمية.

إن الدول العربية تتميز باختلاف الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية بينها من جهة، وبمستوى ضعيف، من قبل غالبيتها لتوفير شروط التنمية البشرية المستدامة من جهة أخرى.

٢- شروط إمكانية التنمية البشرية المستدامة في البلاد العربية

"ومن أجل مواجهة تحديات (العولمة)، لا بد من وضع تصورات تنموية واضحة تهدف إلى تحقيق التضامن المجتمعي بالنضاء على الفقر والأمية وجعل وسائل الإنتاج متوفرة لكل الفئات الاجتماعية، كما ذكر سابقا، على أن يكون هذا التضامن مبنيا على ثلاثة مبادئ: أولها دراية متعمقة بسير التطورات الاقتصادية والمالية والصناعية الدولية، وثانيها على البحث الرصين عن سبل زيادة قدرة المجتمع المحلي على مواجهة ليبرالية التبادل والأسواق وللحصول على حصة ملائمة من فرص فوائد العولمة، وثالثها تكريس استثمارات جوهرية كافية للفئات الاجتماعية المعرضة للتأثيرات السلبية الناتجة عن إزالة الحواجز الجمركية وفتح الأسواق المحلية للمنافسة الدولية. ومما لا شك فيه إن مبادئ التنمية لمستدامة تكون قاعدة منهجية صلبة لدراسة المشاكل ووضع حلول لها في إطار حوار مستمر بين المسؤولين والمجتمع المدني في بعديه الإجتماعي والاحترافي.

والجدير بالملاحظة أن الأقطار العربية معرضة للخطر أكثر من سائر الأقطار النامية (باستثناء الكثير من الدول الأفريقية) لأن نموذجها التنموي وإستراتيجياتها الإنمائية لم تأخذ في الحسبان مبادئ التنمية المستدامة.

ولئن قامت بعض الأقطار العربية بإصلاحات اقتصادية هامة على أثر أزمة المديونية في الثمانينيات وأخذت تفتح تدريجيا أسواقها الداخلية أمام المنافسة، ووقع البعض منها اتفاقات مع المجموعة الأوروبية لإنشاء منطقة تبادل حر تنشأ بالتدريج لكي تصبح نافذة تماما عام ٢٠١٠، فإن

ما يمكن أن يحصل داخليا في أسواق العمل والقدرة الإنتاجية من جراء تطبيق تلك الاتفاقات لا يزال مجهولا، كما أن القضية الاجتماعية، بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية، لم تحظ بعد بالعناية الكافية، ناهيك عن المشاكل البيئية المتعددة التي تعاني منها الأقطار العربية.

لذلك لا بد من تعميم مبادئ التنمية المستدامة في الأقطار العربية التي أصبحت ضرورة ملحة وهذه المبادئ ليست نقيضة مقتضيات العولمة التي أصبحت مهيمنة على النظام الاقتصادي الدولي، على العكس من ذلك، أن استيعاب مبادئها والعمل الدؤوب من أجل تطبيقها هو المدخل الصحيح إلى مواجهة مقتضيات العولمة والتكيف معها لصالح الاقتصاد المحلي"(٢٥).

ولخلق الظروف الملائمة لإمكانية تنمية بشرية مستدامة في البلدان العربية يجب توفير الشروط المؤسسية المسبقة كما ارتآها جورج قرم.

"إن العمل من أجل إرساء دعائم التنمية المستدامة في الوطن العربي يتطلب سياسات اقتصادية مختلفة عن تلك التي سادت في المقاربة التنموية التقليدية أو في السياسات الحالية المعمول بها في شأن التكيفات الهيكلية المطبقة ضمن إطار برامج صندوق النقد الدولي. ويجب أن تتناول السياسات الجديدة أعمال القطاعين العام والخاص على السواء لإدخالها في إطار مبادئ التفاهم والمساءلة. غير أن النجاح في هذه السياسات مرهون بشروط مؤسسية تفترض الانتقال إلى ممارسات جديدة متفق عليها، وهي قيم التعاضد والإنصاف وتقوية رأس المال البشري والمجتمعي. وإعادة النظر في البنية القانونية والبنية المؤسسية لتأمين تناسقهما مع المبادئ والقيم التي تتضمنها التنمية المستدامة.

(أ) الشروط المؤسسية المسبقة للتنمية

(١) تقوية منظمات المجتمع المدني

إن السير نحو تأسيس آليات تنموية مستمرة يتطلب من صانعي القرار الاقتصادي في الأقطار العربية تغيير النظرة التقليدية إلى التنمية. ومما لا شك فيه أن بعض العناصر الإيجابية بدأت تظهر في هذا الاتجاه، سواء أكان ذلك على مستوى الدولة نفسها في بعض الأقطار العربية، باهتمامها بشؤون البيئة وفتح مجالات الحوار بين السلطات ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بتعادل الفرص في الشأن الإقتصادي والإجتماعي أو بقضايا تحسين الخدمات العامة وزيادة الشفافية في أعمال الأجهزة الحكومية، أم على مستوى زيادة الوعي بهذه الأمور لدى منظمات المجتمع المدني ومطالبتها السلطات بتغيير الأنماط التنموية التقليدية والاهتمام بشؤون منظمات المواطنين العاديين والفقراء.

---

(٢٥) جورج قرم المرجع السابق ص ٢٦.

ويجدر بالملاحظة في هذا الشأن ما تقوم به من نشاطات قيمة كل من النقابات والمنظمات المهتمة برعاية الطفل أو بحقوق المرأة أو بالحفاظ على البيئة أو باحترام حقوق الإنسان.

إن مثل هذه النشاطات يساهم في نشر وعي جديد بمكونات التنمية المستدامة ويجب ألا تنظر الحكومات العربية بشكل سلبي إلى هذه النشاطات، بل عليها أن تفتح حوارات بناءة مع منظمات المجتمع المدني التي تطالب بتغيير مجرى السياسات التنموية التقليدية أو سياسات التكييف الهيكلي كما هي مفروضة من قبل مؤسسات التمويل الدولية، وهي بدورها أصبحت أكثر انفتاحا على متطلبات التنمية المستدامة.

والواقع أنه يتعين على المجتمعات العربية إجراء الكثير من الإصلاحات والتغييرات بغية إصلاح الإختلالات الكبيرة التي تعرقل مسارها التنموي . ولا يمكن تحقيق هذه الإصلاحات الضخمة دون مشاركة فعالة من المجتمع المدني على اختلاف هيئاته، ذلك ان موارد الدول أصبحت محدودة وأجهزتها بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في حجمها ومهامها وطرق عملها، كما أن شعور المواطن بالانتماء إلى مجتمعه والولاء لدولة لا يمكن أن يترسخ دون مشاركته في الحياة العامة على مستويات عديدة. إن حق الانتخاب أو التمثيل في المجالس النيابية أو عن طريق مجالس شورى معينة، مهما كانت أهميته، لا يغني بتاتا عن ممارسة نشاطات أخرى في الشأن العام المهني أو المحلي أو الهادفة إلى تحسن لحياة المجتمعية.

(٢) إصلاح وتنشيط حياة البلديات

لا بد، في هذا الإطار من الإشارة إلى أهمية إصلاح وتنشيط حياة البلديات ومشاركة المواطنين فيها بانتظام. فالمشاركة على صعيد الوطن لا يمكن أن تتم فعليا في غياب المشاركة الديمقراطية على الصعيد المحلي. والمعروف أن الأنظمة الإدارية العربية تتميز بضعف اللامركزية وبهيمنة أجهزة الدولة المركزية على حياة المنظمات المحلية من بلديات ومجالس أو إدارات مناطقية مستقلة، إن وجدت. إن تقوية نشاطات البلديات وحث المواطنين على المشاركة فيها هما من أهم عناصر خلق أساس مقومات التنمية المستدامة لأن أجهزة الدولة المركزية لا يمكنها العناية بجدية بكل أمور الحياة المجتمعية. بينما الإدارات المحلية هي قريبة من الناس في همومها ومشاكلها ويمكن أن تساهم في تقليص الصعوبات بمساهمة فعالة وسريعة لأنها موجودة ميدانيا ويمكن أن تتحسس المشاكل المتعلقة بالبيئة أو النظام التربوي أو الصحي، التي يعاني منها أهل منطقة معينة، بشكل أسرع وأفضل من الإدارات المركزية الموجودة في العاصمة أو المدن الكبيرة وهي بعيدة عن أرض الواقع.

ولكي يتم تنشيط البنى المحلية، لابد من أن يعزز النظام الضريبي الخاص بالبلديات ليتوافر لديها مزيد من الموارد للإنفاق على التنمية المحلية وسد ثغرات السياسات المرسومة على الصعيد المركزي. وبشكل خاص، لا بد من أن يدفع الناس ضرائب مباشرة على أملاكهم ومداخيلهم إلى البلديات، خاصة وأن نسبة ضريبة الدخل المدفوعة للدولة المركزية هي يسيرة. وتقوية النظام الضريبي على الصعيد المحلي ستدفع المكلفين إلى مشاركة أفضل في الحياة البلدية وعلى القيام

بالمراقبة والمساءلة حول طرق إنفاق الضرائب المحلية وستخلق شعورا بالانتماء وعلاقات مجتمعية إيجابية بين السكان القاطنين في نطاق البلدية.

(٣) تقوية البنية التحتية القانونية والتنظيمية

لا بد هنا من إثارة نقطة هامة قلما يتحدث عنها الاختصاصيون في مجال اقتصاد التنمية، وهي تتعلق بضعف البنية القانونية في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وقلة اهتمام الناس بها كعنصر مركزي في إرساء دعائم التنمية المستدامة. والحقيقة إن التقدم والرقي الذين حصلا في كل الحضارات والدول قد استندا على تقوية الحق المتصل بالحياة السياسية والاجتماعية. فالتقدم الاقتصادي نفسه لا يمكن إن يتم خارج إطار قانوني واضح وشفاف يشجع الناس على اتخاذ المبادرات الاقتصادية وتحفيز الشركات التي تزيد من الثروة الوطنية وتراكم الخبرة والعلم. والرأسمالية الحديثة لم تغير مصير الدول والأقطار بشكل محسوس إلا عندما تطورت المفاهيم القانونية والأنظمة المتفرعة عنها. من هنا أهمية مفهوم "دولة القانون" أي الدولة التي تسود فيها القوانين والأنظمة المستقرة والواضحة والأجهزة القضائية الفعالة، فيرتاح المواطن ويقوم بنشاطاته الاقتصادية الإنتاجية وهو يعرف حقوقه وواجباته ويجد في الجهاز القضائي الحل السريع والمقنع في حال وقوعه في نزاع.

ولا تزال الأقطار العربية تعاني من نواقص عديدة في الأنظمة القانونية، (سواء أخذت بنظام الشريعة الإسلامية في كل جوانب الحياة السياسية و المدنية، أو عملت على أساس القانون الوضعي المستوحى من الأنظمة القانونية الغربية، أو مزجت بين الاثنين.) ومن أهم النواقص:

أ- تناقض القوانين فيما بينها وعدم جمعها في كتب ووضعها في متناول المواطن؛

ب- عدم وجود تراتبية بين القوانين الأساسية، من جهة، والأنظمة والمراسيم والقرارات الإدارية الطابع، من جهة ثانية، التي قد يتناقض محتواها مع محتوى القوانين الأساسية؛

ج- التطبيق غير المتجانس للقوانين والأنظمة بين الإدارات وبين المحاكم؛

د- عدم تطوير البنية القانونية بحيث تأخذ في الحسبان التقدم الحاصل في مجالات عديدة من الحياة الاقتصادية والمالية والبيئية والعلمية، وكذلك ما ظهر عالميا من حاجة إلى مكافحة الفساد والأوضاع الاحتكارية وحماية حقوق الملكية الصناعية وحقوق المؤلفين ووضع سقف لمعدلات الفائدة في القروض، وضرورة تدريب الموظفين والقضاة على الإجراءات القانونية الحديثة؛

هـ- ضعف الأجهزة البنيوية بشكل عام.

إن هذه النواقص في الأطر القانونية، السياسية منها والمدنية، هي التي تحول دون إرساء آليات التنمية على مقومات ثابتة وراسخة تؤمن ديمومة النمو وتقنع المواطنين، بكل فئاتهم، بوجود تعادل الفرص والمساواة أمام لقانون. وفي غياب هذه القناعة وما يولده من قلق اجتماعي عميق ومن انعدام الثقة بين المواطنين وأجهزة الدولة، يصبح أصحاب النفوذ والثروة أو بعض التنظيمات الدينية – السياسية ملجأ للمواطنين في بحثهم عن الحماية الاجتماعية وتحصيل ما يحتاجون إليه من خدمات وإعانات، وهو ما يزيد في أضعاف هيبة الدولة وأجهزتها وكذلك هيبة القانون وسريانه على الجميع.

والجدير بالملاحظة هنا أن ضعف البنية القانونية في الوطن العربي يمكن أن يعزى إلى ضبابية القيم التي يفترض فيها ان تكون المحرك الأساسي في تحديد أهداف المجتمع ونوعية العلاقات المجتمعية وأهدافها. فإذا كانت مجموعة القيم المرجعية غير واضحة ومتضاربة فيما بينها، فالنتيجة الحتمية ستكون هشاشة البنية القانونية وتضارب القوانين والأنظمة. هذا مع الإشارة إلى التشويه في القيم، الذي أصاب العالم العربي منذ خروجه من هيمنة السلطة العثمانية ثم وقوعه تحت الهيمنة الاستعمارية الغربية، وبعد ذلك نيله الاستقلال وتأثره بقيم كل المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية والنماذج المتفرعة عنها.

ومما لا شك فيه ان العمل من اجل تقوية وتعزيز وتناسق البنية القانونية وما يتفرع عنها من تنظيم اقتصادي مجتمعي، يتطلبان العودة إلى الحوار الفكري النشط حول أهم القيم الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية. وإذا كانت القيم تتمحور حول فكرة الإنصاف، وهي فكرة أصيلة في الثقافة العربية والإسلامية وتنسجم مع رؤية تنموية تحدد، بين الأولويات والأهداف الرئيسية، الاعتناء بالإنسان وبرأس المال البشري وبتأمين مبادئ التعاضد، ففي هذه الحالة لا بد من إعادة النظر بالقوانين والأنظمة الآنفة الذكر على هذه الأسس، مع ما يتضمنه ذلك من التركيز على محو الأمية والفقر وإتاحة الفرصة أمام الجميع لامتلاك وسائل الإنتاج أو المساهمة في الإنتاج لتأمين العيش الكريم، فضلا عن التركيز على امتلاك التقنيات الصناعية والتنظيمية الحديثة للحؤول دون الوقوع في التبعية والتهميش.

وفي غياب هذه العناصر الثلاثة، أي تطوير منظمات المجتمع المدني، وتقوية اللامركزية وتنشيط حياة البلديات، وأخيرا تطوير البنية القانونية والقضائية والتنظيمية، لا يمكن إرساء دعائم التنمية المستدامة. فهذه العناصر الجوهرية تكون المقومات الأساسية والقوالب التنظيمية التي يمكن ضمنها إن تتكيف شرائح المجتمع المختلفة مع التغيير وتستفيد منه دون أن تشعر شريحة من الشرائح، مهنية كانت او مناطقية او إيديولوجية أو عرقية أو عشائرية، بانها مهملة بين سائر شرائح المجتمع أو مستبعدة[٢٦].

---

(٢٦) المرجع نفسه ص ١٠-٦٤.

ثانيا- المنظمات غير الحكومية

يمثل التعريف أول مشكلة تعترض دراسة المنظمات غير الحكومية. لذلك يبدأ هذا الفصل بطرح السؤال حول تعريف المنظمة غير الحكومية، ثم بجرد المواضع التي يمكن استقاء المعلومات منها في الدول العربية. ويستنتج من ندرة الدراسات المقارنة أن أوضاع المنظمات غير الحكومية مختلفة وان العوائق المشتركة التي تعترض طرق متعددة.

ألف- تعريف المنظمات غير الحكومية

ما هي المنظمة غير الحكومية؟ إن صعوبة الإجابة التي يجمع عليها الباحثون ناتجة عن صيغة النفي التي تحملها التسمية (غير الحكومية). فيمكن لهذه التسمية أن تشمل أنواعا كثيرة من المنظمات المختلفة، تذهب من الحركات الإجتماعية إلى مجموعات الضغط، مرورا بالنوادي الرياضية وأشكال أخرى من المنظمات المدنية.

كانت مسألة تعريف المنظمات غير الحكومية محل حوارات ونقاشات كثيرة، تناولت ما يمكن أن يوضع داخل أو خارج هذه الفئة، مما وصل ببعضهم إلى حد تصنيفها في خانة آثار الماضي. وتزداد مسألة التعريف حدة عند تناولها من وجهات نظر ثقافات مختلفة.

وحتى في حالة اعتبار "حد أدنى من التعريف، القائم على اعتبارها جمعيات لا تتوخى الربح، منخرطة في نشاطات خاصة بالصالح العام، مستقلة عن الجهات الرسمية والمؤسسات الحكومية"(٢٧)، فإن مشكلة التعريف تبقى قائمة كليا، ذلك أن دراسة الجمعيات غير المتوخية للربح في ٢٥ بلدا أثبتت "إن بعض الدول تتبنى تعريفا ضيقا لها بحيث يشمل أنواعا عدة من الجمعيات، في حين تتبنى أخرى تعريفا ضيقا لمفهوم "غير التجاري" لا يسمح بتصنيف غير عدد محدود جدا من الجمعيات"(٢٨).

يعتبر Hume و Edwards أن" هناك فرقا بين المنظمات غير الحكومية (NGO)، التي هي منظمات وسيطة، تبحث في أشكال جديدة لدعم التمويل، وفي أشكال جديدة لدعم الجماعات وهي ذات

---

(٢٧) انظر:

MAJDALANI Roula, 1998. Role of NGOs in the follow-up to Habitat II: Some examples from the region. Paper to the Regional Meeting in Follow-up to Habitat II, Beirut, 24-27 November 1998 p 4.

(٢٨) انظر:

KANDIL Amani, 1998. Book review of her « Voluntary Action and Social Change » in El - - Mezalla 1999 p 8

علاقة بعمليات التمويل، بين المنظمات المختلفة ذات التكوين الشعبي (Grassroots organisation. GROs). والفرق الكبير بين هذين الصنفين راجع إلى هيكلة مسؤولياتها (المالية). إن المنظمات الشعبية (GROs) مدعوة إلى توضيح أنشطتها أمام أعضائها، بينما لا تخضع المنظمات غير الحكومية لمثل هذا الإلزام. لكن الكثير من المؤلفين يستعملون مصطلح المنظمات غير الحكومية (NGOs) للتعبير عن جميع أشكال المنظمات غير المتوخية للربح. ويستعمل مصطلح (NGOs) للتعبير عن المنظمات غير الحكومية التي تقع مقراتها الإجتماعية في بلدان الشمال (أي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE)، ومصطلح SNGOs هو للتعبير عن تلك التي تقع مقراتها في البلدان ذات الدخل المتوسط أو الضعيف"[٢٩].

ويختلف تصنيف Bebbington و Riddel رغم امتداده وتقاطعه واختلافه مع ما سبق، فيعتبر أن "استعمال مصطلح SNGOs يتعلق بجميع المنظمات غير الحكومية الجنوبية، مهنية كانت أو شعبية. وتختص بمصطلح GSO المنظمات الجنوبية المهنية والوسيطة، الناشطة في تقديم الخدمات والمرافعات والبحث البرامجي، إلخ . ويعبر مصطلح المنظمات ذات العضوية (Membership organisation M.O) عن تلك التي تفتح عضويتها بصفة عامة ويمكن أن تكون ذات تكوين شعبي أو عارضة لخدمات. وأخيرا نستعمل مصطلح NNGOs للتعبير عن كامل قطاع المنظمات غير الحكومية في بلدان الشمال"[٣٠].

ويلاحظ Dichter، عند معالجته للمنظمات غير الحكومية الدولية، أن "مصطلح المنظمات غير الحكومية (NGOS) يعبر أساسا عن صنف مترسب. وعند تدقيقنا فيه، نجده يتكون من طيف من المنظمات، تشمل مانحي المساعدات الثنائية، والمنظمات غير الحكومية ذات التمويل المشترك الخاص والحكومي، المنظمات غير الحكومية التي تبعثها الحكومات (QUANGOs)، وتلك التي شكلها المانحون (DONGOs) والمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs).

ويتعامل خبراء التنمية عادة مع هذا الصنف الأخير من المنظمات، وهي تنشط على الصعيد الدولي وتقوم بمشاريع أعمال، وتكون مقراتها غالبا في بلدان منظمات التعاون والتنمية الاقتصادية وتعمل لفائدة الآخرين، بخلاف المنظمات التي تشكلها الجماعات المحلية (غالبية المنظمات الجنوبية) التي تشهد الآن نسقا سريعا في تطورها، وهي تعمل لفائدة أعضائها والمنضمين إليها. وهناك أيضا المنظمات الشعبية الداعمة (Grassroots support organisations QSOs) التي تتكون من كبار

---

(٢٩) أنظر:

HULME David and EDWARDS Michael, 1997. NGOs, States and Donors: An Overview, in "NGOs, States and Donors" pp 3-22. p 21 note n° 1

(٣٠) أنظر:

BEBBINGTON Anthony and RIDDELL Roger, 1997. Heavy Hands, Hidden Hands, Holding Hands? Donors, Intermediary NGOs and Civil Society Organizations, in "NGOs, States and Donors" pp 107-127. p127 note n°2

المنظمات غير الحكومية الجنوبية، وهي شبيهة بالمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) إلا أنها لا تصبو إلى لعب دور دولي. وتبقى المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) منظمات شمالية، تمول مباشرة من الخزينة العامة للبلدان المصنعة، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة هبات أو عقود بينها و بين جهات خاصة أو وكالات تمويل ثنائية. هناك ما يقرب من ٤٠٠٠ منظمة غير حكومية شمالية يرتبط نشاطها بميدان التنمية (بما في ذلك المرتبطة برفاهية الفرد أو أعمال النجدة) أغلب هذه المنظمات صغيرة، ولكن العملاقة منها يعرفها القاصي والداني حتى خارج دوائر التنمية مثال ذلك FUND. SAVE the children. CARE و OXFAM "[٣١].

ودون الخوض في مزيد من تفاصيل الفروق الكثيرة في التعريف بهذه المنظمات، نتبنى في هذه الدراسة تعريف Salomon و Anheier الذي تبناه أيضا John Clark في دراسته حول المشاركة الشعبية والميدان التطوعي، وهي دراسة بحثت في طرق وأساليب نشأة رأس المال الاجتماعي.

ويقوم هذا التعريف على اعتبار "...المنظمات غير الحكومية هي تلك التي تستجيب للشروط التالية: أن تكون غير حكومية، تدار نشاطاتها من طرف أعضائها بالاستقلال عن أي جهة خارجية، وأن تكون رسمية وشرعية، وتكون غاياتها غير مستهدفة للربح (أن لا تقوم نشاطاتها بالضرورة على غايات تجارية)، تكون غير حزبية (لا تعلن الولاء لأي حزب من الأحزاب) وأن تكون أخيرا قائمة على حد أدنى من العمل التطوعي. هذا التعريف العريض يشمل المنظمات الدولية والوطنية، والمنظمات الشعبية، وذات الاهتمامات المحددة (الشبكات، خلق الخدمات أو القيام بخدمات معينة، التمويل، الجمعيات المهنية والشعبية والتعاونيات، جمعيات الفقراء وأنواع أخرى متعددة).

ويمكن لهذه المنظمات غير الحكومية، سواء كانت ذات عضوية مفتوحة أو مقتصرة على أعضاء معينين، أن تلعب دورا هاما في سيرورة المشاركة ويمكن ان تقدم خدمات تعتبر ملحة للتنمية البشرية.

ويختلف مجال نشاطات المنظمات غير الحكومية من بلد إلى آخر، ففي بعض البلدان يتركز نشاطها على توليد الدخل، وفي أخرى على المشاكل البيئية، وفي أخرى على مساعدة الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض.

---

(٣١) أنظر:

W.DICHTER Thomas, 1997. Appeasing the Gods of Sustainability: The Future of International NGOs in Microfinance, in "NGOs, States and Donors" pp 128-139. p 129

وفي بعض البلدان تلعب المنظمات الدولية دورا أكثر أهمية من المنظمات غير الحكومية المحلية، وتنعكس الآية في بلدان أخرى. وفي بعض البلدان تلعب المنظمات المحلية دور الوسلطة أو الغطاء لأخرى فتمدها بزعامات فكرية وعملية"[٣٢].

باء- المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية

من الواضح أن المنظمات غير الحكومية العربية شهدت تطورا هاما في العقدين الأخيرين، إلا أن عددها الحقيقي يبقى مجهولا كما تقول رولا مجدلاني، بسبب الخلاف المحيط بتعريفها أساسا. فمثلا يقدر تطور عددها من ٧٠ ٠٠٠، سنة ١٩٩٤ إلى ١٢٠ ٠٠٠، سنة ١٩٩٨[٣٣]. فإذا أضفنا إليها تلك الموجودة في الجزائر والمغرب، يبلغ عددها حسب نفس المصدر الـ ١٥٠ ٠٠٠. ولكن أي مصداقية تعطى مثلا للأربعين ألف منظمة غير حكومية في الجزائر، اللهم إذا اعتبرنا كذلك جميع الأندية الرياضية.

إن الاختلاف الحاصل في موضوع عدد المنظمات غير الحكومية العربية يطرح الخلاف حول مسألة تعريفها من جهة، ومسألة جهل وضع القطاع الثالث من جهة أخرى، لذلك ولمعالجة هذا الموضوع في دراستنا هذه، سنقوم بحصر المعلومات المتوفرة عنها، ثم سنقوم بمراجعة المعلومات والأفكار المتوفرة وخاصة المستقاة من دراسة شهيدة الباز.

١- حالة المعرفة المتوفرة عن المنظمات العربية غير الحكومية

بعد البحث في المصادر الذي قمنا به، تبين لنا القصور الكبير بالمعرفة الحالية حول المنظمات غير الحكومية العربية، ذلك أننا لم نعثر إلا على دراستين تناولتا هذا الموضوع وهما دراسة أماني قنديل المنشورة سنة ١٩٩٤ ودراسة شهيدة الباز المنشورة سنة ١٩٩٧.

ومنذ المقدمة، تشير أماني قنديل إلى قلة المعلومات التي توفرت لديها في ذلك الوقت، وبالتالي إلى حدود نتائج دراستها.

"تكتسب هذه الدراسة، عن حالة القطاع التجمعي في المنطقة العربية، أهمية خاصة، باعتبارها العمل الأول الذي يسعى لتحليل وتفهم طبيعة هذا القطاع وميزاته، من منظور شامل. وقد يكون ذلك أيضا مصدرا للصعوبات التي واجهت عملية أعداد هذا العمل. فالأدبيات المتوافرة حول الموضوع محدودة، ويهتم اغلبها بأقطار معينة. أما التقارير والبيانات التي تصدر عن الجهات الرسمية فهي تختلف

---

(٣٢) انظر:
CLARK John, 1997. The State, Popular Participation and the Voluntary Sector, in "NGOs, States and Donors" p 57 note n°2

(٣٣) مجدلاني المرجع السابق ص ١٠.

في مدى حداثتها وشمول مجالاتها، وأحيانا في المفاهيم التي تشكل أسسها النظرية. وفي مواجهة ذلك اعتمدت الدراسة على كل ما هو متوافر من أدبيات وتقارير وبيانات وإحصاءات، واستكملت الفجوات الأساسية من خلال زيارات ميدانية لبعض الأقطار العربية، و مقابلات شخصية مع رموز هذا القطاع وقياداته"(٣٤).

لا شك أن دراسة أماني قنديل تمثل توليفا قيما لما كان يعرف إذاك عن المنظمات غير الحكومية العربية وعن الأفكار والصور الرائجة حينها في الأوساط التي تناولت بالدرس وضع الحركات الجمعياتية في البلاد العربية. ولكنها لا تتوفر على الشروط العلمية المطلوبة في مثل هذه الدراسات: تغطية منتظمة وموثوقة لموضوع الدرس، وإمكانية التثبت من صحة المعلومات المجمعة. فمقاربتها تقوم على بعض اللقاءات وعلى تقارير أربعة باحثين تناولوا وضع أربعة دول عربية، بدون التعرض إلى مناهج بحثهم. لذلك لا يمكن لهذه المقاربة أن تدعي الوصول إلى نتائج صالحة وقابلة للمقارنة. لذلك لا يمكن استغلال هذه النتائج إلا بكثير من النسبية والتقريب، لفهم الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية البشرية المستدامة كما تم تعريفها في هذا البحث.

خلافا لذلك، قامت دراسة شهيدة الباز على بحوث شملت عشر بلدان عربية، توفرت فيها الشروط العلمية الأساسية لمقاربة وضع المنظمات غير الحكومية العربية. وقد أخذنا منها الكثير من المعلومات – في الحدود التي سنبينها فيما بعد – لنقيم دور هذه المنظمات في عملية التنمية العربية.

ولكن قبل بلورة هذه المسألة، سنقوم بعرض المعلومات المتوفرة لدينا عن المنظمات غير الحكومية العربية.

الجدول ٣- خصائص البلدان العربية التي شملتها والتي لم تشملها الدراسات

وقعت دراسته من طرف	السكان بالمليون		البلد	الترتيب حسب "الجانب الإنساني" لباقر (بين الدول العربية)	الترتيب حسب "الجانب الإنساني" لباقر (بين ١٧٤ بلدا)
	%	١٩٩٥			
قنديل+الباز	٣ر٦٩	٩	**تونس**	١	٢٧
قنديل+الباز	٢٥ر٤٦	١ر٦٢	**مصر**	٢	٥١
قنديل+الباز	١٠ر٨٧	٥ر٢٦	**المغرب**	٣	٨٩

(٣٤) أماني قنديل، ١٩٩٤. المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية. منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن. ص ٩.

الجدول ٣ (تابع)

وقعت دراسته من طرف	السكان بالملايين ١٩٩٥		البلد	الترتيب حسب "الجانب الإنساني" لباقر (بين الدول العربية)	الترتيب حسب "الجانب الإنساني" لباقر (بين ١٧٤ بلدا)
	%				
قنديل+الباز	٢٣ر١	٢	**لبنان**	١١	١٥٠
قنديل	٢١ر٢	٥ر٤	**الأردن**	٩	١١٨
قنديل	١٥ر٦	١ر٥	**اليمن**	١٧	١٦٩
الباز	٩٠ر٠	٢ر٢	**عمان**	٥	٩٨
الباز	٢٥ر٠	٠ر٦	**البحرين**	٨	١١٥
الباز	٩٠ر٠	٢ر٢	**الإمارات العربية المتحدة**	١٠	١٢٢
الباز	٩٥ر١٠	٢٦ر٧	**السودان**	١٤	١٦١
الباز	٧٠ر٠	١ر٧	**الكويت**	١٦	١٦٧
الباز		مجهول	**فلسطين**	غير مرتب	غير مرتب
غير مدروس	٩٤ر٠	٢ر٣	**موريتانية**	٤	٩١
غير مدروس	٢١ر٢	٥ر٤	**ليبيا**	٦	١٠٨
غير مدروس	٥٢ر١١	٢٨ر١	الجزائر	٧	١٠٩
غير مدروس	٥٠ر٧	١٨ر٣	**العربية السعودية**	١٢	١٥١
غير مدروس	٢١ر٠	٠ر٥	**قطر**	١٣	١٥٧
غير مدروس	٢٥ر٠	٠ر٦	**جيبوتي**	١٥	١٦٥
غير مدروس	٨٢ر٥	١٤ر٢	**سوريا**	١٨	١٧١
غير مدروس	٢٤ر٨	٢٠ر١	**العراق**	١٩	١٧٢

هذا الجدول يظهر أن أية معلومات لم تتناول وضع المنظمات غير الحكومية في ثمانية بلدان عربية، أي ٣٦ر٧ في المائة من سكان المنطقة العربية. هناك فقط أربع دول عربية (تونس، مصر، المغرب ولبنان) تناولها التقريران معا، أي ٤١ر٣ في المائة من سكان المنطقة العربية. وترجع أهمية عدد سكان هذه البلدان إلى النسب المرتفعة لعدد سكان اثنين منها وهما: مصر ٢٥ر٥ في المائة والمغرب ١٠ر٩ في المائة.

أما تقرير شهيدة الباز فتجاهل عشرة بلدان تمثل ما يقرب من نصف السكان العـــرب (٤٥ في المائة). لكن البلدان العشرة الأخرى التي غطتها دراستها (٥٥ في المائة من السكان العرب) تمثل نسبة قيمة بالنظر إلى تواضع المجهود الخاص بمعرفة وضع القطاع الثالث العربي في ذلك الوقت.

الجدول ٤- ترتيب البلدان العربية حسب عدد السكان للمنظمة غير الحكومية الواحدة

وقعت دراسته من طرف	البلد	الترتيب حسب "الجانب الإنساني" لباقر (بين ١٧٤ بلدا)	الترتيب حسب "الجانب الإنساني" لباقر (بين الدول العربية)	عدد المنظمات غير الحكومية حسب قنديل (ص ٤٢)	عدد السكان للمنظمة غير الحكومية الواحدة	الترتيب حسب عدد السكان للمنظمة غير الحكومية الواحدة
قنديل+الباز	**تونس**	٢٧	١	٥١٨٦	١٧٣٥	١
قنديل+الباز	**مصر**	٥١	٢	١٣ر٢٣٩	٤٦٩٠	٣
قنديل+الباز	**المغرب**	٨٩	٣	١٥٩	١٦٦٦٦٦	١٣
قنديل+الباز	**لبنان**	١٥٠	١١	١ر٣٠٢	٢٣٠٤	٢
قنديل	**الأردن**	١١٨	٩	٥٨٧	٩٣٤٢	٥
قنديل	**اليمن**	١٦٩	١٧	٢٢٣	٦٧٢٦٤	٩
الباز	**عمان**	٩٨	٥	١٦	١٣٧٥٠٠	١١
الباز	**البحرين**	١١٥	٨	٦٦	٩٠٩٠	٤
الباز	**الإمارات العربية المتحدة**	١٢٢	١٠	٨٩	٢٤٧١٩	٧
الباز	**السودان**	١٦١	١٤	٢٦٢	١٠١٩٠٨	١٠
الباز	**الكويت**	١٦٧	١٦	٥٥	٣٠٩٠٩	٨
الباز	**فلسطين**	غير مرتب	غير مرتب	٤٤٤	مجهول	غير مرتب
غير مدروس	**موريتانيا**	٩١	٤	٧	٣٢٨٥٧١	١٥
غير مدروس	**ليبيا**	١٠٨	٦		مجهول	١٦
غير مدروس	الجزائر	١٠٩	٧		مجهول	١٧
غير مدروس	**العربية السعودية**	١٥١	١٢	١٢٥	١٤٦٤٠٠	١٢
غير مدروس	**قطر**	١٥٧	١٣	٣	١٦٦٦٦٦	١٤
غير مدروس	**جيبوتي**	١٦٥	١٥		مجهول	١٨
غير مدروس	**سوريا**	١٧١	١٨	٦٢٨	٢٢٦١١	٦
غير مدروس	**العراق**	١٧٢	١٩		مجهول	١٩

ويستخلص جميع المراقبين للمنظمات غير الحكومية العربية الدور الريادي لبلدين، هما تونس ومصر. فهما يحتلان المركزين الأولين في الترتيب حسب "الجانب البشري" للتنمية الذي وضعه باقر، متقدمين على المغرب الذي يحتل المرتبة الثالثة.

ويشتمل هذان البلدان، على الأقل حتى سنة ١٩٩٣، على العدد الأكبر من المنظمات غير الحكومية، وهما يحتلان على التوالي المركز الأول والثالث في ترتيب الدول العربية حسب عدد المنظمات غير الحكومية بالنسبة لعدد السكان. وهما يحتويان على المقرات الإجتماعية لأغلبية المنظمات غير الحكومية العربية ونشاطاتها، ومنهما انطلقت المبادرات الأولى لحركة التفكير والمعرفة والتنسيق الخاصة بالقطاع الثالث. أخيرا كانت حكومات هذين البلدين سباقة إلى اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تنظيم وتوجيه أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية. يبدو أن هذه العوامل أدت إلى اهتمام الباحثين بهما لكونهما أرضية خصبة لدراسة المنظمات غير الحكومية العربية ولاستكشاف التطور المستقبلي للقطاع الثالث في بقية بلدان المنطقة.

ويشمل هذا الاهتمام أيضا المغرب ولبنان، اللذين تناولتهما الدراستان المذكورتان آنفا. فالمغرب يحتل المرتبة الثالثة في ترتيب "الجانب البشري" العربي للتنمية على الرغم من رتبته التاسعة والثمانين العالمية. وقد تقدم ترتيبه حسب عدد المنظمات غير الحكومية بالنسبة إلى عدد السكان منذ دراسة قنديل بما أن وناس يذكر أنه سنة ١٩٩٧ بلغ عدد الجمعيات المغربية ١٨٠٠٠[٣٥] وهو تطور بالغ رغم أن ثلث هذا العدد يتكون من جمعيات رياضية وتربوية. أما لبنان، ورغم سوء ترتيبه الحادي عشر بين البلدان العربية حسب "الجانب البشري" و١٥٠ على الصعيد العالمي، إلا أن عدد المنظمات غير الحكومية التي تنشط داخله تتمتع بوضع جيد، ذلك أن ضعف الدولة وقوة الجماعات الدينية أدى إلى هذا الوضع المتناقض. لكنه يبقى محطة هامة في مجال دراسة تطور القطاع الثالث في المنطقة العربية، لأن نشاطه يتزايد في محاولات إنشاء شبكات المنظمات غير الحكومية العربية كما سنبين لاحقا.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن موريتانيا وليبيا والجزائر لم تشملها أية دراسة رغم احتلالها للمراتب الرابعة والسادسة والسابعة حسب "الجانب البشري" للتنمية، وهي مراتب توحي بأوضاع جديرة بالملاحظة والتمحيص في مجال تطور القطاع الجمعياتي. ويستنتج مما سبق ذكره، وبدون مبالغة أنه يمكن إرجاع شحة المعلومات الخاصة بالقطاع الثالث العربي إلى عاملين أساسيين :

(أ) حقيقة أنه لم تجر أية دراسة فيما يقرب من نصف البلدان العربية (ثلث السكان العرب)؛

---

(٣٥) انظر:

OUANNES Moncef, 1997. Le phénomène associatif au Maghreb. El Taller p. 37.

(ب) ان معرفة دقيقة بالقطاع الثالث العربي تقوم على البحوث الميدانية المختلفة على عينات تمثيلية، وعلى أساس تعريف موحد للمنظمات غير الحكومية، ووضع لائحة مقبولة لهذه المنظمات في كل بلد. ويجب أن تشمل هذه البحوث جميع الأشكال التنظيمية المشاركة في عملية خلق وتنمية رأس المال الإجتماعي.

وقد تبين لنا، بعد فحص جملة الوثائق التي توفرت لدينا، أن دراسة شهيدة الباز هي الوحيدة القائمة على بحوث ميدانية قادرة على مساعدتنا في محاولة مقاربة دور المنظمات غير الحكومية العربية في عملية التنمية البشرية المستدامة ولا يمنعنا ذلك من تناولها تناولا نقديا لتبين مداها وحدودها من جهة، والصعوبات التي تعترض كل دراسة للمنظمات غير الحكومية العربية من جهة أخرى.

وقد كانت غاية شهيدة الباز من دراستها معالجة خمسة محاور أساسية، قادرة من وجهة نظرها على تحديد ملامح مسيرة القطاع الجمعياتي العربي وهي:

(١) ميزات وآليات انطلاق المنظمات المدنية العربية؛
(٢) العلاقات و التفاعلات الخاصة بالمنظمات المدنية العربية؛
(٣) الجمعيات المدنية العربية وإشكالية التمويل؛
(٤) المنظمات المدنية ومعوقات الانطلاق: المشكلات والاحتياجات؛
(٥) المنظمات المدنية العربية: الواقع والآفاق.

لقد تحقق جمع المعلومات التي استخدمت في هذه الدراسة عبر ثلاثة أبواب:

(أ) بحث في المصادر يتضمن النشأة والتطور، والميزات الأساسية للمنظمات المدنية في كل قطر من الأقطار العربية المبحوثة، وفي مرحلة ثانية جرى البحث في مدى تطور المجتمع المدني بشكل عام، وذلك في إطار الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية لكل قطر؛

(ب) مقابلات مفتوحة مع بعض الشخصيات النشيطة في العمل الأهلي العربي؛

(ج) دراسة ميدانية تعتمد على تطبيق استمارة موحدة لكل الأقطار العربية تشمل أسئلة حول محاور وإشكاليات البحث، موجهة إلى العاملين في المنظمات الأهلية في كل قطر"[٣٦].

---

(٣٦) شهيدة الباز، (١) ١٩٩٧. المنظمات الأهلية العربية: على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية المنعقد بالقاهرة، ١٧-١٩ أيار/مايو ١٩٩٧. ص٣.

تشمل ميادين عمل لمنظمات غير الحكومية التي تم اختيارهـــا "...الطفولـــة، مســـاعدات خيرية، رعاية مسنين، الثقافة، العلم والأدب، تنظيم الأسرة، تنمية ريفية، تنمية مدينية، الإغاثة، البيئة، الخدمات الصحية، حقوق الإنسان، رعاية المعوقين، النشاط النسائي، قضايا المـــرأة (التفرقـــة بيـــن النشاطين على أساس أن النشاط الثاني يهدف إلى تغيير وضع المرأة بنيويا وتحقيق المســـاواة بيـــن الجنسين، وليس مجرد تقديم خدمات للنساء) التأهيل المهني، التعليم والتربيـــة، الشـــباب، والأنشـــطة الدينية.

وقد وضعت المعايير التالية لاختيار عينة المنظمات الأهلية في كل قطر لضمان أعلى درجة ممكنة للتمثيل :

(أ) أن يكون للمنظمة مقر، وأن يكون معترفا بها قانونيـــا، مـــع اســـتثناء المنظمـــات الفلسطينية من هذا الشرط نظرا لظروفها الخاصة؛

(ب) أن يراعى التوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية والفروقات بيـــن المـــدن والريـــف والترحل والمخيمات؛

(ج) أن يراعى، بقدر الإمكان، تنوع خبرة المنظمات في تقديم خدماتها، وعدد المستفيدين مع مراعاة عدم انطباق هذا المعيار على بعض المنظمات المهمة كحقوق الإنسان؛

(د) استبعاد المنظمات التي لا تعمل في الأنشطة التي حددتها الدراســـة (رغـــم أهميـــة بعضها وضرورة القيام بدراسات خاصة بها) مثل منظمات تيسير الحج ودفـــن الموتـــى (مصـــر)، والنوادي الرياضية وجمعيات الملكية المشتركة (تونس)، جمعيات المهاجرين (الخليج) والنقابات (فـــي الأقطار التي يحكمها نفس قانون الجمعيات).

ووفقا لهذه المعايير واعتمادا على قوائم الإحصاء الشامل للجمعيات في كل قطر، تم اختيـــار عينات عشوائية، مؤلفة من ١٥٦٠ جمعية مقسمة كالتالي[٣٧]:

مصر	٦١٥ منظمة
تونس	٢٥٠ منظمة
المغرب	١٥٠ منظمة
لبنان	١٥٠ منظمة
فلسطين	٢٠٠ منظمة
الإمارات، البحرين	١٠٠ منظمة
عمان، الكويت	

(٣٧) المرجع نفسه ص ٥.

وفي الواقع لم يجر الاتصال لغرض البحث إلا بـــ ١٦٩ منظمة في تونس و ٧٢ في بلدان الخليج، وهذا ما يرجع عدد المنظمات إلى ١٤٥٦ شملها البحث.

ويرجع عدم احترام الحصص المخصصة لتونس وبلدان الخليج إلى الصعوبات التي تعرض لها البحث. وهي ناتجة عن تهاون وعدم أهلية المسؤول عن البحث في تونس وعجز المؤلف عن التدخل بفعالية وفي الوقت المناسب لأسباب تتعلق بالميزانية، وعدم تعاون بعض منظمات الخليج وتباعدها الجغرافي على مساحات شاسعة من الأرض عجزت معها الإمكانيات الموضوعة بتصرف الباحثين.

وقد ذكرت المؤلفة إثنتي عشرة صعوبة[٣٨] حالت دونها وتحقيق البحث. وسيمكننا ذكرها من معرفة ما يمكن أن يعترض دراسة المنظمات غير الحكومية في البلاد العربية من جهة، ومن تقييم ومعرفة حدود استفادتنا منها :

(أ) غياب اللوائح الحديثة والكاملة للمنظمات غير الحكومية، مع غياب عناوينها ومجالات نشاطها مما ينتج صعوبة كبيرة في بيان تمثيليتها داخل العينة المبحوثة؛

(ب) صعوبة الوصول لبعض المنظمات الناتج عن الصعوبة الطبيعية في الوصول إلى الأمكنة التي تعمل فيها؛ وهذا يدل على الإمكانيات الواجب توفرها لضمان السير الطبيعي لمثل هذه الأبحاث؛

(ج) مضايقات بعض المسؤولين الأمنيين المحليين والتحجج بالظروف السياسية والأمنية كما هو الحال في السودان وفي فلسطين؛

(د) عدم تجاوب بعض المسؤولين في المنظمات بسبب الإهمال وعدم الاهتمام أو سوء الفهم لأهداف البحث. وهذا مؤشر على مستوى وعي بعض المسؤولين للدور الاجتماعي الذي يجب أن تلعبه منظماتهم؛

(هـ) صعوبة الحصول على مواعيد مع المسؤولين عن المنظمات، وعدم وجود كوادر متفرغة بسبب التعويل على العمل التطوعي والمجاني وهذا مؤشر على التحديات المطروحة على القطاع الثالث لبلوغ الأهداف المرجوة؛

(و) محدودية المستوى التعليمي لبعض المسؤولين عن الجمعيات الريفية وهذا يطرح مشكلة وسائل البحث وضرورة الاستنباط والتجديد في مناهج البحث؛

---

(٣٨) شهيدة الباز، (٢) ١٩٩٧. المنظمات الأهلية العربية: على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل. لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية. ص ٧٢-٧٣.

(ز) الظاهرة شبه لعامة لعدم دقة الأجوبة المتعلقة بالمسائل المالية والمحاسبة. وذلك بسبب الخوف من الرقابة الخارجية (الحكومية وغيرها)، ولغاية التظاهر بالعجز والقصور المادي للحصول على مزيد من المساعدات؛

(ح) الأجوبة الخاصة بالعلاقة مع الأجهزة الرسمية اتسمت بالحذر الشديد والخوف والسطحية وهذا يؤشر إلى طبيعة العلاقة مع الأجهزة الرسمية الحكومية؛

(ط) ضخامة عدد لأسئلة ودرجة دقتها سببا إرهاقا للباحثين والمبحوثين على حد السواء، وهذا يطرح على الباحثين إعادة صياغة الاستمارات باعتبار المبحوثين مصدرا للمعلومة، لا كنزا معلوماتيا للاستغلال في أسرع وقت وبأقل تكلفة؛

(ي) صعوبة البحث عن العناوين الحقيقية أرهق الباحثين كثيرا. ذلك بسبب توقف عمل بعض المنظمات وعدم دقة عناوين البعض الآخر أو الإعلانات الوهمية الموجهة للمنظمات لتجنب الرقابة. مما أرهق الباحثين خاصة في مصر والسودان وبلدان الخليج؛

(ك) صعوبة لقاء المسؤولين المتطوعين لانشغالهم بأعمالهم الأساسية، مما يجبر الباحثين على إضاعة الكثير من الوقت في البحث عنهم. وتزداد هذه الصعوبة في حال تباعد مقرات عملهم ونأيها حتى لو خصص هؤلاء كل وقتهم للمنظمة، وهذا يطرح بإلحاح مسألة الإمكانيات الواجب توفيرها للباحثين، وقدرتهم على الاستنباط وارتجال الحلول الناجعة للتخفيف من كلفة الأبحاث.

أما بالنسبة للمبحوثين فقد لاحظت المؤلفة أن إجاباتهم غالبا ما تكون من قبيل الرأي لا من قبيل المعلومات الموضوعية. " وقد وجهت الاستمارة إلى أشخاص مسؤولين في المنظمات، حددت معايير اختيارهم سلفا لضمان معرفتهم الحقيقية بما يحدث في المنظمة. ولذلك علينا أن نأخذ في الاعتبار أن المعلومات التي تم الحصول عليها من المبحوثين قد تعبر عن واقع المنظمات المدنية ولكنها قد تعبر أيضا عن رؤيتهم الخاصة لبعض المسائل.

وقد اتسم الأشخاص الذي تم البحث معهم بارتفاع مستوى التعليم، حيث بلغت نسبة الحاصلين منهم على درجة جامعية ٦٦ في المائة. شغل ٥١ في المائة، منهم هذا المنصب من سنة إلى خمس سنوات. بينما شغل ٣١ في المائة المنصب من ٦-١٠ سنوات. ويلزم التنويه هنا إلى أن الأسئلة الواردة في الاستمارة ترتبط بالظروف الموضوعية لواقع المنظمات المدنية. وما يحدث فيها بالفعل، والبعض الآخر يعبر عن رأي المبحوثين والذي يحمل إلى جانب الرؤية الموضوعية للمبحوث رؤيته الذاتية أيضا وتصوره للمجتمع والدولة التي يتأثر تشكيلهما بمدى وعيه الفكري الثقافي والسياسي، ومستوى تعليمه الخ، على أن ما يهمنا هنا هو أن نفسر نتائج الدراسة الخاصة في إطار هذه المقاربة"[٣٩].

---

(٣٩) شهيدة الباز، (١ ١٩٩٧. ص ٦.

إن نقاش مدى وحدود البحوث وحدها حول معرفة المنظمات غير الحكومية العربية يظهر الكم الهام من المعرفة التي تساعد على إلقاء الضوء على بعض التساؤلات. ولكنه من الواضح أن معرفة الدور الذي تقوم به في عملية التنمية البشرية المستدامة يتطلب مجهودات إضافية لمعرفة الدور الذي تقوم به أو لا تقوم به المنظمات غير الحكومية في مساعدة وتدعيم رأس المال الاجتماعي في مختلف البلدان. وعلى هذه المجهودات أن تجابه وتتجاوز الصعوبات التي أشارت إليها دراسة شهيدة الباز، وأن تعتمد على مناهج ووسائل من شأنها إعطاء المعلومات عن رأس المال الاجتماعي لكل بلد، ومدى مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجهودات التنمية البشرية المستدامة.

وتوضح دراسة الباز شيئين هامين حول وضع المنظمات غير الحكومية في البلاد العربية. الأول هو الاختلاف المميز لوضعيتهما حسب مختلف البلدان؛ والثاني هو الصعوبات التي تواجه السير الطبيعي لنشاطها والتي تعيق تطور الحركة الجمعياتية.

٢- اختلاف وضعية المنظمات غير الحكومية في الدول العربية

لا يمكن لدراسة شهيدة الباز إنكار التنوع الذي يميز وضع البلدان العربية، إن اختلاف درجات نموها يؤثر حتما على وضعية المنظمات غير الحكومية فيها. ولكن قوة إرادة المعالجة القومية عند غالبية الباحثين العرب تجعلهم يسقطون في أخطاء بديهية. فمثلا رغم المجهود الذي بذلته شهيدة الباز لتلمس حقائق المنظمات غير الحكومية باعتمادها الكبير على البحث الميداني والاستنتاج النظري، لم تستطع تجنب خطأ ارتكاز جزء من تحليلها على تجميع الإجابات الصادرة عن بلدان مختلفة. رغم أنه من البديهي أن هذا الجمع الحسابي لا يمثل البتة وضعا عربيا عاما. ويرجع تفسير ذلك على الأقل إلى سبب هام. فالعينة المصرية تمثل ٢ر٤٢ في المائة من العينة العامة، وهي تشكل مع العينة التونسية ٨ر٥٣ في المائة من مجموع العينات السكانية المبحوثة. وهكذا فإن وجود ظاهرة ما، بنسبة ٩٥ في المائة في الوضعية التونسية المصرية، تمثل نسبة ١ر٥١ في المائة في الوضعية العربية العامة رغم أنها غير موجودة في الثماني دول عربية الأخرى التي شملها البحث.

ويكفي هذا المثال للتدليل أنه من غير المفيد بل من الخطأ أصلا إقامة استنتاج عام من مجرد عملية تجميع من بلدان مختلفة. هذا يطرح ضرورة شمول الدراسات القادمة لبقية البلدان التي لم تشملها البحوث السابقة، لتكوين فكرة حقيقية عن الوضع العام للمنظمات غير الحكومية في البلاد العربية. كما يطرح توخي الحذر لكي نتفادى الأحكام المسبقة الإيديولوجية.

لكن هذا التحفظ النقدي لا يقلل من أهمية دراسة شهيدة الباز التي تزخر بالمعطيات والتحاليل القيمة. فمثلا تظهر الجداول التي وضعتها المؤلفة بوضوح الاختلاف القائم بين الوضعيات المبحوثة والمقتصرة على عشر دول عربية، لأن الدول الأخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة الاجتماعية.

ولتوضيح الاختلاف، في الأوضاع العربية ومعالجة بعض العوامل الهامة من وجهة نظر التنمية البشرية المستدامة ورأس المال البشري، من المفيد تقديم نتائج دراسة الباز المتعلقة بمجالات نشاط المنظمات غير الحكومية المبحوثة، ومساهمة المرأة فيها وتعاونها مع الجهات الخارجية.

(أ) مجال نشاط المنظمات غير الحكومية المبحوثة

تظهر نشاطات المنظمات غير الحكومية اختلافا في الأولويات في كل بلد عربي. فالتنمية الريفية تمثل نشاط ٥ر٤٨ في المائة من المنظمات غير الحكومية التونسية، بينما تهتم بذلك ١ر٩ في المائة من المنظمات غير الحكومية في مصر. فيما يتجه نشاط ٨ر٢٠ في المائة من المنظمات غير الحكومية في الخليج إلى المسائل النسائية، بينما لا تهتم بذلك سوى ٣ر٥ في المائة و ٨ر٢ في المائة من المنظمات غير الحكومية في تونس ومصر. أما حقوق الإنسان فتهتم بها ٦ر١٦ في المائة من المنظمات غير الحكومية في المغرب وفقط ٣ر٢ في المائة من المنظمات غير الحكومية في مصر.

الجدول ٥- مجال نشاط المنظمات غير الحكومية المبحوثة (نسبة مئوية)

البلد	تنمية المناطق الريفية	تنمية المناطق الحضرية	البيئة	حقوق الإنسان	النشاطات النسائية	الحركات النسائية
مصر	١ر٩	٩ر١٢	٣ر٩	٢ر٣	٦ر١٧	٨ر٢
المغرب	٩ر١٠	٨ر٢٣	٢ر١٥	٦ر١٦	٦ر١٦	٩ر١٥
لبنان	٧ر٨	٣ر٥	١٦	٧ر١٠	٢٠	٣ر١١
السودان	٥	٢٠	٢٤	٨	٣٩	١٢
بلدان الخليج	٩ر١٠	٩ر٣١	٥ر١٢	٩ر٧	٥ر٣٧	٨ر٢٠
تونس	٥ر٤١	٩ر٣٤	٣ر٥٣	٥ر٦	٥ر٦	٣ر٥

المصدر: من الجدول رقم ٣ - ص ٧٨ - دراسة شهيدة الباز (٢).

(ب) المشاركة النسائية في نشاط المنظمات غير الحكومية

نسبة النساء العضوات في المجالس العامة في المنظمات غير الحكومية تتفاوت بين ٥ر١٩ في المائة في مصر إلى ٥٠ في المائة في السودان. وتبلغ نسبة النساء العضوات في المنظمات غير الحكومية من ٧ر١٧ في المائة في تونس إلى ٤٢ في المائة في بلدان الخليج و ٤٩ في المائة في السودان.

ومن المفارقات ان المرأة في البلدان المعروفة بتقاليدها المتحررة في هذا المجال تشهد نسبة اقل في مشاركة المرأة في نشاط جمعياتها.

الجدول ٦- مشاركة المرأة في نشاط المنظمات غير الحكومية (نسبة مئوية)

البلد	أعضاء الجمعيات العمومية (إناث)	العدد الإجمالي للأعضاء (إناث)
مصر	٥ر١٩	٢٠
المغرب	٤٨	٣٧
لبنان	٣٩	٥ر٤٠
السودان	٥٠	٤٩
بلدان الخليج	٧ر٣٢	٤٢
تونس	٢٩	٧ر١٧

المصدر: من الجدول رقم ٦ - ص ٩٥ - دراسة شهيدة الباز (٢).

(ج) المنظمات غير الحكومية التي تعاونت مع أطراف أجنبية

يقدم ميدان التعاون مع الأطراف الخارجية صورة واضحة عن اختلاف أوضاع المنظمات غير الحكومية في الدول العربية. فمن لبنان تتعاون ٣ر٥٤ في المائة من المنظمات غير الحكومية مع منظمات الأمم المتحدة بينما لا تبلغ هذه النسبة في مصر سوى ٧ر٣٢ في المائة وتبلغ نسبة تعاون المنظمات غير الحكومية المصرية مع الدول الأجنبية ٧ر٤٧ في المائة، بينما لا تتجاوز هذه النسبة في بقية الدول العربية نسبة ١٣ في المائة.

الجدول ٧- المنظمات غير الحكومية التي تعاونت مع أطراف أجنبية (نسبة مئوية)

البلد	الأمم المتحدة	مؤسسات غير حكومية أجنبية	مؤسسات غير حكومية عربية	مؤسسات مالية عربية	حكومات أجنبية	حكومات عربية
مصر	٧ر٢٣	١ر٢٨	٧ر٣		٤ر٤٧	٧ر٠
المغرب	٢ر٣٢	١ر٥١	٢ر٣٧	١ر٢	٧ر١١	٤ر٢
لبنان	٣ر٥٤	٤١	٨ر٢٣	٨ر٣	٥ر١٠	٨ر٤
السودان	١ر٤٤	١ر٤٤	٧ر١٤	٨ر٨	٢ر١٣	٤ر٧
بلدان الخليج	٦ر٤٨	٣ر٢٤	٦ر٤٨	٤ر٥		٢ر١٦
تونس	٩ر٢٩	٧ر٥٩	٣ر١٤	١ر٣	١٣	٢ر١٨

المصدر: من الجدول رقم ١٠ - ص١٤٤ - دراسة شهيدة الباز (٢).

٣- الحواجز المعترضة لانطلاق المنظمات غير الحكومية العربية

إذا وضعنا جانبا الصعوبات السياسية والأمنية التي تشترك فيها جميع الدول العربية بنسب متفاوتة، فإن هناك ثلاثة أنواع من العقبات التي تعرقل السير الطبيعي لنشاط المنظمات غير الحكومية العربية:

(أ) صعوبة إنشاء جمعية جديدة؛
(ب) الفعالية المؤسساتية؛
(ج) مشكلة التطوع المجاني.

(أ) صعوبة إنشاء جمعية جديدة

"... أكدت إجابات المبحوثين على أن قصور الوعي بالعمل المدني بشكل عام، قد أدى إلى نقص كبير في المعلومات لدى المواطنين عن كيفية إنشاء المنظمة الأهلية بنسبة عالية...

وكانت الصعوبات في رأي إجمالي المبحوثين بحسب الأولوية هي صعوبة توفير نفقات الإنشاء، وصعوبة إجراءات التأسيس، وصعوبة توفير المقر، ثم الجهل بالإجراءات. وقد اختلفت الأولويات من قطر إلى آخر. فارتفعت نسبة صعوبة توفير المقر في الأقطار التي تعاني من أزمة الإسكان وارتفاع تكاليف السكن، مثل المغرب والسودان ومصر ولبنان. وارتفعت نسبة صعوبة إجراءات التأسيس في الأقطار التي تهيمن فيها الدولة على المنظمات الأهلية مثل تونس ودول الخليج ومصر.

وتوضح هذه النتائج أنه رغم تشجيع الحكومات العربية للمنظمات الأهلية. إلا ان صعوبات إنشائها يمكن أن تؤدي إلى أحجام المواطنين عن الدخول إلى هذا المجال"(٤٠).

(ب) الفعالية المؤسساتية

"يظهر من بعض الإجابات أن رؤية المبحوثين لهذه الخبرات، هي رؤية مبسطة مقارنة بما تعنيه هذه الخبرات علميا، وما تصل إليه من مستويات في المنظمات الأهلية المتقدمة من العالم. ويتضح ذلك في تقدير ٧٣ في المائة من المنظمات بأنها تتوفر لها الخبرات الإدارية، في الوقت الذي تؤكد فيه المعلومات المتوفرة عن المنظمات الأهلية العربية، بأن هناك نقصا واضحا في القدرات والمهارات الإدارية. وينطبق ذلك أيضا على موقف المنظمات من الخبرة المحاسبية التي تتوفر لدى هذه المنظمات بنسبة ٧٣ في المائة، وذلك على الرغم من أن غالبية المنظمات الأهلية العربية ما زالت تتبع طرقا محاسبية بدائية لا تعطي نتائج دقيقة في غالب الأحيان.

ومن الجدير بالذكر أن هناك وعيا عاما بين العاملين والمعنيين بالقطاع الأهلي بأن الضعف المؤسسي للمنظمات الأهلية يرجع إلى القصور في المهارات والقدرات الخاصة بالمجالات التي أشرنا إليها. وهناك بالفعل اهتمام متزايد لإتاحة فرص التدريب للعاملين في المنظمات على هذه المهارات بأساليب علمية.

وقد وضعت الدراسة بعض المتغيرات كحد أدنى من الإجراءات التي يمكن أن تقيس مستوى كفاءة الجمعية في تنظيم العمل وما يواجهها من معوقات. وهذه المتغيرات هي التزام المنظمة بإعداد

---

(٤٠) المرجع نفسه ص، ٢٢-٢٣.

تقارير متابعة لنشاطها، وعملها وفق خطة محددة سلفا، ومدى نجاح الخطة في تحقيق أهدافها، ومعوقات تحقيق الخطة...

ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه رغم اعتبار غالبية المنظمات نقص التمويل المعوق الأساسي لتحقيق الخطط، إلا أن المعطيات الميدانية تشير إلى أن السبب هو تدني نوعي في مستوى الإعداد والتنفيذ للخطة. مما يؤكد الارتباط بين الكفاءة وبين توفير الاحتياجات، والتأهيل في المجالات المذكورة سلفا وليس فقط توفير التمويل"(٤١).

(ج) مشكلة التطوع

"رغم تزايد الاتجاه إلى استعمال العمل المأجور في المنظمات الأهلية على مستوى العالم كله، إلا أن عنصر التطوع مازال من العناصر الأساسية في هذا القطاع، الذي يطلق عليه في كثير من الأحيان "القطاع التطوعي" ويساهم التطوع في القطاع الأهلي اقتصاديا بما يضيفه من قوة عمل غير مدفوعة الأجر، كما أنه يكرس من الناحية الإجتماعية والثقافية قيم العطاء والتكافل والتضامن الإجتماعي، والتي ترتبط عادة بالشعور بالانتماء للوطن والمجتمع. ويتأثر حجم التطوع عادة بالظروف الإقتصادية والسياسية للمجتمع وانعكاسها على الأفراد، حيث يفترض التطوع وجود قدر من الوقت والجهد يفيض عن حاجات الشخص الأساسية، يمكنه التبرع به للعمل العام. كما يفترض أيضا توفر مناخ سياسي وثقافي عام يشجع على المشاركة الحقيقية ويحترم مبادرات الأفراد. وعلى الرغم من الإدراك العام لوجود مشكلة في حجم المشاركة التطوعية في المنظمات الأهلية، إلا أن معرفة الحجم الفعلي لهذه المشاركة يواجه بنقص المعطيات وكذلك بالخلط الشائع بين المشاركة التطوعية التي تساهم فعليا في نشاط المنظمة، وبين عدد أعضاء الجمعية العمومية التي، طبقا للتشريعات العربية تساهم مساهمة محدودة في عمل المنظمة. ولذلك فقد استبعدنا في هذه الدراسة إمكانية الاعتماد على البيانات الإحصائية الداخلية للجمعيات لاحتمال عدم الدقة حيث تحتاج معرفتها الدقيقة إلى دراسة مستقلة ذات منهجية مناسبة لمعرفة دقيقة بحجم التطوع. واخترنا أن نركز على الكشف عن الأسباب الحقيقية لنقص المتطوعين وإذا ما كان وجود هذه المشكلة يؤثر على تحقيق أهداف المنظمة أم لا، ثم الحلول التي يراها العاملون في المنظمات الأهلية للتغلب على هذه المشكلة"(٤٢).

---

(٤١) المرجع نفسه ص ٢٤-٢٥.

(٤٢) المرجع نفسه ص ٢٦.

ثالثا- دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة

تتميز التسعينات بارتفاع الوعي بظاهرة العولمة، ويتجلى ذلك في تعدد القمم الدولية المختلفة، وفي تنامي دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية حول العالم. ولا تخرج البلدان العربية عن هذه الحركة العالمية ولكنه يبقى من الصعب إلى حد الآن تقييم دور المنظمات غير الحكومية العربية في هذه الحركة.

ألف- دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة على الصعيد العالمي

يمكن تعريف العولمة بأنها: "سيرورة تاريخية جعلت للقرارات والأحداث والأنشطة الجارية في بلدان الغرب الصناعية، تأثيرات على كافة دول العالم الثالث(٤٣). هذه السيرورة أدت إلى أزمة فقدان جهاز الدولة جزءا من سلطته، ونقصان الثقة التي كان يحظى بها في كثير من البلدان. وللحد من التأثيرات السلبية لهذه الأزمة، دعى الكثير من المفكرين إلى زيادة تطوير المنظمات غير الحكومية وتدعيم مشاركة مؤسسات المجتمع المدني.

ويعتبر Clark أن إسهام "القطاع التطوعي" في عملية التنمية يتوجه غالبا إلى تقليص الفقر وحماية البيئة وتطوير المشاركة.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحافظ على مسافة معينة بينها وبين جهاز الدولة، وأن تدير مشاريعها الخاصة بالتوازي مع مشاريع الدولة. وفي بعض البلدان، تلعب المنظمات غير الحكومية الدور الفعلي للمعارضة. بينما تبحث المنظمات غير الحكومية في أغلب الأحيان عن دور إيصال صوت الجماعات الأقل حظوة، وتساهم في تنظيمها، من اجل إيجاد ثقل لها في عملية اتخاذ القرارات وتقديم الموارد. وقد تنامى دور هذه المنظمات ليصبح مكونا أساسيا للحياة المدنية. إنها بصدد التحول من منطق توفير الخدمات والمشاريع التنموية إلى منطق المساعدة في العمل المطلبي، بالإضافة إلى مساعدة السكان على صياغة حاجاتهم وخياراتهم بشكل أفضل ليصبحوا مشاركين نشطين في عملية التنمية.

أن بعض المنظمات غير الحكومية البنغلادشية والفليبينية تتحدى القوالب المفاهيمية القديمة للتنمية وتضع مقاربات جديدة ترتكز بالأساس على الأهالي.

وفي كثير من البلدان، يتصرف القطاع التطوعي بنفسه في مشاريعه، ويبذل جهدا كبيرا في تقاسم تجاربه مع المصالح الحكومية وأصحاب القرار. وتظهر التجربة أن المجالات التي ينشط فيها

---

(٤٣) أنظر:

Ben ACHOUR Yadh, 1998. Les Etats en noie de developpement et Les exigences contradictoires de la mondialisation. In études internationales no. 69 4/98, p. 5.

القطاع التطوعي بقوة والتي يتم فيها التفاعل بين القطاع العام والخاص، توفر فضاء يسمح بتزايد فاعلية أعمال التنمية. وفضلا عن زيادة حجمه، بتدعيم قدراته على تقديم الخدمات البديلة لمشاريع التنمية، يمكن للقطاع التطوعي أن يؤثر على مجرى التنمية بالطرق التالية :

(أ) تشجيع وكالات الإعانة الرسمية والوزارات على تبني مقاربات ناجحة، تمت تجربتها في القطاع التطوعي؛

(ب) توعية الجمهور وتحسيسه بحقوقه في البرامج الحكومية؛

(ج) إقامة علاقة تعاون مع الأجهزة الرسمية؛

(د) التأثير على سياسة التنمية المحلية والمؤسسات الوطنية والعالمية بما فيه الاتجاه نحو اللامركزية وإصلاح البلديات؛

(هـ) مقاربة "الجانب المطلبي" من قبل المنظمات غير الحكومية يمثل على المستوى المحلي مكملا لحسن إدارة العمل الحكومي.

ولا تتصدى الحكومات بالضرورة لمثل هذا التوجه، فمثلا في أواخر الثمانينات، انتج برنامج الإصلاح البلدي للحكومة الكولومبية انفتاحا كبيرا على المنظمات غير الحكومية، وذلك في مجالات خدمات تنموية محلية كثيرة، كإشراك المجلس البلدي في صياغة وإدارة برامج العناية الصحية.

ويعي المانحون الآن، أن التنمية تستلزم سياسة ذات طابع أقل اقتصادية تتناسب مع حسن الإدارة الرسمية، ومناخ سياسي سليم، وأن العناصر السياسية للتنمية هي الشفافية، وتحمل المسؤولية، (المحاسبة المالية) وحرية التعبير والتجمع مع ضمان مشاركة قاعدية أكبر في عملية اتخاذ القرار السياسي.

على أن اقتصار توفير هذه العوامل على العاصمة لا يعني بالضرورة تغييرا في ظروف معيشة السكان الأكثر فقرا من المجتمع وخاصة المناطق البعيدة. لأن الفقراء مهتمون أكثر بما يمس حياتهم من قريب أي بالشؤون المحلية"(٤٤).

ويتساءل Hulme و Edwards عن الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، فيطرحان سؤالا عما إذا " كانت هذه المنظمات أكثر جدارة من الحكومات ؟ " ويجيبان بأنه " تتعذر الإجابة القطعية، لأنها ترتبط مرة أخرى بطبيعة المنظمات وبطبيعة الحكومات" ولكن هناك بعض التعميمات التي توفرها أدبيات الدراسات المتناولة لهذا الموضوع. فمثلا لا يكون نشاط المنظمات غير الحكومية

---

(٤٤) أنظر:

CLARK John, 1997. The State, Popular Participation and the Voluntary Sector, in "NGOs, States and Donors" pp. 43-58.

بالضرورة لفائدة الفئات الإجتماعية الأكثر فقرا، ولكنه في جميع الحالات يكون لفائدة فئات أكثر فقرا من تلك التي تستهدفها المشاريع الحكومية. فإلى أي حد تكون خدمات المنظمات غير الحكومية أكثر نجاعة وأقل تكلفة من مثيلاتها الحكومية . وهنا تبدو الإجابة صعبة رغم انتشار هذه الفكرة التدريجي.

وفي الحقيقة تخلو هذه الاستنتاجات من أية قاعدة علمية، لذلك لا يمكن الجزم بأن المنظمات غير الحكومية تمثل بديلا أقل كلفة، وبأن طريقة عملها المكلفة تنتج أرباحا تبرر تكلفتها(٤٥).

إذا كان هناك خلاف في تقييم دور المنظمات غير الحكومية حسب البلدان فإن هناك إجماعا على الاعتراف بدورها على الصعيد الدولي خاصة منذ القمم الدولية في التسعينات.

لقد كافحت المنظمات غير الحكومية من أجل إعلاء درجة الوعي العام بمسائل الفقر والبيئة والمرأة، ومن أجل تجاوز النماذج التنموية التي تحصر الموارد والسلطة والمراقبة في يد جزء صغير من السكان، وتبني نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يستجيب للحاجات الإنسانية ويعطي المواطن قدرا كبيرا من المشاركة في إدارة الشؤون السياسية والإقتصادية.

لقد تشكلت المنظمات غير الحكومية في حركات وشبكات، في محاولة للتصدي للسياسات العامة حول الفقر واللامساواة الإجتماعية والمشاكل البيئية، وغيرت الطريقة التي يراد منها تقليص التفاوت الاجتماعي.

هذه الحركات والشبكات ألهمت عددا من الأعمال التي قامت بها الحكومات والوكالات الدولية وغيرها خلال السنوات العشر الأخيرة. لقد أظهرت المنظمات غير الحكومية قدرتها على التنظيم من أجل المطالبة بالتغيير. وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بلغت المساهمة الإجمالية للمنظمات غير الحكومية سنة ١٩٩٢ ٣ر٨ مليار دولار، وتقدر الآن نسبة تصرفها بـ ٢٥ في المائة من قيمة المساعدات التنموية.

وقد ساهمت المنظمات غير الحكومية كذلك في تبني إجراءات قانونية دولية ملزمة في ما يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان. وخلال لقاء المنظمات غير الحكومية في قمة كوبنهاغن عن التنمية (١٩٩٥) تساءلت النساء عن المقومات الأولية التي يقوم عليها نموذج التنمية وناقشت مع حركات اجتماعية عالمية أخرى تصورا بديلا للتنمية.

---

(٤٥) انظر:

HULME David and EDWARDS Michael, 1997. NGOs, States and Donors: An Overview, in "NGOs, States and Donors" pp. 3-22.

باء- وضع البلدان العربية

تتمحور الصعوبات القائمة في طريق دراسة دور المنظمات غير الحكومية العربية في التنمية البشرية المستدامة حول محورين. يتمثل المحور الأول في قلة وجزئية الدراسات التي تناولتها وقد ذكرنا ذلك سابقا. ويتمثل الثاني في مشكلة مفهومية، قائمة على عدم وضوح التعريفات الخاصة بمفهومي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في البلدان العربية. وبعد الخوض في هذا الخلط المفهومي، وفي انتظار الدراسات الضرورية المقارنة للمفاهيم المختلفة للتنمية البشرية المستدامة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تقترحها الدراسة الحالية. نقدم ملخصا لاستنتاجات شهيدة الباز لإبراز تنوع الأوضاع في البلاد العربية من جهة، وصورة مؤقتة للدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في هذه المنطقة من العالم. وأخيرا نقدم بعض شبكات منظمات غير حكومية عربية كمقدمة لتطور إيجابي لدور هذه المنظمات في هذه البلدان.

١- المفاهيم الخاصة بدور المنظمات غير الحكومية في البلاد العربية

(أ) الغموض المحيط بالمجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات السياسية العربية يحيل إلى أشياء كثيرة: المواطن، والشارع والشعب، والجماعات (العرقية والقبلية)، والمؤسسات العصرية، والمنظمات الشعبية المعبرة عن تيار سياسي (سواء كان رسميا، شبه رسمي أو معارضا)، وأخيرا إلى المنظمات غير الحكومية المتميزة بدورها بالاختلاف في تعريفها الذي يذهب أحيانا من النقيض إلى النقيض. لأن المناخ العربي لا يشجع المنظمات "غير الحكومية" على النشوء والنماء والعيش خارج المظلة الرسمية، فلا يسمح لها بالنشاط، إلا بعد اتخاذ الإجراءات التي تقيدها وتحد من مجالات نشاطها. وفي غياب تعريف واضح ومتعارف عليه للمجتمع المدني نلاحظ الحيرة التي ترافق الحديث عنها على الصعيد العربي. وتتراوح المواقف منها بين تأكيد وجودها ونفيها القاطع.

فهل هناك وجود لشيء اسمه "المجتمع المدني" ؟

تتميز الإجابات هنا بالضبابية: فالبعض ينفي وجوده تماما معتبرا بأن المجتمع يجب أن يكون "عربيا وجديدا"، والبعض الآخر يتحدث عنه كشيء قابل للتشكل في المستقبل.

وتكثر التناقضات بين كاتب وآخر، وهذا لا يساعد على الإحاطة بما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "المجتمع المدني"، ولا أن نحدد ميزاته ولا خصائصه ولا آلياته.

هكذا يطلق رجال السياسة هذا المصطلح على مجموع الأحزاب السياسية، والنقابات والحركات النسائية والشبابية إلخ...

والمشكلة الأولى لهذه التعريفات أنها لا تحدد العلاقة بين "المجتمع المدنـــي" و"المؤسســات الديمقراطية". فأين يوجد المجتمع المدني؟ أين يبدأ وأين ينتهي؟

أما المشكلة الثانية، تتمثل في مكانة المجتمع المدني ودوره، فتارة هو حليف السلطة ضـــد البروليتاريا، وتارة أخرى يرى البعض أنها تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع.

وأحيانا يعتبر "المجتمع المدني" حلما جميلا يجب تحقيقه، وأحيانا أخرى مهمة جديدة قائمـــة على اعتقاد عميق يتم تبنيه، فهو الطريق المؤدي إلى الديمقراطية. وفي هذا المجال، توكل له جملـــة من الأدوار العاكسة لمواقف هؤلاء المبشرين الرسوليين من الدولة :

(أ) فهدفه هو المراقبة والسهر على الإنجازات التنموية؛
(ب) وهو يضمن التناوب النيابي؛
(ج) ودوره التقليدي من سلطان الدولة العربية على السكان؛
(د) وفي بعض الأحيان يكتسب المجتمع المدني مفهوم الأمة.

وبين المراقبة والثورة، يتم شحن مفهوم المجتمع المدني بجملة من التناقضات.

(ب) <u>التجاذبات الإيديوجية والسياسية</u>

من غير المبالغ فيه القول بأن الدورين المناطين بعهدة المجتمع المدني (الأمـــة والثـــورة) يعكسان رؤيتين متناقضتين تماما: فالأولى إسلامية، والثانية قريبة مـــن اللينينيـــة. فيصبـــح مفـــهوم المجتمع المدني مرآة عاكسة وصندوقا سحريا، يجد فيه كل واحد ما يريده ويرى ما يريد أن يراه.
هذا التجاذب لا يخص فقط الإيديولوجيات الإسلامية واللينينية بل يتعداهـــا إلـــى المحدثيـــن والإصلاحيين والناصريين والإسلاميين المستقلين.

ويمكن تصنيف هذه التجاذبات حول أربعة محاور أساسية:

(أ) المحور اللينيني /الحديث /الإصلاحي : فالحزب الطليعي هنا هو العنصر الأساســـي في بناء المجتمع المدني؛

(ب) المحور القومي/الناصري : ويركز على دور المجتمع المدني في بناء الوحدة العربية والديمقراطية؛

(ج) المحور الإسلامي المستقل أو القريب من الإخوان المسلمين: وهو يدافع عن فكـــرة تكون المجتمع المدني وحركيته أساسا من النقابات المهنية المحســـوبة علـــى الحركـــات الإســـلامية (الإخوان المسلمون في مصر) كنقابات الأطباء والصيادلة والمحامين إلخ... ولا يقيم اعتبـــارا لبقيـــة الحركات الجمعياتية، الخاضعة بدورها لضغوطات الدولة؛

(د) المحور الخليجي مقاربة جغرافية: ويعتبر المجتمع المدني قائمـــا علـــى الجمعيـــات الخيرية، والجمعيات التي غرضها التنمية أو تحرير المرأة، لأنها تكتسب شـــرعيتها مـــن حاجـــات المجتمع نفسه. فالمجتمع المدني هو تلك المجرة من الجمعيات ذات الأهداف غير التجاريـــة، ومـــن العلاقات ذات الطبيعة القبلية أو الأسرية. فالقبيلة هي أولى تجليات المجتمع المدني في اليمن مثـــلا. ولكل مواطن مجتمعه المدني في مقاربة البلدان المحيطة بالخليج.

(ج) "المجتمع المدني" في أسر الأحكام المسبقة النظرية

الحكم المسبق الأول: يتمثل في الفهم التاريخي القائم على اعتبار الفترة التـــي يمـــر بـــها المجتمع العربي المعاصر مشابهة – في كثير من الأوجه – لتلك التي شهدتها أوروبا عند خروجـــها من عصورها الوسطى المظلمة. وبالتالي ينشأ الاعتقاد بأن مراحل تجاوز الأزمة العربيـــة الراهنـــة مرهون بإتباع مراحل تطور التاريخ الأوروبي. والنظرة التاريخية حاضرة بقوة في المقاربة العلمانية "لبناء المجتمع المدني".

الحكم المسبق الثاني: هو ذلك القائل بضرورة الحداثة كشرط أساســـي لتكويـــن المجتمـــع المدني ورسوخ الديمقراطية. "فتطور المجتمع المدني" مشروط بالنهج الحداثي. والحداثة تسبق أحيانـــا المجتمع المدني. فالبنى "التقليدية" الموروثة عن الماضي (البنى الإجتماعية القائمة على وشائج القرابة الدموية والعرقية والدينية) تعتبر من أهم العقبات أمام تطور المجتمع المدني".

والسؤال المطروح هنا هو فهم معنى "الحداثة"، والتساؤل حول الترابط العفوي بين الحداثـــة والديمقراطية.

(د) الخصخصة وتطور القطاع الخاص

إن دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية أساسي في الانتقـــال إلـــى المجتمـــع المدنـــي، وبالتالي إلى الديمقراطية.

لماذا القطاع الخاص ؟ لأنه يسمح بظهور التعددية الحزبية.
تلك هي الأحكام المسبقة الأساسية التي يقوم التفكير العلماني عليها.

ويكون الدين هنا عدو المجتمع المدني والقوانيـــن الوضعيـــة وقـــاعدة المجتمـــع المدنـــي. فالمجتمعات الخاضعة لحكم الشريعة في هذا المنظور لا تستطيع إفراز مجتمعات مدنية، ومـــن هنـــا ضرورة الفصل بين الدولة والدين.

المجتمع المدني هنا هو نقيض مجتمع الدولة، ويتكون من جملة " الأفراد والمنظمات غير الحكومية التي تكون عنصرا فاعلا في جميع القطاعات(٤٦).

وتستخلص دلال البزري أنه... "ليست أزمة التعاطي العربي مع مفهوم "المجتمع المدني" في تعدد "وجهات النظر" أو تباينها؛ بل الأزمة في "قصور" النظر العربي في تناول المسائل كما عرضنا آنفا.

فتعريفات المجتمع المدني التي تزخر بها الأدبيات العربية هي ترجمات لتعريفات غربية تنتسب إلى مراحل مختلفة من مراحل تطور هذا المفهوم. كأن لا فرق بين "المجتمع المدني" كعنوان لما آل إليه انفصال الشأنين الديني والزمني و"المجتمع المدني" كمقابل لـ "المجتمع الطبيعي" والمجتمع المدني بصفته امتدادا ميتافيزيقيا للدولة (هيغل) أو نقيضا لها (ماركس) وصولا إلى المجتمع المدني." كما عرفه غرامشي(٤٧).

من أجل وضع حد لهذا الإحراج والخروج من المأزق النظري، نقترح هنا اعتماد تعريف Harry Blair للمجتمع المدني.

أن "لفكرة المجتمع المدني تاريخا طويلا يرجع إلى Hobbes و Hegel، ولكن المصطلح في استعماله المعاصر لم يظهر في الأدبيات السياسية إلا حديثا. وكانت هذه الأدبيات في الماضي، عند تناول معنى المجتمع المدني تتحدث عن "مجموعات الاهتمام" (المجموعات التي تشترك في اهتمام واحد) أو "مجموعات الضغط"، وهي مصطلحات تنطبق أساسا على الأنظمة السياسية للدول الصناعية المتقدمة. واليوم، فإن "المجتمع المدني" هو المصطلح الأكثر استعمالا للدلالة على هذا القطاع التنموي.

وهناك نقاشات كثيرة حول ماهية المعاني التي يمكن لهذا المصطلح أن يشتملها، وما زلنا في انتظار تحديد متعارف عليه في هذا الموضوع. فالبعض يعتبر وسائل الإعلام جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني، فيما يرفض آخرون هذا الاعتبار ويقصرون المجتمع المدني على جملة المنظمات التطوعية.

إن مفهوم الدولة – كما نتبناه هنا – يستعمل على الأقل منذ منتصف الثمانينات، وهو تاريخ يسبق ظهور مصطلح المجتمع المدني. ومفهوم الدولة المقصود هنا هو ذلك القائم على اعتبارها مكونة من مجموع الأجهزة الحكومية، التي تبدأ من الأجهزة المحلية وصولا إلى الأجهزة الوطنية والتي تصيغ وتنجز القوانين لمجتمع. والدولة لا تقتصر فقط على الإدارة السياسية، والجهاز

---

(٤٦) دلال البزري ١٩٩٤. غرامشي في الديوانية: في محل "المجتمع المدني " من الاعراب. بيروت، دار الجديد.

(٤٧) المرجع نفسه ص ٣٣.

البيروقراطي، ولا يقتصر وجودها على المستوى الوطني أو الوسيط (الولايات المتحدة الأمريكيـــة)، ولكنها تتكون من جملة القادة السياسيين الحاكمين والبيروقراطيين على كافة المستويات"[٤٨].

إن التعريف الذي يقترحه علينا Harry Blair هو التالي:

"المجتمع المدني" يحتل المساحة الواقعة بين الأفراد (أو العائلات) والدولة، ويتكون من كافة التجمعات والجمعيات المختلفة. وفي معناه الأعم، يذهب من الأحزاب السياسية - في جانبه الأكـــثر عمومية- إلى الاتحادات المهنية وجمعيات رجال الأعمال في جانبه الأكثر خصوصية. وهو يشـــمل تجمعات تعمل من أجل التأثير على صياغة وسير السياسات العامة، وأخرى لا تهتم بتاتـــا بالشـــأن العام.

ومن أجل بناء مقاربة عملية للمجتمع المدني، يجدر بنا حصر التعريف أولا في المنظمـــات غير الحكومية المهتمة بالشأن العام قبل الخاص، وبالذات على المجموعات المتطوعة العاملة من أجل التأثير على سياسة الدولة.

ليس من الضروري أن يكون هدف المنظمات غير الحكومية الأساسي هـــو التـــأثير علـــى سياسة الدولة، ولكن هذا التأثير يجب أن يشغل حيزا هاما من نشاطها. لهذا نقصـــي مـــن تعريفنـــا المنظمات ذات الهدف الواحد، مثل شركات الأعمال أو الأحزاب السياسية. فهدف الأولى هو الربـــح المادي، وهدف الثانية هو الوصول إلى الحكم (بينما تهدف مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير فـــي السياسة العامة لا الاستحواذ على مقاليدها).

ولكن هذا التعريف يمكننا من إدخال بعض الأحزاب السياسية داخل المجتمع المدني إذا كان هدفها الأساسي هو تكوين مجموعة ضغط لا العمل من أجل الوصول إلى السلطة. وتمثـــل بعـــض أحزاب الخضر في أوروبا مثالا لذلك. ولكن العالم الثالث لا يحتوي تقريبا على مثل هذه الأحـــزاب، خاصة لفقدانه نظام التمثيل النسبي الانتخابي المماثل للأنظمة التي تؤمن وجود مثل هـــذه الأحـــزاب على المسرح السياسي، والذي يضمن وجودها في أوروبا الغربية.

إن المؤسسة التي تميز المجتمع المدني هي ما يمكن تسميته "منظمـــة المجتمـــع المدنـــي"، ويمكن أن تعرف بكونها منظمة غير حكومية تكون إرادة التأثير على السياسات العامة من أهدافـــها الأساسية. وتمثل منظمات المجتمع المدني جميعها منظمات غير حكومية، بينما لا تكون المنظمـــات غير الحكومية بالضرورة منظمات مجتمع مدني ففي أغلب أنظمة العالم الثالث، يوجـــد فقـــط فئـــة صغيرة من المجتمع داخل عالم المنظمات غير الحكومية، وقلة فقط من هذه المنظمات هـــي أيضـــا منظمات المجتمع المدني.

---

(٤٨) انظر

BLAIR Harry, 1997. Donors, Democratisation and Civil Society: Relating Theory and Practice, in "NGOs, States and Donors", pp 23-42. p41 notes 4 and 5

ومن العملي في التفكير بالمجتمع المدني أن نعتبر أنه وسيط بين شيئين. ففي تعريفه العادي، يتوسط المجتمع المدني بين الدولة وبين الفرد (العائلة)، ولكنه يتوسط أيضا بين القطاع العام والخاص (ويذهب البعض إلى اعتباره قطاعا ثالثا ينضاف إلى القطاعين العام والخاص).

من جهة أخرى، لا يبحث منظمات المجتمع المدني عادة عن الربح (رغم أن بعضها يفعل ذلك)، كما أنه لا يمكن تصنيفها تماما في خانة المنظمات غير التجارية، (ولو أنها تكون أحيانا كذلك).

وفي الختام، يتكون المجتمع المدني من جملة المنظمات الاجتماعية المتمتعة بالاستقلال عن الدولة (لا تشكل جزءا من الدولة وليست من تكوينها)، والتي تضع من جملة أهدافها الأساسية أو كهدف عام، التأثير على سياسات الدولة باسم مصالح أعضائها"[٤٩].

٢- اختلاف التصورات لمفهوم المنظمات غير الحكومية

لقد لاحظت أماني قنديل في أول دراسة منشورة تعنى بالمنظمات غير الحكومية العربية "... انه لا يوجد تصنيف محدد متفق عليه بين الأقطار العربية للمنظمات التي يشملها القطاع الأهلي (أو القطاع الثالث). ففي بعض هذه الأقطار قد يدخل ضمن هذا القطاع، لظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية، التعاونيات باعتبارها منظمات ذات جذور شعبية Grass Roots من أبرزها حالة اليمن. بينما في اغلب الأقطار، تخضع هذه التعاونيات لقوانين ومفاهيم خاصة، وتبدو كحالات حدية. كذلك قد تكون الجماعات المهنية Professional groups ركيزة أساسية للقطاع الثالث ضمن بعض الأقطار(معظم أقطار الخليج العربي) وتخضع لنفس القانون والمفهوم الذي يعرف منظمات هذا القطاع. بينما في أقطار أخرى (حالة مصر مثلا) هناك قوانين مستقلة تنظم الجماعات المهنية والاتحادات أو النقابات العمالية، في إطار يختلف إلى درجة كبيرة عن الإطار الذي ينظم الجمعيات الأهلية..

ان القطاع الأهلي يتحدد موقعه في المفاهيم العربية، كما هو الحال في المفهوم الغربي، ما بين الدولة ومؤسساتها من جانب والقطاع الخاص الهادف للربح من الجانب الآخر. ووفقا لذلك يتكون القطاع الأهلي أو القطاع الثالث من مجموعة من المنظمات، غير الهادفة للربح، والتي تنشط في مجالات الرعاية الاجتماعية، والخدمات، والتنمية المحلية والإغاثة ...

أما عن المفاهيم السائدة حول المنظمات التي يشملها القطاع الأهلي، فان أبرزها وأكثرها انتشارا في المنطقة العربية هو الجمعيات والمؤسسات الخاصة تمييزا لها عن مؤسسات الدولة والقطاع العام. ويلاحظ ان هذه المفاهيم هي المستخدمة في التشريعات العربية، كما أنها هي ذاتها المستخدمة على مستوى المجتمع والمعاملات اليومية. ووفقا لذلك فان الجمعيات والمؤسسات هي منظمات تطوعية خاصة، Private Voluntary Organizations تتبنى أهدافا متنوعة، وقد تنشط في مجال واحد (رعاية المعاقين مثلا) أو في عدة مجالات (الطفولة، المساعدات الخيرية، والمعاقين).

---

(٤٩) المرجع نفسه ص ٢٤-٢٦.

ولأن مصطلح المنظمات غير الحكومية قد شاع استخدامه عالميا في السنوات الأخيرة، فانه قد يستخدم أيضا في وسائل الإعلام وفي بعض الكتابات والمؤتمرات، ليعبر عن الجمعيات والمؤسسات الخاصة في الأقطار العربية.

يشمل هذا القطاع، كاتجاه عام في الأقطار العربية، منظمات تعمل في المجلات التالية: رعاية الطفولة والأمومة، رعاية الأسرة، المسنين، والمعاقين والمساعدات الخيرية أو الاجتماعية، ورعاية الأيتام، والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والثقافة والعلوم والفنون والآداب، والبيئة، والصداقة بين الشعوب، والخدمات الدينية، ورعاية الأحداث ورعاية السجناء، والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية وتأهيل المرأة، وروابط الجيرة والزمالة. وإذا كان ما سبق يمثل المجالات المحلية التي تهتم بها اغلب الجمعيات والمؤسسات الخاصة في الأقطار العربية، وتعكس الاتجاه العام المشترك فان هناك خصوصية ترتبط ببعض الأقطار قد يكون مصدرها الظروف الاستثنائية (الحروب والكوارث الطبيعية)، أو تصاعد مشكلات اجتماعية واقتصادية تمثل تهديدا للمجتمع، أو قد يكون مصدرها خبرات تاريخية واجتماعية خاصة ترتبط ببيئة معينة. وفيما يلي نطرح مجالات نشاط منظمات أهلية لها صفة الخصوصية.

مثلا، الظروف الاستثنائية التي ارتبطت بالحروب والتدمير في لبنان لفترة ١٨ عاما تقريبا، أدت إلى أن يكون نشاط الإغاثة مجالا رئيسيا لعمل الجمعيات غير الحكومية. فحوالي ٣٠ في المائة من إجمالي المنظمات الأهلية في لبنان تنشط لمواجهة المشكلات المترتبة عن تهجير السكان بسبب التدمير وأهوال الحرب"(٥٠).

وبالنسبة لعالم الاجتماع منصف وناس "...يقتضي العمل الجمعياتي الناجع ان تحدد الجمعيات تخصصها الدقيق، وان تضبط مجالات عملها وتدخلها خشية التداخل بين الأعمال وافتقاد الفعالية، وان يكون ذلك مدونا في الوثائق الرسمية وواضحا في الأدبيات المعتمدة وفي الممارسة اليومية كذلك. فالتخصص هو شرط الفعالية الجمعياتية، والتي ترتبط في جوهرها بهامش الحرية المتاح للجمعيات.. ولذلك يكون من الضروري إيجاد نوع من التصنيف للعمل الجمعياتي يقوم على الاختصاص.

فما هي أنواع الجمعيات الممكنة؟

١- **الجمعية التسييرية**، وهي التي تنشط في قطاعات الرياضة والشباب والطفولة والبيئة والتثقيف، وبإمكانها أن تكون مناسبة للتدريب على العمل الطوعي ونشر ثقافة التضامن عند الناشئة، وتدريب الأعضاء على المشاركة بمختلف معانيها، من خلال المشاركة؛

---

(٥٠) أماني قنديل، ١٩٩٤ . المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية . منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن (CIVICUS). ص٢٣-٢٦.

٢- **جمعيات التدخل الاجتماعي المباشر**، وهي الجمعيات التي تعنى بمعالجة الظواهر الاجتماعية الملحة مثل الفقر والمرض وتشرد الأطفال وجنوح الأحداث والأمية والتشغيل والتكوين المهني واليدوي والحرفي ويمكن أن تشكل أيضا مجالا لعمل تطوعي وتضامني يجمع الشباب والكفاءات الوطنية ورأس المال الوطني، من أجل توفير فرص الحياة الكريمة للفئات الدنيا، التي من المتوقع أن يزداد وضعها صعوبة مع تراجع دور الدولة في القطاعات الحساسة والاستراتيجية مثل الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى؛

٣- **الجمعيات الاحتجاجية**، وهي جمعيات سياسية ذات مطالب نضالية وطنية، وتسعى إلى تطوير أسلوب الأداء السياسي والنهوض بواقع الحقوق الأساسية وضمان شروط الكرامة.

واعتمادا على تجربة المتابعة السوسيولوجية للعمل الجمعياتي العربي، يمكن التأكيد على ضرورة التفريق بين التنظيمات التسييرية والتدخلية من جهة والاحتجاجية من جهة أخرى، وقد يكون ضروريا التفريق بين السياسي والجمعياتي آخذا في الاعتبار لعدد من العناصر الموضوعية"[٥١].

٣- اختلاف الوضعيات داخل البلاد العربية

في انتظار نتائج دراسات مقارنة إستنادا على مفاهيم التنمية البشرية المستدامة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المقترحة في دراستنا هذه، نقدم تلخيصا لاستنتاجات شهيدة البزاز لإظهار اختلاف وضعيات البلدان العربية من جهة ولإعطاء صورة مؤقتة للدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في هذه المنطقة من العالم.

(أ) المنظمات غير الحكومية وعملية التنمية

"على الرغم من أهمية التنمية بالنسبة لكافة الأقطار العربية، فإن معدل اهتمام المنظمات الأهلية ما زال متواضعا، حيث بلغت نسبة الأنشطة التنموية لإجمالي العينة ١٦ في المائة لكل من الريف والحضر. ويظهر هذا القصور بشكل خاص بالنسبة للتنمية الريفية، حيث ترتفع نسبة سكان الريف في معظم الأقطار العربية إلى أكثر من النصف. ويؤدي ذلك، إلى جانب تمركز المنظمات الأهلية في الحضر بشكل عام، إلى مساهمة العمل الأهلي في تكريس التمايز الموجود بين الريف والحضر. هذا إلى جانب أن الملاحظة الميدانية قد أثبتت غياب رؤية شمولية للعملية التنموية بين العاملين في المنظمات الأهلية. ولذلك فإن معظم الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الأهلية في المجال التنموي، هي أنشطة جزئية قد تحسن من مستوى الفئات المستفيدة على المدى القصير، ولكنها لا تساهم في تغيير وضعها بنيويا أو تمكينها empowerment وهو الغرض الذي تستهدفه الرؤية

---

(٥١) المنصف وناس، ١٩٩٧. في شروط بناء الثقة بين المنظمات الأهلية وشركائها المباشرين: حكومات وقطاع خاص ومنظمات دولية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية المنعقدة بالقاهرة، ١٧-١٩ أيار/مايو ١٩٩٧. ص. ١١.

الشمولية للتنمية. ويعبر هذا القصور في اهتمام المنظمات الأهلية العربية بالتنمية عن أن قضية التنمية في الأقطار العربية ما زالت، في نظر المواطنين، مسؤولية الدولة. وسوف تظل كذلك حتى يتمكنوا من الوصول، ربما عن طريق المنظمات الأهلية والشعبية، إلى المشاركة الحقيقية في صنع وتنفيذ القرارات والسياسات التنموية التي تحقق مصالح الغالبية منهم. ولذلك فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد حقيقة أن المنظمات الأهلية العربية ما زالت منظمات للمساندة وتقديم الخدمات، وليست لتأطير الجماهير وإدماجهما في العملية التنموية"(٥٢).

(ب) المنظمات غير الحكومية والبيئة

"تشير نتائج الدراسة إلى تواضع الأنشطة الدفاعية، مثل حماية البيئة وتحرير المرأة والكفاح من أجل حقوق الانسان، مقارنة بالأنشطة الأخرى للمنظمات الأهلية العربية. ويرتبط ذلك بأن هذه الأنشطة عادة ما تحمل رؤية نقدية لسياسات الحكومات، ومن ثم تواجه بمعارضة حكومية إلى درجة عدم الاعتراف بها أحيانا. على أن ذلك لا يحدث لبعض المنظمات مثل منظمات البيئة التي لا تمثل معارضة للحكومة أو النظام. ولذلك تشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة هذا النشاط مقارنة بقضايا حقوق المرأة وحقوق الإنسان"(٥٣).

(ج) الوزن الاقتصادي للمنظمات غير الحكومية

مثل قياس الحجم الإقتصادي للمنظمات صعوبة بالغة لهذه الدراسة، فلم يكن من الممكن الاعتماد على المؤشرات التي اعتمدت عليها دراسات سابقة، تمت في الدول المتقدمة، مثل: القيمة الإقتصادية للخدمات التي تقدمها المنظمات، وحجم العمالة المأجورة والتطوعية التي تستخدمها، وحجم النفقات السنوية الجارية للقطاع، والتي تشكل في مجموعها القيمة الإقتصادية للقطاع الجمعياتي، وذلك لعدم توفر هذا النوع من البيانات في الأقطار المبحوثة، آخذا بعين الاعتبار التطور المؤسسي والفكري للمنظمات غير الحكومية، إلى جانب تواضع تقنيات المحاسبة المستخدمة في القطاع الأهلي وفي مؤسسات الدولة بشكل عام، وعدم شمول حسابات الدخل القومي لمداخيل المنظمات غير الحكومية.

ولذلك فقد اكتفت الدراسة بهدف متواضع وهو محاولة معرفة حجم ميزانية المنظمة باعتبارها تمثل الموارد والنفقات الجارية.

غير أن هذا الهدف المتواضع واجه أيضا صعوبات عديدة من أهمها، مقاومة المبحوثين لإعطاء البيانات الصحيحة، أو عدم معرفة حجم الميزانية بسبب عدم الاهتمام بعمليات المحاسبة عند

---

(٥٢) شهيدة الباز، (١) المرجع السابق ص ٨.

(٥٣) المرجع نفسه ص ٩.

أعضاء المنظمات. على أنه من المعلومات المتاحة، يلاحظ انخفاض الموارد الإقتصادية، ومن ثم ضآلة الحجم الإقتصادي لغالبية المنظمات الأهلية. فتشير البيانات إلى أن أكثر من ثلث المنظمات غير الحكومية العربية يعمل بميزانية أقل من ٥٠٠٠ دولار أمريكي سنويا. وأن ٩ في المائة فقط من المنظمات هي التي تتجاوز ميزانيتها نصف مليون دولار سنويا"(٥٤).

(د) العمل التطوعي

"حيث تكون العلاقات بين العاملين في المنظمة أكثر تناغما، يكون العمل أكثر فاعلية وتشير نتائج الدراسة إلى وجود صراعات بين "الموظفين" والمتطوعين في ١١ في المائة من المنظمات غير الحكومية المبحوثة. على أن هناك انطباعا عاما بأن النسبة أعلى من ذلك، مما يدعو إلى أهمية بحث هذه المشكلة وإيجاد حلول لها"(٥٥).

(هـ) الديمقراطية داخل المنظمات غير الحكومية

"...لما كان الهدف الأساسي لمنظمات المجتمع المدني وكل المنظمات غير الحكومية هو توسيع المشاركة الديمقراطية، فإن الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات تعتبر مكونا أساسيا للآليات الداخلية لعمل هذه المؤسسات

وقد تبنت الدراسة عددا من المؤشرات لقياس الممارسة الديمقراطية من أهمها :

(١) الطريقة التي يصل من خلالها الأفراد إلى مراكز القرار؛

(٢) معدل التناوب في مراكز اتخاذ القرار، ويتحدد ذلك بعدد السنوات التي يقضيها المسؤول في منصبه؛

(٣) عدد أعضاء مجلس الإدارة وانتظام اجتماعاته واجتماعات الجمعية العمومية.

بالنسبة للمؤشر الأول، تشير نتائج الدراسة إلى سيادة أسلوب الانتخاب بالنسبة لمجلس الإدارة بنسبة ٩٢ في المائة لإجمالي المنظمات. وذلك مع وجود نسبة من الأعضاء المعينين في بعض الأقطار من قبل الدولة أو من جهات أخرى، مثل الممولين أو الأعراق المهيمنة على المنظمات.

على أنه يمكن ملاحظة أن غلبة أسلوب الانتخاب لا يعني دائما، وجود أسس ديمقراطية حقيقية. فكثيرا ما يكون الانتخاب شكليا، بحيث يؤدي إلى سيطرة نفس القيادات لسنوات طويلة، حتى

---

(٥٤) المرجع نفسه ص ٩.

(٥٥) المرجع نفسه ص ١١.

أن بعض المنظمات قد ارتبطت بأسماء رؤسائها مما سمي بظاهرة "شخصنة المنظمات". وتؤكد نتائج المؤشر الخاص بتداول المسؤولية هذه الملاحظة، حيث أن ٨٢ في المائة من المنظمات المبحوثة قد قام على رئاستها من واحد إلى خمسة رؤساء منذ نشأتها...

ونقول كاستنتاج ان الممارسة الديمقراطية في المنظمات الأهلية العربية مازالت تمارس على المستوى الشكلي، وأن هناك احتكارا للسلطة من قبل أفراد محدودين في المراكز القيادية"[٥٦].

(و) المنظمات غير الحكومية وبقية المؤسسات

"ان تطور المنظمات الأهلية العربية في هذه المرحلة التاريخية تحكمه ظاهرة العولمة، ومع الأخذ في الاعتبار أهمية الدور التنموي التعبوي للمنظمات الأهلية في المستقبل من أجل تعزيز مشاركة المواطنين في العملية التنموية، ركزت الدراسة على علاقة المنظمات الأهلية بالأطراف التالية:

(١) الدولة باعتبارها المصدر الرسمي لشرعية المنظمات الأهلية؛

(٢) الجهات الأجنبية لتزايد وجودها المؤثر في هذا القطاع؛

(٣) الفئات المستهدفة أو المستفيدة، باعتبارها المصدر الفعلي لشرعية المنظمات الأهلية"[٥٧].

(١) علاقة المنظمات غير الحكومية بالدولة

"ركزت الدراسة في هذا المحور على معرفة درجة استقلالية المنظمات الأهلية العربية عن الدولة، والتي تعتمد على عاملين، هما: طبيعة النظام السياسي للدولة، ودرجة نمو وتطور مؤسسات المجتمع المدني. مع التأكيد على أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هي علاقة جدلية تقوم على التأثير المتبادل والتطور من خلال الحركية والظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع...

وهذا التحليل يستدعي الملاحظات التالية :

أ- على الرغم من ارتفاع نسبة الأبحاث، التي رأت أن القانون والعلاقة مع الحكومة لا تؤثر على استقلالية المنظمة، إلا أن هناك أصواتا كثيرة، خاصة بين المثقفين، تنادي بزيادة استقلالية المنظمات الأهلية وتحقيق مزيد من الديمقراطية؛

---

(٥٦) المرجع نفسه ص ١١-١٢.

(٥٧) المرجع نفسه ص ١٣.

ب- يلاحظ أن موقف الحكومات العربية من المنظمات الأهلية موقف مزدوج، فهي من جهة ترغب في تنشيط القطاع الأهلي، وتريد من جهة أخرى الاستمرار في السيطرة عليه. ولذلك فهي تمارس العلاقة بشكل وظيفي انتقائي يتغير بحسب الظروف والغرض الذي يهدف إلى تحقيقه؛

ج- ظهر تأثير العامل الخارجي، المتمثل في الاهتمام العالمي بقيام شكل إيجابي من العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية في معظم الدول المبحوثة، فيما عدا دول الخليج التي تتجنب التدخل الأجنبي. وقد ظهر ذلك في تغير الخطاب الحكومي الخاص بالمنظمات الأهلية في معظم الأقطار، وفي بعض التسامح في التعامل معها؛

د- يلاحظ أن الإطار العام للعلاقة بين المنظمات الأهلية والدولة في معظم الأقطار المبحوثة يعكس غياب الحدود الفاصلة والواضحة بين العمل الأهلي والعمل الحكومي، مما يهدد الاستقلالية وهي شرط وجود قطاع أهلي فعال"(٥٨).

(٢) المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالمؤسسات الخارجية

"ومع اختلاف الأنشطة التي تدعمها الجهات الأجنبية المانحة يلاحظ أن جميعها تركز على تحقيق الأهداف التالية:

أ- الإسراع بتحويل اقتصاديات الأقطار المدعومة إلى نظام السوق؛

ب- العمل على التقليل من الدور المركزي للدولة عن طريق تنمية اللامركزية التي تطور المنظمات الأهلية خاصة على مستوى المجتمع المحلي؛

ج- تشجيع المنظمات الأهلية التي تتبنى الفكر الليبرالي، وخاصة تلك التي تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع مساندة بعضها في صراعها مع الدولة؛

د- التركيز على لمشروعات التي يمكن تقييمها كميا، وتظهر نتائجها بسرعة؛

هـ- تمارس بعض الجهات المانحة أسلوبا يتسم بالوصاية على المنظمات المستفيدة.

وتستدعي نتائج الدراسة الملاحظات التالية:

تختلف نسب التعامل مع الجهات الأجنبية المختلفة باختلاف أنظمتها، ويلاحظ حصول المنظمات الأهلية الأجنبية على نسبة ٤٥ في المائة تليها منظمات الأمم المتحدة ٣٥ في المائة فيما يلاحظ انخفاض نسب التعامل مع منظمات ومؤسسات التمويل العربية مقارنة بالأجنبية، مما يعزى إلى ضعف الوعي بدور المنظمات الأهلية في المنطقة العربية بشكل عام.

---

(٥٨) المرجع نفسه ص ١٣-١٥.

يلاحظ أن تمويل المشروعات هو أهم أشكال التعاون بين المنظمات الأهلية العربية والجهات الأجنبية، ويليه الدعم بالخبرة الفنية والاستشارية. كما تظهر الدراسة تدخل الهيئات الأجنبية من حيث اتخاذ المبادرة في التعاون أو في اختيار شكل النشاط بنسبة ٣٤ في المائة و ٣١ في المائة من الحالات على التوالي. كما تختار الجهة الأجنبية بين ٣١ في المائة و ٢٤ بالمائة من الحالات شكل الأنشطة المدعومة، بما يلائم أهدافها بنسبة ٢٣ في المائة. مما يعني تدخل الجهات الأجنبية في نشاط المنظمات الأهلية بدرجة أعلى من الجهات المانحة العربية.

تشير نتائج الدراسة أيضا إلى حرص الجهات الأجنبية على أن تستفيد من التعاون مع المنظمات الأهلية عن طريق تعيين موظفين من طرفها بأجر بنسبة ١٠ في المائة من الحالات إلى جانب اشتراطها شراء الأجهزة والمعدات من دولها بنسبة ٢٩ في المائة حتى لو كانت أقل تكلفة في دول أخرى.

رغم الملاحظات السابقة الخاصة بواقع العلاقة بين المنظمات الأهلية والجهات الأجنبية فإن ١٨ في المائة من المبحوثين يرون أن العلاقة تتسم بالتكافؤ. كما أن غالبية المبحوثين يعكسون موقفا براغماتيا، حيث يرى ٨٠ في المائة منهم أنها علاقة تعاون مفيدة بصرف النظر عن آلياتها أو نتائجها ويرى ١١ في المائة أن الجهة الأجنبية تسيطر على علاقة التعاون. وبنفس المنطق يرى غالبية المبحوثين أن التمويل الأجنبي لا يؤثر على استقلالية المنظمة. ولا يمكن فهم الأجوبة الخاصة بالرؤية الذاتية للعاملين في المنظمات الأهلية دون الأخذ بعين الاعتبار الوعي السياسي والخطاب الثقافي العالمي السائد وفي الظرف الاقتصادي الصعب يصبح التمويل الخارجي ضرورة دون ان ننسى تشجيع الحكومات لها على الحصول على الدعم الأجنبي. ويدعم هذه الرؤية أن حوالي نصف المنظمات المبحوثة ترى عدم إمكانية الاستغناء عن التمويل الأجنبي في المستقبل"[٥٩].

(ز) علاقة المنظمات غير الحكومية بالمجموعات البشرية المستهدفة

"حددت الدراسة ثلاثة متغيرات لإلقاء الضوء على رؤية المبحوثين وممارساتهم للعلاقة مع الفئات المستهدفة. وهي أولا معرفة ما إذا ما كان العاملون في المنظمات الأهلية يستطلعون رأي الفئات المستهدفة بشأن احتياجاتهما، وإذا ما كانوا يؤمنون بمدى قدرة هذه الفئات على تحديد احتياجاتها أم لا، وأسباب عدم قدرتهما على ذلك، إذا كان هذا هو الحال.

وبتحليل الأجوبة، إلى جانب الملاحظة الميدانية، يمكننا ملاحظة أن العلاقة بين المنظمات الأهلية والفئات المستهدفة تتسم بالوصاية ولا تثق بقدرة الفئات المستهدفة على تحديد احتياجاتها لانخفاض وعيها. مما يعني احتكار المنظمات المدنية للوعي والمعرفة وبالتالي هي الوحيدة المؤهلة لصنع القرار، ومن ثم تكريس دور الفئات المستهدفة كمتلقية للمساعدة فقط وسيادة اعتمادها على الغير مما يتنافى مع متطلبات التنمية التي تستلزم مشاركتها الحقيقية. وقد يرجع شكل هذه العلاقة إلى

---

(٥٩) المرجع نفسه ص ١٦-١٧.

نشوء العمل المدني العربي الذي ارتبط بفعل الخير والإحسان. ومن ثم اعتبار هذه الفئات ضعيفة ومستحقة للمساعدة أكثر منها طرفا مشاركا. كما يرتبط ذلك بسيادة الوظيفة الرعوية للمنظمات الأهلية العربية، على الوظيفة التنموية والتعبوية"(٦٠).

(ح) علاقة المنظمات غير الحكومية بالقطاع الخاص

"لم تركز الدراسة على علاقة المنظمات الأهلية بالقطاع الخاص، على أهميتها، لأنه على الرغم من نمو القطاع الخاص اقتصاديا وسياسيا، فانه لم يصل حتى الآن إلى تكوين طبقة رأسمالية متطورة بمقدار تطور الرأسمالية الغربية"(٦١).

(ط) تمويل المنظمات غير الحكومية

"إذا كانت مسألة التمويل قد عولجت بأسلوب محدود، فهذا، لا يعني أنها بعد مستقل في نشاط المنظمات الأهلية، حيث ان التمويل يتفاعل مع الأبعاد الأخرى. ولذلك فمن المهم فهم نتائج هذا الفصل من الدراسة في ارتباطها بالنتائج الخاصة بعلاقة المنظمات الأهلية بكل من الدولة والجهات الأجنبية المانحة، مع اعتبار القدرات والمهارات المتوفرة وضرورة تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية والاعتماد على الذات للمنظمات الأهلية العربية.

وبقراءة نتائج الدراسة يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

(١) رغم كون جميع المنظمات الأهلية العربية المبحوثة تعتمد في تمويلها على مصادرها الذاتية والهبات والمساعدات الخارجية، فقد لوحظ أن حجم كل مصدر يختلف بحسب الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وكذلك بحسب الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في الأقطار المختلفة؛

(٢) بالنسبة إلى المصادر الذاتية، فهي تتمثل في اشتراكات الأعضاء، وبيع منتوج الجمعيات، وعائدات الأنشطة والخدمات، والتبرعات والهبات غير المشروطة، ويلاحظ أنه رغم كون اشتراكات الأعضاء هي الأعلى إلا أنها مبالغ رمزية لا تكفي لتمويل نشاطات الجمعيات. ويستثنى من ذلك جمعيات رجال الأعمال وبعض منظمات دول الخليج، التي تطلب اشتراكات عالية جدا؛

(٣) بالنسبة للمصادر الحكومية والتي تتمثل في: الإعانات السنوية، وتمويل المشروعات، ودعم المنظمات بالموظفين والخبراء، تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الإعانة السنوية الحكومية في الأقطار الغنية مثل دول الخليج إلى ٦٧ في المائة من تمويل المنظمات الأهلية. وكذلك في الأقطار التي تقترب فيها العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية من الاندماج الوظيفي مثل تونس

---

(٦٠) المرجع نفسه ص ١٧-١٨.

(٦١) المرجع نفسه ص ١٣.

ومصر، حيث تبلغ نسبة الإعانة الحكومية فيها ٨٦ في المائة و٥٠ في المائة من تمويل المنظمات على التوالي غير أن الحجم الفعلي لهذا الدعم في مصر لا يزيد عن ١٠ في المائة من دخل المنظمات (Latowsky : ١١) وتنخفض الإعانة الحكومية لمنظمات السودان إلى ٨ في المائة بسبب سوء الوضع الإقتصادي إلى جانب أن معظمها يذهب إلى المنظمات الإسلامية. وترتفع كذلك نسبة تمويل الحكومة لمشروعات تقوم بها المنظمات الأهلية في مصر وتونس حيث تسند الحكومة إليها مشروعات تقوم بتنفيذها. أما دعم الحكومة للمنظمات بالموظفين والخبراء فيأتي في المرتبة الثالثة ويرتفع نسبيا في مصر والسودان ودول الخليج. ويلاحظ أن الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها المنظمات الأهلية في لبنان قد انعكست في الضعف النسبي للمصادر الحكومية للتمويل. وذلك على غرار فلسطين حيث نجد أصول نفس الظاهرة في الظروف الخاصة بالسلطة الفلسطينية؛

(٤) تشير نتائج الدراسة إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص بشكل عام. ويرجع ذلك لحداثة تبلور هذا القطاع اقتصاديا في معظم الأقطار، مما لم يعط الفرصة بعد لظهور الطبقة الرأسمالية كطبقة اجتماعية تملك الوعي بدورها الاجتماعي، كما هو الوضع في دول الشمال الرأسمالية؛

(٥) يأتي التمويل الأجنبي إما من دول أو هيئات أجنبية تشمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية الدولية. أما التمويل العربي فيشمل إلى جانب الدول والهيئات العربية، أفرادا يساهمون بصفتهم الشخصية.

في إطار التمويل الخارجي، تشير نتائج الدراسة إلى انخفاض نسبة المانحين العرب، باستثناء الدول الخليجية التي تسمح، ولكن بشروط، بتعامل المنظمات الأهلية مع الجهات الأجنبية. ولذلك فإن المنظمات الخليجية تعتمد أساسا على مصادر التمويل الذاتية، والحكومية، والقطاع الخاص، وبنسبة ضئيلة على الصناديق العربية. ولكن مشاركة هذه الصناديق تبقى ضعيفة في كافة البلدان العربية الأخرى. وقد يفسر ضعف مصادر التمويل العربية بأن المساعدات الرسمية العربية تذهب إلى الحكومات، حيث مازال الوعي بأهمية العمل الأهلي العربي ضعيفا. ويضاف إلى ذلك تراجع موارد بعض الدول العربية نتيجة لحرب الخليج.

ويثير انخفاض حجم التمويل العربي مقارنة بالتمويل الأجنبي قضية مهمة، هي استقلالية العمل الأهلي العربي، وأهمية الحفاظ على توجهاته ودوره الوطني في إطار عمليات العولمة لصالح القوى المسيطرة على النظام العالمي الجديد، خاصة مع ملاحظة كثافة التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية في مناطق الصراعات القبلية والإثنية والدينية والسياسية، مثل لبنان والسودان وفلسطين.

يلاحظ مع ذلك أن الحصول على التمويل الأجنبي مازال مطلبا لحوالي ٥٠ في المائة من المنظمات الأهلية العربية. ولذلك رغم أن نسبة ٨٢ في المائة تعرف بوجود مصادر التمويل الأجنبية، في مقابل ٧٤ في المائة تعرف بوجود الصناديق العامة العربية إلا أن ٦٤ في المائة لا تعرف كيفية الاتصال بهذه الصناديق. ولذلك فقد عبرت ٨٥ في المائة من المنظمات عن حاجتها لوجود جهة تمدها بالمعلومات عن جهات التمويل الخارجية وعن كيفية الاتصال بها.

وفي النهاية يثير تعدد مصادر التمويل أو عدم قدرة المنظمات الأهلية العربية على الاعتماد على التمويل الذاتي قضية المسؤولية المالية ومن له الحق في المحاسبة. هل هذا الحق للدولة؟ أم للمانحين؟ أم لأعضاء الجمعية العمومية؟ أم للمستفيدين؟ إن للإجابة على هذا السؤال أثرا كبيرا على صياغة العمل الأهلي العربي في المستقبل وتحديد دوره في عملية التغيير الإجتماعي"(٦٢).

٤- مؤشرات تطور المنظمات غير الحكومية العربية

يجب إصباغ النسبية على استنتاجات شهيدة الباز وتصحيح بعضها، من خلال دراسات لاحقة تتناول الوضعيات الخاصة بمختلف البلدان العربية، مبرزة خصائصها.

ونذكر كمثال هنا، الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التونسية في نيسان/أبريل ١٩٩٩، لإنشاء مركز للبحث والدراسة والتوثيق والإعلام خاص بالجمعيات، ولتدعيم صندوق الجمعيات، ولتخصيص حصة من المنح داخل البنك التونسي للتضامن لصالح جمعيات التنمية. وهي إجراءات تساهم قطعا في زيادة حركية لقطاع الثالث في تونس بتوفير إمكانات جديدة للمنظمات غير الحكومية تسهل مهمتها وتفتح لها الطريق لدور أكثر أهمية في عملية التنمية البشرية المستدامة.

ونذكر هنا مؤشرا آخر لتطور المنظمات غير الحكومية العربية، وهو تكوين شبكات للتكامل بينها. ذلك أن المؤتمرات الدولية التابعة للأمم المتحدة التي شهدها العقد الأخير (مثلا : المؤتمر العالمي للسكان – القاهرة ١٩٩٤، المؤتمر العالمي للمرأة – بيجين ١٩٩٥) ساهمت في تكثيف التعاون بين المنظمات غير الحكومية العربية وجعلتها تفتح أعينها على قوة تأثير شبكات المنظمات غير الحكومية في مناطق أخرى من العالم.

إن تكوين شبكات للمنظمات غير الحكومية العربية يساعد على التدريب والتعلم، اللذان يشكلان العامل الأساسي لضمان التنمية البشرية المستدامة، كما عرفناها في هذا التقرير.

ويعترف أصحاب هذا التعريف أنه "حتى الآن، لم يجر تشجيع إمكانات التعلم والتنمية الاجتماعية والعمل الجماهيري في المناطق الفقيرة من العالم، رغم احتواء بلدان الجنوب على العديد من المنظمات غير الحكومية المتخصصة، والتي يمكن تفاعلها مع بعضها من إحداث نفع كبير. يجب تدعيم التعلم المتوازي لهذه المنظمات من خلال برامج مشتركة، وإقامة رزنامات للبحث وللعمل ولتنظيم لقاءات، وهو يمثل أساسا من أساس برامج التنمية البشرية المستدامة.

---

(٦٢) المرجع نفسه ص ١٨-٢٢.

وإذا كان ضروريا تشجيع مثل هذه المبادرات على الصعيد الوطني، فإنه من الضروري أيضا خلق شبكات تعاون على الصعيد الدولي، بين الباحثين ومراكز البحث، وتدعيم العلاقات بين الشمال/ جنوب وبين الجنوب/ جنوب"(٦٣).

فمنذ أواسط التسعينات، وبعد انعقاد الكثير من القمم واللقاءات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، تشهد كل سنة عددا أكبر من التي سبقتها، من التصريحات المعبرة عن النية في إقامة شبكات عبر الدول العربية. ومن بين هذه النوايا، نحاول في ما يلي تقديم أهم الشبكات التي استطاعت أن ترى النور.

(أ) الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية

ويطلق عليها "الشبكة العربية للجمعيات الأهلية". تم إنشاؤها خلال المؤتمر العربي الثاني للجمعيات الأهلية العربية الملتئم في القاهرة ١٩٩٧. وقد أصدر هذا المؤتمر مجلة سماها "المظلة".

(١) الأهداف

تعمل الشبكة في المرحلة الأولى على تحقيق الأهداف التالية:

أ- المساهمة في تعزيز علاقات التعاون والتنسيق والتفاعل بين الاتحادات والتنظيمات العاملة في المجالات التنموية وبينها وبين المؤسسات العربية والإقليمية والدولية الممولة والعاملة في نفس المجال؛

ب- المساهمة في تطوير العمل الأهلي العربي من خلال برامج ومشاريع رائدة تضطلع بها الاتحادات والتنظيمات العاملة في المجالات التنموية وذلك لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة؛

ج- المساهمة في تطوير البناء المؤسساتي للاتحادات والتنظيمات العاملة في المجالات التنموية لزيادة كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف الموضوعة لها؛

د- المساهمة في تعزيز قدرات الاتحادات والتنظيمات العاملة في المجالات التنموية على تنمية مواردها المالية لتنفيذ البرامج والمشاريع الموجهة نحو المستفيدين والكفيلة بتحقق التنمية المستدامة.

---

(٦٣) طارق بانوري وآخرون المرجع السابق ص ١٦.

(٢) المهام

وتضطلع الشبكة بالمهام التالية :

أ- توفير المعلومات والبيانات المختلفة عن الاتحادات والتنظيمات ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية الممولة والعاملة والمؤسسات الإعلامية ومراكز البحث والتدريب التي تعمل في مجالات العمل الأهلي التنموي؛

ب- إجراء البحوث والدراسات الموجهة نحو تطوير العمل الأهلي العربي والتعرف على مشكلاته ومعوقات أدائه والعمل على تقييم الاستراتيجيات والسياسات العربية في ميادين العمل الاهلي التنموي والمساهمة مع الاتحادات والتنظيمات لوضع أفضل البدائل لتفعيل العمل الأهلي العربي؛

ج- عقد دورات تدريبية وندوات وحلقات تطبيقية وورش عمل للعاملين والمتطوعين في الاتحادات والتنظيمات لرفع كفائتهم وفاعليتهم في تنفيذ الأنشطة المطلوبة؛

د- تقديم الاستشارات الإدارية والفنية للاتحادات والتنظيمات لتطوير بنائها وفعالياتها وكفائتها في تحقيق الأهداف الموضوعة لها؛

هـ- تعميق الوعي بدور القطاع الأهلي والعمل على إبراز مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وسائل وبرامج إعلامية مخططة على المستويات القطرية والعربية والدولية؛

و- إيجاد قنوات اتصال بين الاتحادات والتنظيمات من جهة وبينها وبين التنظيمات العربية والإقليمية والدولية الممولة والعاملة في نفس المجال من خلال اللقاءات والندوات والمؤتمرات المشتركة وتبادل التجارب والمعلومات من جهة أخرى؛

ز- التعاون والتنسيق مع الاتحادات والتنظيمات ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص والأجهزة الحكومية على تنمية موارد التنظيمات والاتحادات لتمويل البرامج والمشاريع الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

(٣) العضوية

يحق لأي تنظيم معترف به رسميا من قبل دولته ويعمل في مجالات العمل الأهلي التنموي ويوافق على ما جاء بالنظام الاساسي للشبكة الانضمام لعضويتها ويحدد اسم من يمثله، وتسري

العضوية وما يترتب عليها من تاريخ التبليغ بعد موافقة مجلس الأمناء، كما يحق هـــذا الطلـــب لأي اتحاد وطني أو قطاعي معترف به.

لأية مؤسسة أو شخص قدم عطاء متميزا لتحقيق أهداف الشبكة سواء من خلال عملـــه أو دعمه الحق في الحصول على العضوية بعد موافقة مجلس الأمناء عملا بالأحكام التنفيذية لشروط هذه العضوية.

(ب) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية

بعثت هذه الشبكة من طرف مجموعة من منظمات غير حكوميـــة عربيـــة بمناســبة اللقـــاء التحضيري للقمة الاجتماعية في كوبنهاغن. تم هذا اللقاء في لبنان بمساعدة البرنامج العربـــي لمنظمـــة "التايار".

"شبكة المنظمات العربية غير الحكومية هي تجمع ديمقراطي طوعي مدني مستقل يتكون مـــن منظمات عربية غير حكومية، ونعني بالمنظمات العربية غير الحكومية تلك الهيئات ذات الطابع المدنـــي التي تعمل ضمن مجالات تنموية مختلفة علمية وثقافية وخيرية وتربوية وقانونية وفنية وغيرها، وتجمعها رؤى مشتركة".

(١) الأهداف

أ- العمل على تعزيز وتطوير وترسيخ دور المنظمات غير الحكومية في المجتمعات العربية والرقي بهذه المنظمات للمساهمة في إرساء قواعد مجتمع مدني ديمقراطي؛

ب- تطوير وتعزيز وتنسيق العلاقة بين مختلف المنظمات العربية غـــير الحكوميـــة ســـواء الأعضاء داخل الشبكة أو خارجها وفي المجالات المختلفة، كذلك تنسيق العلاقـــة مـــع الشبكات والهيئات والأطراف الأخرى، ومع منظمات الأمم المتحدة والوكالات الدوليـــة الحكومية وغير الحكومية؛

ج- الإسهام في بلورة التوجهات الاقتصادية- الاجتماعية والثقافية في كل بلد عربـــي علـــى حدة، بما يتوافق وينسجم مع مبادئ الحريات العامة والعدالة الاجتماعية والتراث الوطني والعربي والحضاري والتنمية المستديمة؛

د- الإسهام في توعية المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والمدنية وغيرها؛

هـ- العمل على التأثير في السياسات الحكومية في مختلف القطاعات والمجالات الاجتماعية، بما يحقق مصالح غالبية المواطنين وخاصة الفقراء والفئات المستضعفة؛

و- العمل على تحقيق المساواة الكاملة للمرأة وإنصافها وتعزيز دورها ومشاركتها بكافة النشاطات التنموية وتغيير الصورة النمطية للمرأة داخل المجتمعات العربية؛

ز- العمل على تطوير قدرات وإمكانيات ومهارات المنظمات الأعضاء في الشبكة على الصعيدين الإداري- المؤسساتي والبرنامجي- المهني.

(٢) آليات العمل

أ- القيام بدراسات مختلفة حول مفاهيم التنمية والمجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي والقوانين المنظمة لعمل المنظمات العربية غير الحكومية؛

ب- تنظيم الندوات والمؤتمرات وورشات العمل المختلفة وعقد لقاءات دورية منتظمة بين المنظمات العربية غير الحكومية لمناقشة مواضيع تشمل الديمقراطية والمجتمع المدني، ولاتخاذ إجراءات لتعزيز تشكيل مجموعات ضاغطة وغيرها (Advocacy And Lobbying)؛

ج- تطوير نظام معلومات شامل حول مختلف المنظمات العربية غير الحكومية، أهدافها ونشاطها وطرق عملها ...الخ، ووضع هذه المعلومات في متناول يد الباحثين والمهتمين سواء على الصعيد المحلي، والعربي والدولي؛

د- إصدار نشرة إخبارية دورية وإصدارات أخرى من شأنها تعميق الحوار والتنسيق ما بين المنظمات العربية غير الحكومية وتعميم أخبار نشاطاتها؛

هـ- بناء آليات تمويل تمكن الشبكة من الاعتماد على الذات ماليا؛

و- تطوير آليات أخرى من شأنها تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

(٣) العضوية

أ- العضوية للمؤسسات والشبكات وليس للأفراد؛

ب- يحق لكل مؤسسة ينطبق عليها تعريف المنظمة غير الحكومية كما ورد في مقدمة هذا النظام والتي تنطبق عليها أيضا شروط العضوية كما أوردناها سابقا ان تقدم طلب انضمام للمنظمة؛

ج- شروط العضوية:

- ان يكون قد مضى على تأسيس المنظمة ثلاث سنوات على الأقل؛
- ان تعمل هذه المنظمة في أحد الحقول أو الميادين التي نص عليها تعريف المنظمة غير الحكومية؛
- ان يكون لدى هذه المنظمة خطة عمل وأهداف ونشاطات واضحة منصوص عليها في نظامها الداخلي مع تحديد آليات التنفيذ ووسائل التقييم المختلفة؛
- ان يكون لديها نظام داخلي يبين كيفية صنع القرار داخلها ويحدد هيكليتها الإدارية، ويعدد هيئاتها المسؤولة وصلاحياتها ومعايير اختيار الأعضاء فيها وطريقة الرقابة المالية المعمول بها داخل المؤسسة؛
- ان يكون لدى هذه المؤسسة تقارير مالية مهنية مدققة من مدقق حسابات قانوني، ومقرة من قبل الهيئات ذات الصلاحية؛
- أن تكون هذه المنظمة قد أصدرت تقريرا سنويا واحدا على الأقل؛
- ان تنسجم نشاطاتها المختلفة مع أهدافها وغاياتها المنصوص عليها في نظامها الداخلي؛
- ان لا يشغل مسؤولها الأول منصبا حكوميا وبالتحديد وزيرا أو وزير خارجية أو مديرا عاما لإحدى الوزارات.

(ج) المحكمة الدائمة للنساء العربيات

تأسست في الرباط عام ١٩٩٦ "المحكمة الدائمة للنساء العربيات لمقاومة العنف الذي يمارس على النساء"، وهي تضم جمعيات نسائية مستقلة من كل من تونس والجزائر وموريتانيا ومصر والسودان والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق واليمن والمغرب.

(١) الأهداف

الهدف من هذا التنظيم هو تجميع الشواهد وفضح كل أشكال العنف المسلط على النساء في المجتمعات العربية، والارتقاء بمسألة العنف ضد النساء من مجرد مشكلة عائلية إلى مشكلة اجتماعية، ثم محاربة العنف إزاء النساء في أشكاله المختلفة وعلى جميع الأصعدة:

أ- على الصعيد الدولي: داخل النظام العالمي الجديد والاقتصاد العالمي؛

ب- على الصعيد الدحلي: على صعيد الأنظمة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية القائمة على غياب الديموقراطية؛

ج- على الصعيد الاجتماعي: الأصولية الدينية، العنصرية، العرقية، الخ...

د- فضح القوانين الذي تصفح، عن العنف الممارس على النساء وتبرره، والدعوة إلى قوانين تضمن الحماية المطلوبة.

(٢) الأعمال

أ- القيام بحملات تحسيسية حول ظاهرة العنف الذي يطال النساء في البلاد العربية؛
ب- تنظيم محاكم نسائية، وهي جلسات يجري فيها الاستماع إلى شهادات حية عن العنف؛
ج- الشروع في دراسات وأبحاث حول الأشكال المختلفة للعنف المسلط على النساء.

لقد التأمت هذه المحكمة مرة أولى في بيروت سنة ١٩٩٥ وإبان هذه الجلسة استمعت المحكمة إلى شهادة ١٤ امرأة من دول عربية ومن الشرق الأوسط وإفريقية. وهي شهادات عن أشكال مختلفة من العنف العائلي، القانوني، الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي. قد لفت الانتباه فيها "جرائم استرداد الشرف" المقترفة في أجواء من عدم المعاقبة والشرعية أحيانا.

(د) ملتقى " عائشة " للنساء العربيات

هي شبكة تعاون بين الجمعيات النسائية الديمقراطية العربية وهي تناضل من أجل:

- حقوق المرأة العربية وكرامتها؛
- المساواة الفعلية ضد جميع أشكال التمييز والاضطهاد المسلطة على النساء العربيات؛
- من أجل المشاركة الفعلية للمرأة العربية في عملية التنمية وفي دوائر اتخاذ القرار؛
- من أجل الديمقراطية.

ويريد هذا الملتقى أن يكون مستقلا عن الحكومات وعن الأحزاب السياسية.

تاريخ الملتقى: تم تأسيسه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، لدعم نضال النساء في جميع الدول العربية، وللتنسيق بين جميع الحركات النسائية العربية.

(١) الأهداف

أ- توحيد القوى الديمقراطية النسائية العربية؛

ب- خلق شبكات لتبادل المعلومات والتنسيق فيما بينها؛

ج- تكوين مجموعات ضغط نسائية للدفاع عن حقوق النساء العربيات وتطبيق مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذه الحقوق؛

د- تشكيل قوة ديمقراطية نسائية قادرة على مجابهة التحديات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والقانونية التي تتعارض مع حقوق المرأة؛

هـ- تشجيع البحث العلمي المتناول لأوضاع المرأة العربية؛

و- تطوير خطاب نسائي عربي، والتعريف بدور المرأة العربية في الميادين المختلفة.

(٢) إنجازاتها

أ- إصدار مجلة " عائشة "
ب- تنظيم ثلاثة ملتقيات:

- لقاء حول العنف؛
- لقاء حول التضامن؛
- لقاء حول حقوق المرأة.

ج- مشاركة مكثفة في ملتقى بيجين.

رابعا- التوصيات

أظهرنا طوال هذه الدراسة ان مقارنة الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية العربية يتطلب معرفة اكبر بعملية التنمية البشرية المستدامة وبالمنظمات غير الحكومية في هذه البلدان. وان هذه المعرفة مرتبطة بإجراء العديد من البحوث الميدانية في المنطقة العربية، وان إجراء هذه البحوث يجب ان يستند نظريا إلى مفاهيم التنمية البشرية المستدامة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية كما طرحها هذا البحث. على ان حالة المعرفة الحالية الناتجة عن الدراسات الرائدة في هذا المجال، وخاصة دراسة شهيدة الباز، تسمح بوصف أولي ومؤقت للمشاكل التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في القيام بدورها في المنطقة العربية.

لذلك تمحورت توصيات هذه الدراسة حول **محورين اثنين**: الأول يخص ضرورة المزيد من المعرفة حول المنظمات غير الحكومية العربية، وتلك المعرفة شرط لازم ومسبق للتدخل الفعال لجعل القطاع الثالث العربي يلعب دوره في عملية التنمية البشرية المستدامة، وخاصة في خلق رأس المال الاجتماعي وتطويره. والمحور الثاني يحتوي على توصيات تتوجه إلى المنظمات غير الحكومية نفسها، وإلى السلطات الوطنية والمانحة، لتحسين الأوضاع المالية للمنظمات غير الحكومية. وقد تم تصور هذه التوصيات انطلاقا من المعرفة المتاحة، ولذا فانها محدودة بحدود هذه المعرفة.

ألف- من أجل معرفة أكبر عن المنظمات غير الحكومية العربية

نعتقد أن هذه المعرفة تستلزم الكثير من البحوث الميدانية والدراسات التي تعالج التساؤلات التالية:

(أ) ماذا عن المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والعالمية؟

(ب) ماذا نعرف عن المنظمات غير الحكومية الواقعة في مناطق غير متطورة ويصعب الوصول إليها من خلال الطرق المعبدة ؟

(ج) ما هو مدى استناد المنظمات غير الحكومية إلى صياغة وتطبيق برامج مرنة، متأقلمة وجديدة ؟ وهل أدت المنظمات غير الحكومية دورها في إبلاغ صوت الرأي العام؟

(د) هل هناك جمعيات و شبكات توصلت فعلا إلى استهداف المبادرات، محلية كانت أو وطنية، وإلى تلبية الحاجات الملحة السكانية والبيئية، والمتعلقة بالهجرة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية ؟ وبعبارة أخرى ما هو مدى مصداقية المنظمات غير الحكومية؟

(هـ) هل هناك أنظمة و آليات تسهل الحوار البناء بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، في إطار السياسات والبرامج الوطنية ؟ وهل هناك حوار بناء بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، يعترف لهذه ولتلك بدورها وبمستوياتها وبطاقاتها الخاصة؟

(و) هل تساعد مختلف الجمعيات على وضع برامج وخدمات أفضل نوعية وأكثر التصاقا بهموم السكان المستفيدين؟

(ز) هل تهتم المنظمات غير الحكومية بنشر نشاطاتها، وهل تحرص على الشفافية في ما يخص خدماتها وطرق تقييمها؟ ونفس السؤال يوجه إلى الحكومات؟

(ح) هل تحرص الحكومات و المنظمات الحكومية على إشراك المنظمات غير الحكومية على الصعيد المحلي في عملية اتخاذ القرار؟

(ط) هل تحرص الحكومات على أن تلعب الجمعيات النسائية دورا تستحقه في صياغة وإدارة البرامج التنموية؟ وهل يجري إشراك النساء في عملية اتخاذ القرار؟

(ي) هل تشارك المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية ؟ و إذا كان ذلك صحيحا، فإلى أي مدى تذهب هذه المشاركة (في البحث و الصياغة والإنجاز والمتابعة والتقييم) ؟

(ك) هل تسمح قوانين الدول العربية للمنظمات الدولية في الإسهام في جلب المنح المالية والتقنية للمنظمات غير الحكومية ؟

(ل) هل تشكل هذه المنح الخارجية خطرا على استقلال المنظمات غير الحكومية ؟

(م) هل تستطيع المنظمات غير الحكومية الحصول على المعلومات اللازمة التي يتطلبها نشاطها؟

(ن) ما هو الدور الذي تلعبه الحكومات والبلدان المانحة، والمنظمات الحكومية والمؤسسات المالية الدولية، في الحفاظ على استقلالية المنظمات غير الحكومية وتدعيم قدرتها على لعب دور الشريك في العمليات التنموية؟

(س) هل تعمل المنظمات غير الحكومية بما يتلاءم و الجماعات التي تمثلها؟ وهل تضمن شفافية عملها ؟ وهل هي قادرة على تجنيد الرأي العام؟

(ع) ما هو مدى مشاركتها في إنجاز البرامج التنموية ؟ وما هو مدى إسهامها الحيوي في الحوار الوطني، الإقليمي والدولي المتعلق بمشاكل التنمية؟

(ف) ما هي طبيعة العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؟ وهل هناك آليات تسمح للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بتبادل الأفكار والمعطيات والتجارب في ميدان التنمية بحيث يكون كل منهم على اطلاع بالمقاربات المستحدثة الجديدة في ميدان التنمية والدراسات المتعلقة بها؟

(ص) ما هو مدى المجهود الذي يبذله القطاع الخاص في إعانة المنظمات غير الحكومية على لعب دور إجتماعي، بخلق آليات مساعدة (مالية أو غير مالية) تساهم في تحسين خدماتها؟.

باء- من أجل دور أكبر للمنظمات غير الحكومية في عملية التنمية العربية المستدامة

تشتمل مجموعة التوصيات التي يتعين على الجمعيات غير الحكومية والحكومات والجهات المانحة اتخاذها لأجل توفير بيئة سليمة للقطاع الأهلي العربي وتحسين أدائه، على التوصيات التالية:

١- ما يتعلق بالجمعيات غير الحكومية

(أ) التعاون مع السلطة الوطنية والقطاع الخاص في وضع استراتيجية وطنية للتنمية ولدعم القطاع الأهلي وتحسين أداء المنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمات المساندة لها؛

(ب) تشجيع انتقال المنظمات غير الحكومية ذات الصبغة الخيرية الرعائية إلى دور مؤسسي في التنمية، وتشجيع البرامج والمشاريع التنموية التي تؤدي إلى تأهيل الفئات المستهدفة وبناء قدراتها مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المنخفضة الدخل وفي إطار نظرة شمولية تضمن الاستجابة للحاجات الاستراتيجية لهذه الفئات، مع الاهتمام بشكل خاص بالنساء؛

(ج) تصميم وتنفيذ برامج تأهيل للعاملين في المنظمات غير الحكومية في مجالات إدارة المشاريع التنموية بالتعاون مع السلطة الوطنية والجهات المانحة بغية تنمية قدرتها المؤسساتية والعملانية؛

(د) تقوية جسور التعاون وتبادل الخبرات بين المنظمات غير الحكومية العربية وغير العربية؛

(هـ) العمل على إنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية للتأثير على السياسات العامة، وسياسات المؤسسات المالية الدولية لصالح الفئات الأكثر فقرا؛

(و) على المنظمات غير الحكومية الالتزام بقواعد الديمقراطية والتداول في السلطة في المنظمة وسير عملها وتجنب الممارسات غير الديمقراطية وضمان الشفافية والمصداقة في عملية تسيير المنظمة وتجنب " شخصنة " المنظمة وابتعاد القمة عن القاعدة حتى تكتسب شرعية ومصداقية لدى مستفيديها وشركائها والرأي العام عامة؛

(ز) تشجيع مشاركة الفئات المستهدفة والمستفيدة في تسيير وإدارة برامج التنمية وصنع القرارات واعتماد مبادئ الشفافية والديمقراطية في إدارة المشاريع حتى تزداد نجاعة وفعالية هذه المنظمات؛

(ح) حث وسائل الإعلام على التعريف بعمل المنظمات غير الحكومية ونشاطاتها وذلك قصد إبراز دورها ومساهمتها في العمل التنموي وتشجيع الإعلاميين على نشر ثقافة العمل الأهلي وتنمية روح المبادرة والتطوع والعطاء لدى المواطن العربي؛

(ط) تشجيع مشاركة النساء والشباب في عملية صنع القرار، وتحديد حصة خاصة بعضوية النساء.

٢- ما يتعلق بالحكومات

(أ) سن التشريعات الكفيلة بتسهيل خلق وتطوير المنظمات غير الحكومية وتغيير القوانين التي تحد من مبادرات المواطنين واللجوء إلى القضاء لحل المشاكل بين المنظمات والسلطة؛

(ب) الدعوة لتقوية القطاع الأهلي ولقيام دولة قوية، حديثة وديمقراطية؛

(ج) بعث الآليات التي تمكن المنظمات غير الحكومية من المساهمة في صياغة السياسات والبرامج التنموية والتي تتولى وضعها وزارات وهياكل الدولة؛

(د) دعم الشراكة بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الوسطين الريفي والحضري والعمل على إشراك هذه المنظمات في مختلف مراحل إنجاز المشاريع (من تصميم وتنفيذ وتقييم) وتشجيع الوساطة الإقتصادية والإجتماعية والتمويلية للمنظمات الأهلية؛

(هـ) دعم الشراكة بين مؤسسات التمويل والمنظمات غير الحكومية في مجال منح القروض الصغيرة والتي تستهدف الفئات المنخفضة الدخل و دعم ممارسات الأقراض الإبتكارية؛

(و) دعم الجمعيات غير الحكومية التي لديها قدرة للوصول إلى المناطق النائية و الفئات ذات الدخل المحدود و المنخفض بشكل يعزز الاكتفاء الذاتي للجمعيات و يضمن استقلاليتها؛

(ز) العمل على بعث مراكز لتدريب العاملين في القطاع الأهلي من إجراء ومتطوعين وتكوينهم في مجالات الإدارة والتصرف وتسيير المشاريع الإنتاجية وذلك لتنمية مهاراتهم ودعم قدراتهم على المبادرة والحركة كعنصر فعال في تحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

(ح) تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالقطاع الأهلي وتيسير جمع وتبادل المعلومات عنه وترويج التجارب الناجحة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والإجتماعي والبيئي.

٣- ما يتعلق بالجهات المانحة

(أ) تعبئة الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجات المنظمات غير الحكومية ودعم مبادراتها الخلاقة؛

(ب) دعم الجمعيات الأهلية العاملة في مجالات التنمية وزيادة التمويل المخصص للبرامج والمشاريع الرامية إلى ترويج الأنشطة الإنتاجية مع إيلاء عناية خاصة للبرامج التي تستهدف النساء اللواتي يعشن تحت وطأة الفقر؛

(ج) دعم عنصر مشاركة المرأة كمكون أساسي في كل المشاريع والبرامج التنموية و في مختلف مراحل تنفيذ هذه البرامج والمشاريع؛

(د) تخصيص ميزانية لدعم البناء المؤسسي للمنظمات غير الحكومية ورفع قدرة العاملين فيها وتدريبهم على المهارات الإدارية والمحاسبية التي تخولهم تسيير البرامج والمشاريع.

المصادر

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ١٩٩٧. وقائع ورشة العمل حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, ١٩٩٧. حالة المنظمات النسائية العاملة في تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة المولدة للدخل.

المنصف وناس، ١٩٩٧. في شروط بناء الثقة بين المنظمات الأهلية وشركائها المباشرين: حكومات وقطاع خاص و منظمات دولية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية المنعقد بالقاهرة، ١٧-١٩ أيار/مايو ١٩٩٧.

أماني قنديل، ١٩٩٤. المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية. منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن ((CIVICUS).

جورج قرم، ١٩٩٧. التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

دلال البزري، ١٩٩٤. غرامشي في "الديوانية": في معنى "المجتمع المدني ". بيروت، دار الجديد.

شهيدة الباز، ١٩٩٧. المنظمات الأهلية العربية: على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع و آفاق المستقبل. لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية.

شهيدة الباز، ١٩٩٧. المنظمات الأهلية العربية: على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع و آفاق المستقبل. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية المنعقد بالقاهرة، ١٧-١٩ أيار/مايو ١٩٩٧.

طارق بانوري وآخرون، ١٩٩٥. التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق: دليل للعاملين في التنمية. ورقة للمناقشة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

كاميليا فوزي الصلح، ١٩٩٨. جدوى وآليات عمل مؤسسات تمويل القروض الصغيرة جدا التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق المدينية والريفية في بلدان عربية مختارة: رؤى نظرية واعتبارات عملية.

محمد حسين باقر، ١٩٩٧. قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

نجيب عيسى، ١٩٩٧. قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان الغربية. اللجنة الاقتصاديـــة والاجتماعيـة لغربي آسيا.

BEBBINGTON Anthony and RIDDELL Roger, 1997. Heavy Hands, Hidden Hands, Holding Hands? Donors, Intermediary NGOs and Civil Society Organizations, in "NGOs, States and Donors" pp 107-127

BEN ACHOUR Yadh, 1998. Les états en voie de développement et les exigences contradictoires de la mondialisation. In études internationales n° 69 - 4/98

BLAIR Harry, 1997. Donors, Democratisation and Civil Society: Relating Theory and Practice, in "NGOs, States and Donors", pp 23-42

CLARK John, 1997. The State, Popular Participation and the Voluntary Sector, in "NGOs, States and Donors" pp 43-58

DICHTER Thomas W., 1997. Appeasing the Gods of Sustainability: The Future of International NGOs in Microfinance, in "NGOs, States and Donors" pp 128-139

HULME David and EDWARDS Michael (Editors), 1997. NGOs,States and Donors Too Close for Comfort?. New York, St MARTIN'S PRESS, INC.

HULME David and EDWARDS Michael, 1997. NGOs, States and Donors: An Overview, in "NGOs, States and Donors" pp 3-22

HULME David and EDWARDS Michael,1997. Conclusion: Too Close to the Powerless?, in "NGOs, States and Donors" pp 275-285

KANDIL Amani, 1998. Book review of her « Voluntary Action and Social Change » in El -Mezalla 1999

KOSSAIFI George, 1998. Human development: a critical review of concept and content. Draft Copy , July 1998.

MAJDALANI Roula, 1998. Role of NGOs in the follow-up to Habitat II: Some examples from the region. Paper to the Regional Meeting in Follow-up to Habitat II, Beirut, 24-27 November 1998

MARZOUK Mohsen,1997. The Associative Phenomenon in the Arab World: Engine of Democratisation or Witness to the Crisis?, in "NGOs, States and Donors" pp 191-201

OUANNES Moncef, 1997. Le phénomène associatif au Maghreb. El Taller